الفصل الأول

الزراعة في منطقة الرياض

إعداد

الدكتور

فوزان بن عبدالرحمن الفوزان

قسم الجغرافيا - كلية العلوم الاجتماعية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

obeikan.com

المقدمة:

تشكل منطقة الرياض معظم الجزء الأوسط من المملكة العربية السعودية. ونظراً لامتدادها الشاسع الذي يصل إلى أكثر من ١٠٠٠كم من الشمال إلى الجنوب، وزهاء ٧٠٠كم من الشرق إلى الغرب، ومساحتها الكبيرة التي تبلغ حوالي ٣٧٤٣٤٠ كم٢ أو ما يعادل نحواً من ١٦٪ من مساحة المملكة فإن منطقة الرياض تضم داخلها بيئات طبيعية متعددة تتباين في إمكاناتها المائية والزراعية والرعوية. وفي حين كان الرعي وتربية الحيوان يعدان المهنة الأساسية لسكان المنطقة من البدو الرحل، والذين كانوا يشكلون حتى وقت قريب نسبة كبيرة من السكان فإن الزراعة كانت الحرفة الرئيسة للسكان المستقرين وكانت الحرف الأخرى التي يمتهنها بعض السكان كالتجارة والنجارة والحدادة والخرازة جميعها تعتمد بشكل أو بآخر على الزراعة وتوجه معظم نشاطاتها لخدمتها.

لقد تأثرت الزراعة في منطقة الرياض وفي المملكة بشكل عام خلال القرن الماضي سلباً وإيجاباً بمجموعة من الظروف والأحداث السياسية والاقتصادية المتلاحقة، وكان أهمها توحيد البلاد على يد الملك عبدالعزيز رحمه الله واستتباب الأمن والاستقرار بعد حالة التمزق والشتات التي كانت البلاد فيها عبارة عن كيانات صغيرة متناحرة، فأصبح المزارعون يعملون في حقولهم آمنين على أنفسهم ومحصولاتهم الزراعية وحيواناتهم من إغارة قطاع الطرق والخارجين على النظام، وكان لهذا الحدث الهام انعكاسه الإيجابي على الأنشطة الاقتصادية خاصة الزراعة والتجارة. وقد أفادت الزراعة من عدد من الخطوات التشجيعية التي اتخذها الملك عبدالعزيز منذ السنين الأولى في كفاحه من أجل توحيد الوطن، كإعفاء المعدات الزراعية من الرسوم واستيراد بعضها وتوزيعها على المزارعين بأسعار مخفضة.

من جهة ثانية فإن اكتشاف البترول وتنامي إيراداته وما تبع ذلك من نهوض الصناعة، خاصة الصناعة البترولية، وعدد من الأنشطة الاقتصادية، كالبناء والتشييد والخدمات، وتنامي فرص العمل في هذه القطاعات في الوقت الذي أخذت الزراعة في بعض المناطق تعاني من بعض المشكلات والتي من أهمها نقص المياه نتيجة لتوالي فترات الجفاف وتقلص المساحة المزروعة تبعاً لذلك، كل هذا جعل كثيراً من المزارعين يهجرون الزراعة ويتجهون نحو فرص العمل الجديدة التي توفر لهم مصادر دخل أفضل، إضافة إلى الحصول على خدمات أفضل في المدن ومراكز الصناعة، كالعناية الطبية والتعليم. وكانت منطقة الرياض من أكثر المناطق تأثراً بهذه الأوضاع نظراً لاحتضانها لعاصمة البلاد التي تركزت فيها

منذئذ معظم الدوائر الحكومية والشركات والمنشآت الصناعية والخدمية مما جعلها مركز الجذب الأول لسكان الريف سواء من إقليمها المباشر أو من المناطق المجاورة كالقصيم وحائل وغيرها. ونتيجة لهذا الوضع فقد اتخذت الدولة مجموعة من البرامج والخطوات منذ بداية خطة التنمية الأولى ١٣٩٠-١٣٩٥هـ (١٩٧٠-١٩٧٤م) للنهوض بالقطاعات الإنتاجية من الاقتصاد وعلى رأسها الزراعة، بهدف تنويع البنية الاقتصادية للدولة وتخفيف الاعتماد الكلي على البترول. ومن الخطوات التي اتخذت للنهوض بالقطاع الزراعي توزيع الأراضي البور على الأفراد والشركات، والتوسع في الإقراض والإعانات الزراعية، وتقديم الخدمات الإرشادية والبيطرية، وتوزيع البذور والشتلات على المزارعين، وشراء الإنتاج الزراعي بأسعار تشجيعية كما هو الحال بالنسبة للقمح والشعير والتمور. وقد كان من ثمار هذه الخطوات التشجيعية، خاصة تلك التي طبقت منذ بداية خطة التنمية الثالثة ١٤٠٠-١٤٠٥هـ (١٩٨٠-١٩٨٤م) أن شهدت المملكة نهضة زراعية شاملة بجميع المعايير كالزيادة الهائلة في المساحة المزروعة وإنتاجية الأرض والإنتاج الكلي وارتفاع نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع نسبة الاكتفاء الذاتي من عدد من السلع الزراعية، بل وتجاوز مرحلة الاكتفاء الذاتي في بعض السلع كالقمح وبيض المائدة والحليب والألبان الطازجة، التي أصبحت تصدر إلى عدد من الدول المجاورة.

ويهدف هذا الفصل إلى تتبع مجمل هذه التطورات المتلاحقة التي شهدها القطاع الزراعي في المملكة من خلال تطرقه للزراعة في منطقة الرياض وإبراز أهم خصائصها قديماً وحديثاً.

المبحث الأول

أهمية القطاع الزراعي في منطقة الرياض

شهد الاقتصاد الوطني للدولة السعودية الحديثة منذ توحيدها على يد الملك عبدالعزيز رحمه الله تحولاً كبيراً في بنيته الاقتصادية من اقتصاد تقليدي يعتمد بشكل أساسي على الزراعة والرعي إلى اقتصاد حديث يتميز بتنوع مدخلاته وقطاعاته رغم السيطرة النسبية للقطاع النفطي. وقد شهدت جميع القطاعات الاقتصادية منذ ذلك الوقت تغيرات كبيرة في أهميتها النسبية نتيجة لما شهده كل قطاع من تغيرات ولما حدث من تطور في بنية الاقتصاد الوطني بشكل عام.

إن المتتبع لموقع القطاع الزراعي وأهميته بين القطاعات الاقتصادية في كل من منطقة الرياض والمملكة بشكل عام من خلال دراسة بعض المؤشرات الاقتصادية، كمجمل الناتج الزراعي، ونسبة مساهمته في الناتج الإجمالي، ونسبة النمو السنوي لهذا القطاع، ونصيبه من القوى العاملة يمكن له تمييز خمس مراحل زمنية لكل منها خصائصها الواضحة:

المرحلة الأولى: هي المرحلة السابقة لاكتشاف البترول ثم إنتاجه بكميات تجارية بعيد الحرب العالمية الثانية. ففي هذه المرحلة كان النشاط الزراعي بشقيه النباتي والحيواني هو الحرفة الرئيسة لسكان منطقة الرياض وسكان المملكة على حد سواء. وعلى سبيل المثال فقد كانت نسبة العاملين في القطاع الزراعي في منتصف الأربعينات الميلادية تقدر بحوالي ٩٠٪ من القوى العاملة الكلية وكان هذا القطاع يساهم بزهاء ٨٠٪ من الدخل المحلي الإجمالي.[١]

المرحلة الثانية: مع تزايد عائدات النفط خلال الخمسينات والستينات بدأت مرحلة جديدة كان من أبرز ملامحها التناقص الواضح في نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي حيث لم تتجاوز ١٢٪[٢] عام ١٩٦٢م[٣]، ثم هبطت إلى ٦,٣٪ عام ١٩٦٧م،[٤] وانحدرت إلى ٢,٧٪ فقط

(1) Hajrah, H. H., (1982), **Public Land distribution in Saudi Arabia**, Longman, London, p.59.

(٢) دراز، عمر، (١٩٦٥م)، **التنمية الزراعية في المملكة العربية السعودية**، وزارة الزراعة والمياه، ص١.

(٣) استخدام التاريخ الميلادي ليس بسبب تفضيله وإنما لأن الإحصاءات الزراعية تستخدمه لثباته مع فصول السنة بدلاً من التاريخ الهجري المتغير.

(4) El-Mallakh, R., (1982), **Saudi Arabia: Rush to development,** Croom Helm, London p. 85.

قبيل بداية خطة التنمية الأولى عام ١٩٦٩م، (جدول: ٦-١-١) و(شكل: ٦-١-١). والجدير بالذكر أن هذا الهبوط الواضح في المساهمة النسبية للقطاع الزراعي لا يرجع إلى تدهور إنتاجية هذا القطاع، بل الواقع أن هذا القطاع قد واصل النمو حتى خلال هذه الفترة[١] ولكن نسبة نموه كانت ضئيلة مقارنة بنمو بعض القطاعات الأخرى التي كانت تنمو بشكل سريع جداً، خاصة قطاعات النفط، والصناعة والبناء والتشييد، والخدمات والقطاع الحكومي.

جدول (٦-١-١) الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الاقتصادية في الفترة ١٩٦٩-١٩٩٤م، حسب الأسعار الثابتة لعام ١٩٨٤م (مليون ريال)

السنة	الناتج الإجمالي	القطاع النفطي		القطاعات الأخرى		القطاع الزراعي		
		الناتج	٪ ●	الناتج	٪ ●	الناتج	٪ ●	٪ ✲
١٩٦٩	١٥٧,٨٣٩	١٩٠,١٤٧	٦٩,٢	٤٨,٦٩٢	٣٠,٨	٤,٢٥٧	٢,٧	٨,٧
١٩٧٤	٣٢٧,٢٢٤	٢٤٨,٩٨٧	٧٦,١	٧٨,٢٣٧	٢٣,٩	٥,٠٦٨	١,٥	٦,٥
١٩٧٩	٤٤٨,٨٢٥	٢٨٧,٦٠٩	٦٤,١	١٦١,٢١٦	٣٥,٩	٧,٠٨٣	١,٦	٤,٤
١٩٨٤	٣٤٧,٤٢٥	١٣٢,٥٥٦	٣٨,٢	٢١٤,٨٦٩	٦١,٨	١١,٦٢٠	٣,٣	٥,٤
١٩٨٥	٣٢١,١٨٢	١٠٥,٢٠٤	٣٢,٨	٢١٥,٩٧٨	٦٧,٨	١٣,٧٠٦	٤,٣	٦,٣
١٩٨٦	٣٦٠,٥٠٧	١٥١,٣٠٣	٤٢,٠	٢٠٩,٢٠٤	٥٨,٠	١٥,٧٦٧	٤,٤	٧,٥
١٩٨٧	٣٤٥,٦٣٦	١٢٩,٥٢٥	٣٧,٥	٢١٦,١١١	٦٢,٥	١٨,٣٥١	٥,٣	٨,٥
١٩٨٨	٣٧٧,٥٨٤	١٥٧,٨٤٤	٤١,٨	٢١٩,٧٤٠	٥٨,٢	٢٠,٣٣٠	٥,٤	٩,٢
١٩٨٩	٣٧٨,٠٢٨	١٥٤,٧٩٧	٤٠,٩	٢٢٣,٢٣١	٥٩,١	٢١,٧٥٥	٥,٨	٩,٧
١٩٩٠	٤٣٤,٥٠١	٢٠٤,٣٨٩	٤٧,٠	٢٣٠,١١٢	٥٣,٠	٢٢,٣٦٤	٥,١	٩,٧
١٩٩١	٥٠٢,٥٨٥	٢٥٦,٥٤٨	٥١,٠	٢٤٦,٠٣٧	٤٩,٠	٢٢,٧٦٨	٤,٥	٩,٣
١٩٩٢	٥١٦,٥٦٦	٢٦٩,٨٣٩	٥٢,٢	٢٤٦,٧٢٧	٤٧,٨	٢٣,١٧٨	٤,٥	٩,٤
١٩٩٣	٥١١,٥٠١	٢٦١,٨٣٩	٥١,٠	٢٥٠,٤٦٣	٤٩,٠	٢٣,٤٦٣	٤,٦	٩,٤
١٩٩٤	٥١٤,٢٦٣	٢٦١,٩٩٨	٥٠,٩	٢٥٢,٢٦٥	٤٩,١	٢٣,٦٢٦	٤,٦	٩,٤

● نسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

✲ نسبة من القطاعات غير النفطية.

المصدر: اعتماداً على بيانات مصدرها:

وزارة التخطيط، (١٩٩٦م)، **منجزات خطط التنمية**، الإصدار الرابع عشر، وزارة التخطيط، ص ص ٢٠٦، ٢٣٠.

(١) في حين كان مجمل الناتج الزراعي ٩٧٤ مليون ريال عام ١٩٦٢م زاد إلى زهاء ٤,٣ بليون ريال عام ١٩٦٩م.

شكل (٦-١-١) تطور الناتج المحلي الإجمالي في المملكة حسب القطاعات الاقتصادية في الفترة (١٩٦٩-١٩٩٤م)

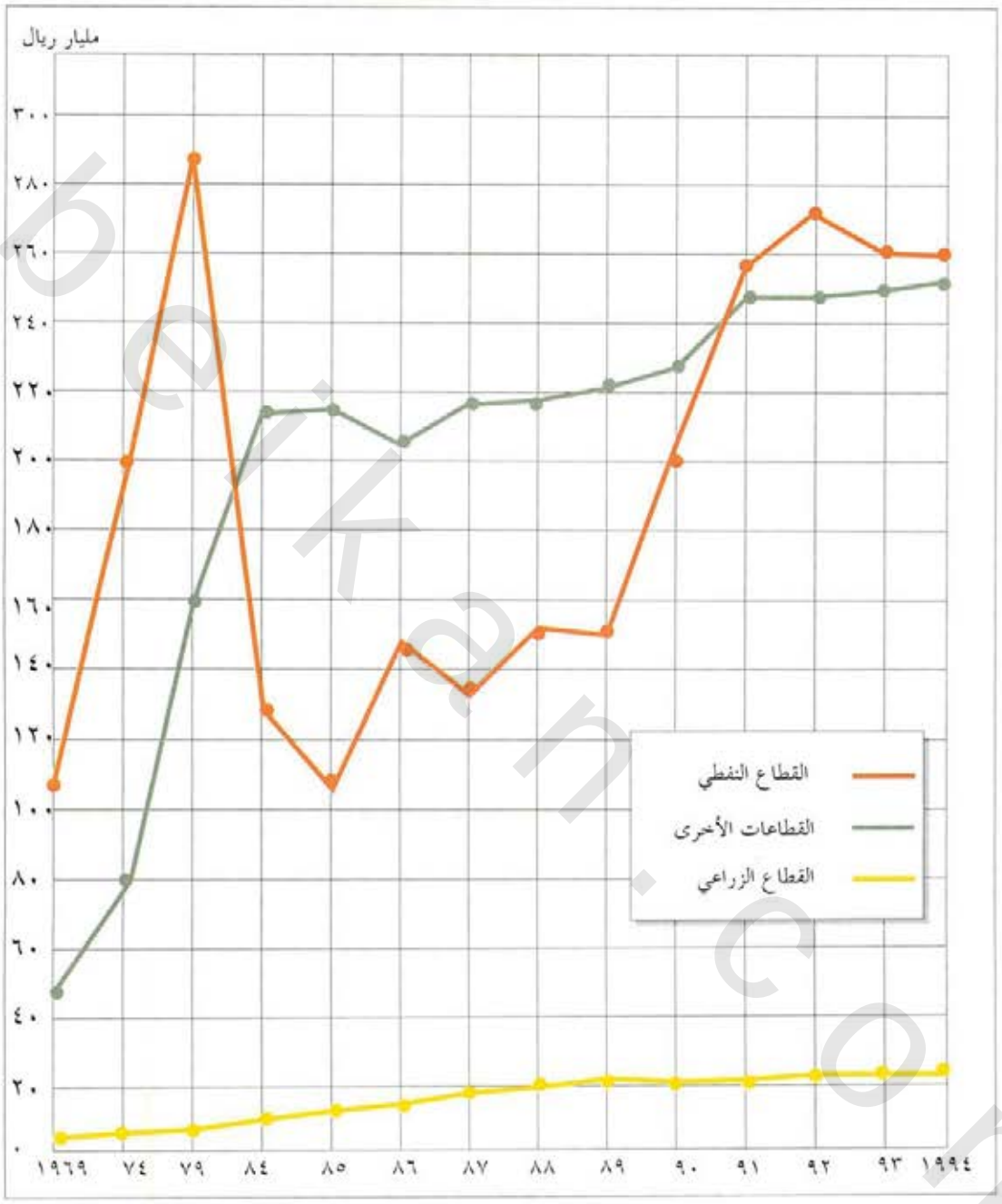

obeikan.com

أما فيما يتعلق بنصيب هذا القطاع من الأيدي العاملة خلال هذه الفترة فرغم أن جزءاً من السكان الريفيين سواء من المزارعين أو البادية قد هاجروا إلى المدن، أو إلى المنطقة الشرقية المنتجة للنفط بحثاً عن حياة أفضل فإن القطاع الزراعي حتى ذلك الحين ظل يحتل الصدارة دون منازع في نسبة العاملين به، حيث قدر أن ٦٠٪ من السكان تقريباً يمتهنون الزراعة في عام ١٩٦٢، بالإضافة إلى ٢٠٪ من البدو الذين تقوم حياتهم بصفة أساسية على الرعي وتربية الماشية، وهي من أهم عناصر الإنتاج الزراعي.[١]

المرحلة الثالثة: بدأت هذه المرحلة تقريباً مع بداية خطة التنمية الأولى (١٣٩٠-١٣٩٥هـ/ ١٩٧٠-١٩٧٥م) واستمرت زهاء عقد من الزمن، وكان من أبرز ملامحها استمرار هبوط مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، رغم استمرار نموه بمعدلات جيدة، والانخفاض الملحوظ لنصيب هذا القطاع من القوى العاملة الإجمالية. ويوضح جدول (٦-١-١) أن نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الإجمالي قد انخفضت من ٢,٧٪ في بداية خطة التنمية الأولى إلى ١,٥٪ فقط في نهايتها. وقد استمر الوضع كذلك خلال فترة خطة التنمية الثانية حيث لم تتجاوز مساهمة القطاع الزراعي ١,٦٪ من الناتج الإجمالي. والواقع أنه رغم تدني هذه النسبة فإن القطاع الزراعي كان ينمو بشكل جيد خلال هذه الفترة نتيجة لمجموعة من البرامج التي طبقتها الدولة لتشجيع هذا القطاع كتوزيع الأراضي البور على الأفراد والشركات وتقديم القروض والإعانات والتوسع في برامج الخدمات الزراعية وتوزيع البذور والشتلات والأسمدة والمبيدات على المزارعين مجاناً أو بأسعار مخفضة. وعلى سبيل المثال فقد زاد الناتج الزراعي من زهاء ٤,٣ بليون ريال عام ١٩٦٩م إلى ٥ بليون ريال عام ١٩٧٤م ثم إلى حوالي ٧ بليون في نهاية هذه المرحلة عام ١٩٧٩م. ولكن هذه الزيادة في الناتج الزراعي كانت أقل بكثير من نمو بعض القطاعات الاقتصادية الأخرى خاصة القطاع النفطي والقطاع الحكومي وقطاع البناء والتشييد وقطاعات الخدمات، نظراً لأن الأهداف الرئيسة لخطتي التنمية الأولى والثانية كانت منصبة أكثر على تطوير البنية التحتية وتوفير الخدمات الأساسية. ولذلك ففي حين كان القطاع الزراعي ينمو بنسبة سنوية معدلها ٣,٥٪ و٧٪ خلال خطتي التنمية الأولى والثانية كانت نسبة نمو القطاع النفطي حوالي ١٨٪ و٣٪ ونسبة نمو القطاعات غير النفطية زهاء ١٠ و١٥,٦٪ خلال خطتي التنمية الأولى والثانية على التوالي، (جدول: ٦-١-٢).

---

(١) دراز، عمر، (١٩٦٥م)، مرجع سابق، ص١.

جدول (٦-١-٢) المتوسط السنوي لمعدلات النمو للناتج المحلي حسب القطاعات في الفترة ١٩٦٩-١٩٩٤م. حسب الأسعار الثابتة لعام ١٩٨٤م

السنة	الناتج الإجمالي	القطاع النفطي	القطاعات الأخرى	القطاع الزراعي
١٩٧٤-٦٩	١٥,٥	١٧,٩	٩,٩	٣,٥
١٩٧٩-٧٤	٦,٥	٢,٩	١٥,٦	٦,٩
١٩٨٤-٧٩	٤,٩-	١٤,٤-	٥,٩	١٠,٤
١٩٨٥	٧,٥-	٢٠,٦-	٠,٥	١٨,٠
١٩٨٦	١١,٩	٤٣,٨	٣,١-	١٥,٠
١٩٨٧	٤,٠	١٤,٤-	٣,٣	١٦,٤
١٩٨٨	١٠,٦	٢١,٩	١,٧	١٠,٨
١٩٨٩	٠,٣-	١,٩-	١,٦	٧,٠
١٩٩٠	١٤,٧	٣٢	٣,١	٢,٨
١٩٩١	١٥,٤	٢٥,٥	٦,٩	١,٨
١٩٩٢	٢,٩	٥,٢	٠,٣	١,٨
١٩٩٣	١,٠-	٣,٣-	١,٥	١,٢
١٩٩٤	٠,٥	٠,٤	٠,٧	٠,٧
١٩٩٤-٦٩	٣,١	٠,٥	٧,١	٨,٦

المصدر: اعتماداً على بيانات مصدرها:

وزارة التخطيط، (١٩٩٦م)، **منجزات خطط التنمية**، الإصدار الرابع عشر، وزارة التخطيط، ص٢٢٧.

من ناحية أخرى فإن القطاع الزراعي خلال هذه المرحلة بدأ يفقد بشكل ملحوظ مكانته السابقة كأهم القطاعات التي يعتمد عليها السكان في معيشتهم والذي تعمل به معظم الأيدي العاملة فقد انخفضت نسبة المشتغلين في الزراعة في نهاية خطة التنمية الأولى عام ١٣٩٤هـ (١٩٧٤م) على نطاق المملكة إلى ٤١٪ من جملة القوى العاملة الإجمالية.[١] أما في منطقة الرياض فقد كان الهبوط أكثر وضوحاً حيث

(١) قسم الجغرافيا، (١٩٨١م)، **أطلس السكان للمملكة العربية السعودية**، كلية الآداب، جامعة الرياض، الرياض، ص٣١.

لم تتجاوز نسبة العاملين في القطاع الزراعي أكثر من ٩,٢٧٪ من مجمل القوى العاملة في المنطقة.[١] وقد استمر نزوح الأيدي العاملة من القطاع الزراعي إلى القطاعات الأخرى خلال النصف الثاني من هذه المرحلة (١٩٧٥-١٩٧٩م) وبمعدلات متسارعة نتيجة للطفرة الاقتصادية التي شهدتها البلاد بعد الارتفاع الكبير لأسعار البترول عام ١٩٧٤م وزيادة عائداته. وكان من نتيجة ذلك أن انخفضت القوى العاملة الزراعية من زهاء ١,٧ مليون عام ١٩٧٤م إلى حوالي ٥٤٦٠٠٠ فقط عام (١٩٧٩م) وانخفضت تبعاً لذلك نسبة القوى العاملة في هذا القطاع من ٤١٪ عام ١٩٧٤م إلى ١٨٪ فقط عام ١٩٧٩م.[٢] والواقع أن تدني نسبة القطاع الزراعي من القوى العاملة في نهاية هذه الفترة لا يعود فقط إلى هجرة الأيدي العاملة الزراعية نحو القطاعات الأخرى، بل يرجع في جزء منه إلى أن هذه الفترة قد شهدت استقدام أكثر من مليون عامل كان نصيب القطاع الزراعي منهم محدود جداً.

المرحلة الرابعة: مع إطلالة خطة التنمية الثالثة (١٤٠٠-١٤٠٥هـ/ ١٩٨٠-١٩٨٥م) بدأت مرحلة أخرى هي مرحلة الانطلاقة الهائلة للقطاع الزراعي حيث كان من الأهداف الرئيسة لهذه الخطة والخطة التالية لها تنويع مصادر الدخل والتركيز على القطاعات الإنتاجية، وقد كان القطاع الزراعي واحداً من أهم القطاعات التي شهدت دعماً سخياً من الدولة خلال هذه المرحلة فبالإضافة إلى برامج الدعم السابقة، جرى التوسع بشكل كبير في توزيع الأراضي البور على الأفراد والشركات، كما زادت برامج الإقراض والإعانات الزراعية زيادة كبيرة. وقد كان لإنشاء مؤسسة صوامع الغلال ومطاحن الدقيق التي بدأت نشاطها في نهاية المرحلة السابقة، وكان هدفها الرئيس توفير سوق مضمون لإنتاج المزارعين من القمح وغيره من الحبوب بأسعار مجزية، دور مميز في التوسع الزراعي والنهضة الزراعية الحديثة. وعموماً فإن أهم ما يميز هذه المرحلة كما يتضح من الجدولين السابقين هو معدلات النمو الكبيرة للقطاع الزراعي مقارنة بالقطاعات الأخرى، كما أن نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي قد شهدت تصاعداً مستمراً لأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية. فقد زاد إجمالي الناتج الزراعي من حوالي سبعة بلايين ريال عام ١٩٧٩م إلى ١١,٦ بليون عام ١٩٨٤م ثم إلى حوالي ٢٢ بليوناً عام ١٩٨٩م. وزادت

---

(١) مصلحة الإحصاءات العامة، (١٩٧٧م)، **التعداد العام للسكان، البيانات التفصيلية لمنطقة الرياض**، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، الرياض، ص٥٨.

(٢) وزارة التخطيط، (د. ت.)، **خطة التنمية الرابعة**، وزارة التخطيط، ص٦٦.

مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الإجمالي من ٦ , ١٪ فقط عام ١٩٧٩م إلى ٣ , ٣٪ عام ١٩٨٤م ثم إلى ٨ , ٥٪ عام ١٩٨٩م. وكانت معدلات نمو القطاع الزراعي خلال هذه الفترة عالية جداً حيث بلغ متوسط النمو السنوي خلال خطة التنمية الثالثة (١٤٠٠-١٤٠٥هـ/ ١٩٨٠-١٩٨٥م) زهاء ٤ , ١٠٪، في حين كانت نسبة النمو في القطاعات غير النفطية (ومنها الزراعة) ٩ , ٥٪ فقط بينما شهد القطاع النفطي تراجعاً خلال هذه الفترة بنسبة وسطية قدرها ٤ , ١٤٪ وهو ما أثر على مجمل الناتج الإجمالي الذي تراجع بمعدل سنوي متوسط قدره ٩ , ٤٪. وقد استمر القطاع الزراعي بالنمو بمعدلات أكبر خلال النصف الثاني من الثمانينات بلغت ١٨٪ عام ١٩٨٥ و١٥٪ و٤ , ١٦٪ في عامي ١٩٨٦ و١٩٨٧م على التوالي، قبل أن تتباطأ وتيرة النمو قليلاً لتبلغ زهاء ١١٪ عام ١٩٨٨م و٧٪ في نهاية الخطة الرابعة في عام (١٤١٠هـ-١٩٩٠م)، (جدول: ٦-١-٢).

ولعل من أهم ما يميز هذه المرحلة أن هذا النمو المتسارع للقطاع الزراعي لم يواكبه زيادة مماثلة في الأيدي العاملة، بل أن نسبة استيعاب هذا القطاع للعمالة قد تراجعت تراجعاً ملحوظاً حيث بلغ العاملون في هذا القطاع زهاء ٥٣٨٠٠٠ عاملاً أو ما يعادل ١٠ , ٣٪ من إجمالي القوى العاملة عام ١٩٨٤،[١] ثم تراجع العدد إلى ٣٩٣٠٠٠ عاملاً أو ما يشكل ٦ , ٥٪ فقط من إجمالي القوى العاملة في السنة الأخيرة لخطة التنمية الرابعة (عام ١٩٨٩).[٢]

المرحلة الخامسة (١٤١٠هـ-١٩٩٠م حتى الوقت الحاضر): كان من الطبيعي أن يخضع القطاع الزراعي بعد التوسع الهائل في المساحات المزروعة في الفترة الماضية إلى مرحلة تقييم ومراجعة خاصة بعد بروز بعض السلبيات المواكبة للمرحلة السابقة والتي كان من أهمها كمية المياه الضخمة التي يستهلكها هذا القطاع. ولذلك فقد كان من أهداف خطتي التنمية الخامسة والسادسة تغيير نمط الإنتاج من المحصولات الحقلية التي يتطلب إنتاجها استهلاك كميات كبيرة من المياه، والتي تجاوز إنتاج المملكة من بعضها احتياجات سكان البلاد بكثير، إلى إنتاج محصولات ذات قيمة مضافة عالية، بأساليب حديثة تقلل من استهلاك المياه، كالبيوت المحمية لمقابلة الطلب المتزايد على الخضراوات الطازجة والفاكهة.[٣] ونتيجة لهذا التحول فقد قلص دعم محصولات الحبوب، خاصة القمح، بينما شجع

(١) وزارة التخطيط، (د. ت.)، **خطة التنمية الخامسة**، وزارة التخطيط، ص٧٥.

(٢) وزارة التخطيط، (د. ت.)، **خطة التنمية السادسة**، وزارة التخطيط، ص٧٩.

(٣) المرجع السابق، ص١٢٠.

التوسع في إقامة المشاريع المتخصصة بإنتاج الخضراوات والفاكهة. وتبعاً لذلك فقد استمر القطاع الزراعي بالنمو خلال هذه الفترة ولكن بنسب معتدلة (٧, ١٪ في المتوسط) وهي معدلات تتناسب مع نمو معظم القطاعات الاقتصادية الأخرى. أما مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي فقد تراجعت قليلاً عما كانت عليه في المرحلة السابقة لتستقر عند ٦, ٤٪ في السنين الأخيرة (جدول ٦-١-١).

من ناحية أخرى فقد تراجعت أعداد العاملين في القطاع الزراعي على مستوى المملكة إلى زهاء ٣٧٥٠٠٠ عامل عام ١٤١٣هـ (١٩٩٢) وهو ما يعادل حوالي ٦, ٩٪ من إجمالي القوى العاملة. أما في منطقة الرياض فقد بلغ عدد العاملين في هذا القطاع حوالي ٧٧٠٠٠ عامل، أي ما يعادل ٨, ٥٪ من إجمالي القوى العاملة في المنطقة البالغ عددهم زهاء ٣, ١ مليون عامل.[١] وتبعاً لبرامج خطة التنمية السادسة فمن المتوقع أن تزيد أعداد العاملين في القطاع الزراعي في المملكة في نهاية هذه الخطة (١٩٩٩م) إلى زهاء ٣٨٨٠٠٠ عامل أي حوالي ٥, ٥٪ من إجمالي القوى العاملة البالغ حوالي ٧ مليون عامل.[٢]

ويعطي التزايد الهائل في الإنتاج الزراعي خلال الخمس عشرة سنة الماضية في الوقت نفسه الذي تناقصت فيه القوى العاملة بشكل ملحوظ، سواء على مستوى المملكة أو في منطقة الرياض، مؤشراً واضحاً لزيادة إنتاجية العمالة. ويرجع ذلك إلى التحول الكبير في أساليب العمل الزراعي من الطرق التقليدية إلى الاعتماد على الميكنة الزراعية في مختلف مراحل العملية الزراعية بدءاً من حراثة الأرض ونثر البذور والأسمدة، ومروراً بأساليب الري، ثم مرحلة الحصاد وجني المحصول.

والخلاصة: إن المؤشرات السابقة عن أهمية القطاع الزراعي ونموه هي في معظمها مؤشرات عامة تعكس الوضع في المملكة ككل إلا أن دلالاتها بالنسبة لمنطقة الرياض واضحة جداً. فمنطقة الرياض تضم منذ القدم مناطق زراعية مشهورة، كما أنها تحتل صدارة مناطق المملكة استيعاباً للنهضة الزراعية الحديثة. وعلى سبيل المثال فإن منطقة الرياض تختص بما يتراوح بين ٣٣ و٣٩٪ من إجمالي المساحة

---

(١) مصلحة الإحصاءات العامة، (١٩٩٧م)، **النتائج التفصيلية للتعداد العام للسكان والمساكن لعام ١٤١٣هـ**، وزارة التخطيط، الرياض، ص١١٩-١٢١.

(٢) وزارة التخطيط، (د. ت.)، **خطة التنمية السادسة**، مرجع سابق، ص١٨٤.

المحصولية في المملكة، وما بين ٤١ و٥٣٪ من مساحة الحبوب، وما يتراوح بين ٤٣٪ و٥٣٪ من إنتاجها خلال العقد الماضي. أما نصيبها من زراعة القمح فيتراوح بين ٤٥٪ و٥١٪ من مساحة هذا المحصول في المملكة وما بين ٤٣٪ و٥١٪ من إنتاجه خلال الفترة نفسها.

ويبلغ نصيب منطقة الرياض من إجمالي مساحة الخضراوات ما بين ٢٦ و٣٤٪ كما تنتج المنطقة ما بين ٢٦ و٣٦٪ من إنتاج الخضراوات في المملكة. وتتصدر منطقة الرياض مناطق المملكة في إنتاج البرسيم الذي يعد أهم محصولات الأعلاف حيث يبلغ نصيب هذه المنطقة ما بين ٤٠ و٤٩٪ من إجمالي مساحة البرسيم في المملكة. وتعد منطقة الرياض أهم مناطق المملكة الرئيسة في إنتاج التمر حيث يوجد بها حوالي ثلث المساحة المزروعة بأشجار النخيل وتنتج حوالي ٢٩٪ من إجمالي الإنتاج في المملكة.[١]

وسنحاول خلال المباحث التالية أن نتعرف على مزيد من خصائص الإنتاج الزراعي في منطقة الرياض وإبراز أهم ملامحه وأنماطه من خلال تناول أوضاع الزراعة في المنطقة قديماً وحديثاً ومقارنتها بأوضاع الزراعة في المملكة بشكل عام.

---

(١) راجع جداول (٦-١-١٢)، (٦-١-٢٢)، (٦-١-٢٣)، (٦-١-٢٤)، (٦-١-٢٥)، (٦-١-٢٦)، (٦-١-٢٧).

obeikan.com

obeikan.com

المبحث الثاني

الزراعة التقليدية القديمة في منطقة الرياض

يقصد بالزراعة التقليدية نمط الزراعة القديم الذي كان سائداً في هذه المنطقة وغيرها من مناطق المملكة الأخرى لقرون عديدة، حيث يعتمد العمل الزراعي في كل مراحله على الجهد البدني للمزارع وعلى بعض الحيوانات التي يستخدمها في بعض الأعمال، كرفع المياه من الآبار وحراثة الأرض ودياسة الحبوب ونحوها. ومن المعروف أن الأدوات الزراعية المستخدمة في هذا النمط الزراعي لا تتجاوز بعض الأدوات البسيطة كالمسحاة والمخلب "المحش" والمحاريث البسيطة التي تجرها الحيوانات، والدلاء والغروب التي تستخدم لرفع المياه من الآبار.

وقد ظل هذا النمط من الزراعة هو النمط السائد بل النمط الوحيد في منطقة الرياض وفي مختلف أرجاء المملكة حتى قدر الله لهذه البلاد أن تتوحد على يد مؤسسها الملك عبدالعزيز رحمه الله حيث أولى تطوير الزراعة اهتماماً خاصاً منذ السنين الأولى لعهده الميمون. لقد بدأت بوادر التحول من النمط القديم إلى النمط الحديث في الزراعة الذي يعتمد على الآلة في مختلفة مراحل العمليات الزراعية منذ تلك الفترة المبكرة لتأسيس الدولة السعودية الحديثة حيث أمر جلالة الملك عبدالعزيز في عام ١٣٤٦هـ (١٩٢٦م) بإعفاء الآلات الزراعية من الرسوم الجمركية وتلى ذلك استيراد الآلات الزراعية عن طريق الحكومة وبيعها للمزارعين بشروط ميسرة.[١]

وقد شهدت الزارعة في منطقة الرياض خلال العقود التالية قفزات هائلة في التحول من أساليب الزراعة القديمة إلى الأساليب الحديثة والميكنة الزراعية، خاصة خلال العقدين الماضيين، حتى غدت الأساليب الحديثة هي السائدة ابتداءً من حفر الآبار ورفع المياه، ومروراً بأساليب الحراثة والري المختلفة وخدمة المحصول الزراعي، ثم انتهاءً بمرحلة الحصاد وجني المحصول وتخزينه. وقبل أن نستعرض الوضع الراهن للزراعة في منطقة الرياض، فسنحاول خلال هذا المبحث التعرف بشيء من التفصيل على

---

(١) السدحان، عبدالله والغامدي عبدالعزيز، (١٩٨٥م)، **الزراعة والمياه في عهد الملك عبدالعزيز**، وزارة الزراعة والمياه، الرياض، ص١.

بعض خصائص الزراعة القديمة في هذه المنطقة كأنماط التوزيع والعوامل المؤثرة فيه وخصائص المزارع وأنواع المحصولات الزراعية. وسنعتمد بشكل أساسي في تحليلنا لخصائص الزراعة القديمة على أقدم الإحصاءات الزراعية المتوفرة والذي أجري في الفترة (١٣٨٢-١٣٨٥هـ) الموافق ١٩٦٢-١٩٦٥م حيث تعكس أرقامه بكل وضوح أهم خصائص الزراعة القديمة التي كانت تشكل النمط السائد في ذلك الوقت.

الأنماط الرئيسة للزراعة القديمة:

إن توزيع المراكز العمرانية والأراضي الزراعية في منطقة الرياض في القرون الماضية كان يحكمه بشكل أساسي توفر الموارد المائية وقدرة الإنسان على استغلال هذه الموارد. ولذلك فإن معظم المناطق الزراعية ومراكز الاستقرار كانت تتركز إما في المناطق التي تتوفر فيها المياه على شكل عيون وينابيع كما هو الحال في مناطق الأفلاج والخرج والسر ومناطق متفرقة أخرى، أو في المواضع التي تجود فيها المياه الجوفية الضحلة التي يمكن استغلالها عن طريق حفر الآبار اليدوية "القلبان" ورفع مياهها بواسطة الدلاء "الغروب" التي تجرها الحيوانات والمعروفة بـ "السواني"، وهي الطريقة الشائعة في ذلك الوقت لري المحصولات الزراعية في مختلف أرجاء المنطقة، والمملكة على حد سواء.

ومن الطبيعي في ظل هذه الإمكانات والموارد المحدودة التي كانت تعتمد على الجهد العضلي للإنسان والحيوان، سواء في رفع المياه من الآبار أو في العمليات الزراعية الأخرى كحراثة الأرض والري والحصاد، أن تكون المساحات المزروعة عبارة عن بقع صغيرة ومتناثرة تتركز على جوانب الأودية وفي المنخفضات والرياض وبين الكثبان الرملية وتفصل بينها مساحات شاسعة من الأراضي القاحلة. إن المدقق في توزيع المناطق الزراعية القديمة في منطقة الرياض اعتماداً على مصدر مياه الري أو على مجمل خصائص الموضع والظروف البيئية المحيطة به يمكن له تمييز عدد من الأنماط الزراعية التي تتباين في أهميتها وفي اكتمال خصائصها من منطقة لأخرى. وأهم هذه الأنماط ما يلي:

أولاً: نمط زراعة العيون:

تضم منطقة الرياض قديماً العديد من القرى الزراعية التي نشأت إلى جوار عيون وينابيع جارية وكانت الحياة الاقتصادية لسكانها تعتمد على الزراعة المروية من هذه العيون وفق أنظمة ري غاية في الإتقان. ومن أهم المناطق التي اشتهرت بهذا النمط من الزراعة مناطق السر والخرج والأفلاج. فمنطقة

السر الواقعة في أقصى الجزء الشمالي من منطقة الرياض كانت تنقسم زراعياً إلى قسمين رئيسين: قسم جنوبي يضم قرى الفيضة والسكران وساجر وخف وغيرها وكانت الزراعة فيه تعتمد على الآبار اليدوية وتسود فيه المزارع الفردية والأسرية. أما الجزء الشمالي ونظراً لطبيعته الطبوغرافية والهيدرولوجية فقد كان يوجد به عدد من العيون المتدفقة التي كانت تشكل المصدر الرئيس لمياه الري. ولذلك فقد نشأت على هذه العيون عدد من القرى الزراعية التي كان يعتمد جل سكانها عليها مثل عين الصوينع وعين القنور وعين الروسانية وعين صعيبة وعين الريشية وغيرها.

ومن أهم مميزات هذا النمط الزراعي المعتمد على العيون سيادة نظام الاشتراك في مصدر الماء حيث تتوزع عدد من الأسر ملكية العين الواحدة فيكون لكل أسرة حق استغلال ماء العين بقدر الأسهم التي تمتلكها. والسائد في عيون السر كعين الصوينع مثلاً، هو نظام الزراعة الجماعية والاشتراك في المحصول ثم تقاسمه تبعاً للأسهم التي تمتلكها كل أسرة في العين بدلاً من اقتسام الماء وتوزيعه كما هو سائد في مناطق أخرى كالأحساء والقطيف والأفلاج.

وتبعاً لهذا النظام تقوم كل أسرة بتأمين متطلبات الإنتاج كالبذور والعمال الزراعيين اللازمين للفلاحة وصيانة العين بقدر الأسهم التي تمتلكها في مياه العين لقاء أن تحصل على النسبة نفسها من الإنتاج. وتعتمد الزراعة في معظم هذه العيون على تنوع المحصولات الزراعية حيث يزرع النخيل إلى جانب القمح والذرة، في حين تقتصر الزراعة في بعضها على زراعة الحبوب فقط. وعادة تتركز أشجار النخيل على جانبي المجرى الرئيس للعين وعلى جانبي سواقٍ تتفرع منه تسمى "السجور" وواحدها "سجر"، ولا تصرف المياه إليها إلا مرتين في السنة هما الفترتان الفاصلتان بين موسم زراعة الحبوب في الشتاء والصيف بينما تعتمد النخيل في الفترات الأخرى على رطوبة التربة فقط. وعليه فإن جل مياه العين تستغل في زراعة القمح شتاء وما أن يجنى المحصول حتى تبدأ الاستعدادات لزراعة الذرة في فصل الصيف وهكذا. وتدل نتائج الإحصاء الزراعي الأول الذي أجري عام ١٣٨٢-١٣٨٣هـ (١٩٦٢-١٩٦٣م) على أن مجموع المساحة المعتمدة على هذه العيون بلغت ٢٢٠ هكتاراً أي ما يعادل حوالي ٩٪ من المساحة المروية في منطقة الدوادمي التي تعد منطقة السر جزءاً منها.[١] وقد ظل هذا

---

(١) مصلحة الإحصاءات العامة، (١٩٦٥م)، **الكتاب الإحصائي السنوي**، (١)، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، الرياض، ص٧٤.

النمط سائداً هناك حتى منتصف الثمانينات الهجرية من القرن الماضي (١٣٨٥هـ تقريباً) حيث أدى التوسع في حفر الآبار الحديثة واستخدام المضخات إلى انخفاض منسوب المياه في الطبقة المائية التي تغذي هذه العيون فتوقفت جميعها عن التدفق. وقد استعيض عن بعضها بحفر آبار يدوية أو أنبوبية بينما هجر بعضها الآخر فهلكت نخيلها واندثرت آثار سواقيها فأصبحت أثراً بعد عين.

ومن المناطق الأخرى التي كانت تنتشر فيها العيون ويسود فيها هذا النمط من الزراعة منطقة الأفلاج حيث كان يوجد بها عدد من العيون والبحيرات المائية أهمها عين الرأس وعين أم هيب وعين الرويس وعين الباطن وعين أم برج وعين الشقيبات وعين أم البقر وعين المليحة. وكانت معظم الزراعة في سهل الأفلاج معتمدة على الري من هذه العيون حيث كان الأهالي في البداية يقومون بشق قنوات مكشوفة من هذه العيون إلى الأراضي المنخفضة القريبة منها ويمارسون فيها نشاطهم الزراعي. ومع استمرار استغلال هذه العيون وانخفاض مستوى الماء فيها فقد اضطر هؤلاء المزارعون إلى إقامة مزارعهم بعيدة عن العيون بحيث يكون مستوى المزرعة أكثر انخفاضاً من مستوى العين فيصل الماء إلى المزرعة مرة أخرى[١]. ونظراً لبعد المسافة وانخفاض مستوى الماء فقد ابتكروا طريقة أخرى لعمل السواقي تقلل عليهم عناء الحفر وتقلل من فقدان الماء عن طريق البخر، حيث تعتمد هذه الطريقة على شق قنوات تحت سطح الأرض تتخللها فتحات سطحية تسمى "الخرز" تستخدم في تسهيل عملية الحفر كما تستخدم لاحقاً في تنظيف المجرى وصيانته. وتغطى هذه الفتحات بألواح من الجبس أو الحجر وتفتح عند الحاجة. وهذه الطريقة معروفة وشائعة في مختلف المناطق التي تعتمد على الري من العيون كمنطقة السر السالف ذكرها والأحساء وعمان وأبو ظبي وإيران وباكستان وغيرها.

وعلى خلاف النظام السائد في منطقة السر فإن استغلال ماء العين في منطقة الأفلاج يقسم بين المستفيدين حسب أسهمهم حيث يقسم الساقي إلى أربعة عشر حصة أو سهماً يعرف واحدها بـ (الوقعة) وكل وقعة تعادل اثنتي عشرة ساعة. والوقعة بدورها مقسمة إلى ثمانية أجزاء، فنصفها مثلاً يعادل ست ساعات وربعها ثلاث ساعات وهكذا. ويقسم الماء على المزارعين المشتركين في الساقي بقدر ما يخص كل منهم من الوقعات أو أجزائها، فيستفيد أحدهم من ماء الساقي لساعات معينة فإذا ما انتهت صرف

---

(١) النشوان، عبدالرحمن، (١٤١٠هـ)، **منطقة الأفلاج: دراسة جغرافية ميدانية**، مكتبة الرشد، الرياض ص٢١٧.

الماء إلى المزارع التالي وهكذا.[١] وقد بلغ إجمالي المساحة المروية بهذه العيون عام ١٣٨٣هـ (١٩٦٣م) ١١٥ هكتاراً وهي تعادل حوالي ٤,٥٪ من مجمل المساحة المروية في منطقة الأفلاج في ذلك الوقت.[٢]

وقد أدى الانخفاض المستمر لمستوى الماء في هذه العيون نتيجة لزيادة استغلالها ولانتشار الآبار الحديثة المعتمدة على الطبقة المائية المغذية لها إلى توقف تدفق الماء في السواقي والأفلاج واندثار معظمها. وقد قامت وزارة الزراعة والمياه نتيجة لذلك بإنشاء مشروع الري والصرف الذي يعتمد على ضخ المياه من هذه العيون إلى المناطق الزراعية بواسطة أنبوب قطره ٥٠سم وطوله ٦كم وبدأ تشغيله منذ عام ١٤٠١هـ (١٩٨١م).[٣]

وبالإضافة إلى المنطقتين السابق ذكرهما تنتشر العيون الجارية في مناطق أخرى كانت لها أنظمة ري مشابهة كعين أم خفيسة وعين فرزان في الخرج وعين مصيقرة في العيينة وعين ضرما وعين رغبة وعين الصفرات وغيرها كثير.[٤]

ثانياً: نمط زراعة الأودية:

يعد هذا النمط أوسع أنماط الزراعة القديمة انتشاراً حيث يشمل مئات القرى الزراعية التي تحتل بطون الأودية أو تقع على شفيرها. ويعد توفر المياه الجوفية القريبة من السطح، إلى جانب التربة الصالحة للزراعة أهم العوامل التي أدت إلى توطن القرى الزراعية وقيام الزراعة التقليدية منذ القدم. وينتمي إلى هذا النمط بعض القرى في الجزء الأوسط والجنوبي من منطقة السر كالفيضة والأرطاوي وجفن وخف والخفيفية، ومعظم القرى والبلدان الزراعية في منطقة الوشم كشقراء وأشيقر والفرعة والقرائن ومرات وأثيثية وثرمداء وغيرها. ويبرز هذا النمط بشكل أوضح في مناطق سدير والمحمل والعارض والقويعية

(١) المرجع السابق، ص ص٢٢٩-٢٣٠، عن عامر حسين، "عيون الأفلاج: بحيرات وسط الصحراء"، ص ص٦-١٠.

(٢) شعبة الإحصاء والاقتصاد الزراعي، (د. ت)، **نتائج الحصر الزراعي لبعض مناطق الجنوب عام ١٣٨٣/ ١٣٨٤هـ**، وزارة الزراعة والمياه، الرياض، ص٨.

(٣) النشوان، عبدالرحمن، (١٤١٠هـ)، مرجع سابق، ص٢٣٠.

(٤) ابن خميس، عبدالله، (١٩٧٨م)، **معجم اليمامة، ج١**، الفرزدق، الرياض، ص٣٧.

والخرج والحريق وحوطة بني تميم ووادي الدواسر حيث تعد أودية هذه المناطق أهم مناطق التوطن العمراني والزراعي منذ القدم.

ومن أشهر البلدان المنتمية لهذا النمط والتي أصبحت مدناً عامرةً في الوقت الحاضر المجمعة وحرمة الواقعتان على وادي المشقر، وجلاجل والتويم وعشيرة التي تستفيد من وادي المياه. أما أشهر الأودية وأهمها في منطقة سدير فهو وادي الفقي (سدير) الذي تقع عليه بلدان المعشبة والروضة والداخلة والحوطة والحصون والجنوبية ومقبلة والعودة والعطار والجنيفي والشارخية. وإلى الجنوب من ذلك توجد أودية أخرى تستفيد منها عدد من القرى والبلدان مثل البير والصفرات والحسي وثادق ورغبة، ثم يأتي وادي الشعيب الذي تقع عليه وعلى روافده بلدان حريملاء وملهم وصلبوخ وغيرها.(١)

أما أهم أودية منطقة الرياض من حيث الامتداد وكثافة مراكز الاستقرار وتركز الزراعة فهو وادي حنيفة الذي تنتشر على طول ضفافه وامتدادات روافده مجموعة كبيرة من القرى والبلدان الزراعية القديمة التي أصبح معظمها مدناً كبيرة في الوقت الحاضر كسدوس والعيينة والجبيلة والدرعية والعمارية وعرقة والرياض والمصانع والحائر وغيرها.(٢)

وإلى الجنوب من ذلك توجد أودية عظيمة كنساح والعين وتمير وماوان وأثيلان والسهباء التي تستفيد منها بلدان منطقة الخرج، وأودية المجازة ونعام وبريك والشطبة والأحمر والغيل وسحاب في الأفلاج، وأودية قرون وتمرة والفرشة والحسي ووادي الدواسر وروافده العديدة في منطقة وادي الدواسر. فقد كانت هذه الأودية وعشرات غيرها أهم مناطق التوطن الزراعي والاستقرار البشري في هذه المناطق.

ويضم هذا النمط أيضاً معظم قرى العرض "عرض القويعية" كالقويعية والمريقد وخنيفسة ومحيرقة، وبعض قرى البطين كضرما والبرة والعويند وغيرها.

ويمكن أن نلخص أهم خصائص هذا النمط الزراعي كالتالي:

١- يعيش مزارعو القرية الواحدة في كتلة سكنية واحدة تحيط بهم مزارعهم أو تقع قريباً منهم. ونظراً لدواعي الأمن قبل أن تتوحد البلاد على يد الملك عبدالعزيز رحمه الله فقد كانت معظم هذه القرى

(١) المرجع السابق، ص ص١٨-١٩.

(٢) الفوزان، فوزان والخلف، عبدالله والزهراني، عبدالله، (تحت النشر)، **الزراعة التقليدية في المملكة العربية السعودية**، موسوعة الثقافة التقليدية، دار الدائرة للنشر والتوثيق، الرياض.

بما فيها المزارع تحاط بأسوار محكمة تقفل أثناء الليل. ولم يتغير هذا النظام في معظم القرى إلا بعد تأسيس الدولة السعودية الحديثة.

٢- تعتمد الزراعة هنا على مصدرين لمياه الري هما السيول والقلبان اليدوية التي ترفع مياهها بواسطة الدلاء "الغروب" التي تجرها الحيوانات والمعروفة بالسواني. ويستفاد من السيول في الري المباشر لبعض المحصولات كالنخيل بل وبعض الحبوب في الفترة التي تزيد فيها مياه الأمطار في فصلي الشتاء والربيع بينما يعتمد على مياه الآبار في ري المحصولات في فصلي الصيف والخريف. وقد تعتمد بعض بساتين النخيل خاصة في القرى والهجر الحديثة على الري من السيول فقط دون أي مصدر ري آخر.

وعموماً فإن أهمية السيول في هذا النمط من الزراعة لا تقتصر على استخدامها مباشرة في ري المحصولات الزراعية والنخيل بل لدورها الحيوي في تغذية المياه الجوفية السطحية ورفع مستوى الماء في الآبار اليدوية. كما أن ما تحمله هذه السيول من الطمي سنة بعد أخرى يؤدي إلى تجديد خصوبة الأراضي الزراعية ورفع إنتاجية المحصولات المزروعة. ولذلك فقد أولى سكان هذه القرى أمر الاستفادة من السيول أهمية كبيرة وكانت لديهم أنظمة دقيقة في كيفية توزيع مياه السيول بين المزارع المستفيدة.

٣- تتميز الزراعة هنا بالتنوع المحصولي، ولكن التركيز على المحصولات الغذائية الضرورية ولذلك تشغل أشجار النخيل والحبوب الغذائية خاصة القمح والذرة معظم الأراضي المزروعة. كما تخصص بعض المساحات لزراعة بعض الخضروات، وأخرى للبرسيم الذي يعد محصول العلف الرئيس في هذه القرى وغيرها.

ثالثاً: نمط القرى الزراعية في السهول والمنخفضات:

وهو نمط مشابه للنمط السابق ولا يختلف عنه سوى في ضآلة دور السيول في الزراعة في هذه القرى بحكم بعدها النسبي عن مجاريها ولذلك فإن الاعتماد يكون كلياً على مياه الآبار التي ترفع بواسطة السواني. وعادة تستفيد المزارع من هذا النوع من بعض الظروف البيئية التي تنعكس في غزارة مياه آبارها، كوقوعها في المناطق الحوضية المجاورة للكثبان الرملية أو الجبال، كما هو الحال في بعض أجزاء منطقة السر وبطين ضرما وغيرها.

رابعاً : نمط القصور التوابع:

القصور عبارة عن قطع زراعية خارج نطاق الكتلة السكنية والزراعية للقرية الأم قد تخص فلاحاً واحداً فقط وقد يشترك فيها عدد من الفلاحين. ويشتمل كل قصر على بئر ومسكن للفلاح ومزرعة ويحيط بها جميعاً في الغالب سور له مقاصير في زواياه الأربع تسمى الواحدة مربوعة.(١)

وتنتشر القصور الزراعية بجوار القرى الأم وتتناثر حولها على مسافات تتناسب غالباً وتاريخ إنشائها. ويعد هذا النمط مرحلة تطويرية في استصلاح الأراضي في منطقة الرياض بعد استتباب الأمن والتقدم النسبي في وسائل حفر الآبار. ونظراً لكون هذه القصور توابع للقرى الزراعية التي انتشرت حولها فقد نسبت إلى القرية الزراعية الأم، مثل قصور شقراء وقصور ثرمداء وقصور مرات وقصور ضرما.. وهكذا. وأحياناً تسمى القصور باسم أصحابها مثل قصر المشوح وقصر الحوشان وقصر اليحيى وقصر العيسى وقصر السنيدي وقصر الميمان وقصور المقبل.

وتختلف القصور في أحجامها ودرجة استقرار الفلاح فيها ونوع محصولاتها. ويمكن القول أن معظم القصور التوابع التي تسمى باسم القرى الزراعية المجاورة لا تشهد إلا استقراراً مؤقتاً خلال فصل الشتاء والربيع حيث يقتصر النشاط هنا على زراعة القمح الشتوي، وما إن يجنى المحصول حتى يعود المزارعون إلى قريتهم الأم حيث مسكنهم الرئيس. أما القصور التي تسمى باسم أصحابها فهي وإن كانت في مراحلها الأولى تشبه القصورالتوابع من حيث نمط الاستقرار المؤقت واعتمادها على زراعة الحبوب فقط إلا أنها نمت في أحجامها وتغير نمط الاستقرار فيها فأصبحت تشبه القرى الزراعية من حيث الاستقرار الدائم والجمع بين زراعة الحبوب وغرس النخيل.(٢)

ويمكن أن يلحق بالنمط السابق نمط يشابهه في بعض الخصائص ويعرف بـ "البدع" أو القلبان وهي مزارع قروية تقع خارج نطاق القرية ويعتمد أصحابها على زراعة الحبوب فقط، خاصة القمح، وتعتمد في ريها على مياه الآبار اليدوية "القلبان" التي ترفع بواسطة السواني. وتخلو مناطق البدع هذه من مساكن للفلاح وعائلته إذ عليهم أن يعودوا في المساء وبصحبتهم حيواناتهم إلى القرية المجاورة التي توفر لهم الأمن والسكن.

---

(١) الشويعر، محمد، (١٤٠٥هـ)، **شقراء**، دار الناصر للنشر، الرياض، ص٢٥١.

(٢) الفوزان، فوزان وآخرون، مرجع سابق، صفحات متفرقة.

خامساً : نمط زراعة العقل:

العُقَل جمع "عُقلة" وهي تعني المنخفضات البينية الواقعة بين الكثبان الرملية "النفود" حيث استوطنت منذ القدم فأصبحت قرى عامرة ومناطق زراعية مميزة. وقد سميت عقلاً أخذاً من عقال الراحلة الذي يمكن أن يؤخذ الماء به من آبارها لقرب مستوى الماء من سطح الأرض.[1] ويعد الاستقرار في هذه العقل وممارسة الزراعة فيها من الأنماط المشهورة والقديمة في الجزء الشمالي من منطقة الرياض "محافظة الزلفي" حيث يوجد أكثر من خمسين عقلة متناثرة في نفود الثويرات وامتداده جنوباً المعروف بـ "عريق البلدان" بعضها لا تزال قرى وبلداناً عامرة وبعضها اندثر منذ زمن. ولا يقتصر وجود هذا النمط العمراني والزراعي على محافظة الزلفي بل يوجد أيضاً إلى الشمال منها في منطقة القصيم في الشماسية وفي الكثبان الواقعة إلى الشرق والجنوب والغرب من مدينة بريدة حيث تعرف هنا بالخبوب وتعد من أهم المناطق الزراعية التي تمد مدينة بريدة والمناطق المجاورة لها باحتياجاتها من التمور والخضروات.

ونمط زراعة العقل يشبه إلى حد بعيد نمط القرى الزراعية البعيدة عن الأودية في اعتماد الزراعة كلياً على مياه الآبار حيث لا يوجد أودية أو مسارب للمياه في هذه المنخفضات نتيجة لتسرب مياه الأمطار داخل الكثبان الرملية عالية المسامية بعد وقت قصير من هطولها، وهو ما يؤدي إلى تغذية المياه الجوفية بشكل دائم. ولذلك فإن توفر المياه الجوفية وغزارتها وقربها من سطح الأرض كانت أهم العوامل التي ساعدت على جذب السكان المجاورين لهذه العقل وممارسة الزراعة فيها. كما أن الحماية الطبيعية التي توفرها هذه الكثبان الرملية لسكان العقل كانت من العوامل المساعدة للتوطن فيها، خاصة في الأزمنة السابقة حيث كان توفر الأمن أهم العوامل الداعية إلى الاستقرار وممارسة الزراعة.

وتختلف العقل الزراعية في حجمها وتركيبها وطبيعة مجتمعاتها تبعاً لحجم العقلة نفسها. فالكبير منها، خاصة الأكثر قرباً من مدينة الزلفي استوطنه منذ القدم عدد كبير من الأسر وأصبحت قرى عامرة كسائر القرى الزراعية الأخرى حيث يمارس الجميع الزراعة وتنفرد كل أسرة بحقل مستقل. أما العقل الصغيرة فعادة تختص بها أسرة واحدة أو أسرتان تشتركان في الحقل الزراعي وقد يكون لكل منها بئره

---

(١) ابن خميس، عبدالله، (١٩٧٨م)، مرجع سابق، ص٥٣١.

وحقله المستقل. ومن أهم العقل التي لا تزال عامرة في الوقت الحاضر الثوير والعقلة الجنوبية وشلوان وجوي وأم أرطا ومعقرة والأرطاوية الجنوبية وقصيبا وغيرها.(١)

وتتميز زراعة العقل بتنوع المحصولات الزراعية، فإلى جانب أشجار النخيل التي تشكل القاعدة الرئيسة للإنتاج، تزرع الحبوب، خاصة القمح وبعض الخضروات. ويستفيد سكان العقل أيضاً من البيئة الرعوية المحيطة فيربون عادة بعض الحيوانات كنشاط مساند للزراعة.

سادساً: نمط الزراعة البعلية:

الزراعية البعلية أو المطرية هي الزراعة المعتمدة على مياه الأمطار المباشرة والسيول، وهو نمط كان منتشراً على نطاق واسع في مختلف أرجاء منطقة الرياض وغيرها من مناطق المملكة الأخرى. وكان من الشائع في الماضي أن يكون لكل قرية أو مجموعة قرى منطقة محمية عبارة عن روضة أو قاع يمارس فيها سكانها رعي ما لديهم من أغنام وماشية كما يمارسون فيها خلال فصل الشتاء الزراعة البعلية، حيث تنتهي إلى هذه المنخفضات "الرياض أو القيعان" مياه الأودية القريبة. وتتباين هذه الرياض والقيعان في شيوع استخدامها وخصوصيته، فبعضها وهو الأكثر يقتصر حق استغلاله على سكان القرية المجاورة مثل روضة السبلة لأهل الزلفي وروضة مطربة لأهالي قرية عين الصوينع وقاع ثرمداء لأهل ثرمداء فقط. أما البعض الآخر فيشاع استخدامه لأهالي مجموعة من القرى أو المنطقة كما هو الحال بالنسبة لروضة الوشيين لأهالي منطقة السر، ورياض الحمادة شرق شقراء لأهالي الوشم. كما أن هناك بعض الرياض الصغيرة والقيعان التي قد يختص بها فرد واحد لزراعتها بعلياً دون غيره.(٢)

وتقتصر الزراعة البعلية على زراعة الحبوب فقط، والقمح بوجه خاص، فعند اقتراب موسم الأمطار يقتطع من يرغب من سكان القرية، خاصة الذين لا يملكون مزارع، قطعة من الأرض في الروضة أو القاع المجاور ويقوم بحرثها ونثر البذور فيها. فإذا ما هطلت أمطار جيدة خلال موسم الزراعة انعكس ذلك في جودة الإنتاج الذي قد يضاهي أحياناً الزراعة المروية. أما إذا ما انحبست الأمطار أو قلت فالمحصول سيكون هزيلاً وقد يترك الزرع دون حصاد نظراً لضآلة إنتاجه.

---

(١) اليوسف، عبدالرزاق، (١٤٠٥هـ)، **الزلفي**، الرئاسة العامة لرعاية الشباب، الرياض، ص٣٥.

(٢) الفوزان، فوزان وآخرون، مرجع سابق، صفحات متفرقة.

توزيع الحيازات والأراضي الزراعية:

يبين جدول (٦-١-٣) وشكل (٦-١-٢) توزيع الحيازات والأراضي الزراعية والمنزرعة فعلاً في منطقة الرياض في بداية الستينات الميلادية، ويتضح من نمط التوزيع سواء لأعداد المزارع أو مجمل مساحاتها أن هذا التوزيع قد تأثر بعدد من العوامل أهمها توفر المياه والأراضي الصالحة للزراعة، وحجم المنطقة الفرعية وتوزيع المراكز العمرانية ومناطق الكثافة السكانية، ثم القرب والبعد عن مدينة الرياض بوصفها قلب المنطقة النابض وأهم مناطق تسويق الإنتاج الزراعي. ولذلك نجد أن منطقة الخرج تحتل صدارة المناطق الفرعية من حيث عدد المزارع وإجمالي مساحتها حيث يوجد بها زهاء ٢٣٪ من المزارع في منطقة الرياض وما يقرب من ٣٣٪ من إجمالي الأراضي الزراعية. وتأتي منطقة سدير بالمرتبة الثانية، والمناطق المحيطة بمدينة الرياض في المرتبة الثالثة حيث يوجد بهما ١٦٪ و١٤٪ من أعداد المزارع و٢٢٪ و١٩٪ تقريباً من الأراضي الزراعية على التوالي. ومن الخصائص المشتركة لهذه المناطق الثلاث أنها جميعاً تتفوق نسب نصيبها من الأراضي الزراعية عن نسب ما بها من المزارع وهو مؤشر يدل على أن حجم المزارع هنا يزيد بوضوح عن المناطق الأخرى.

وتأتي منطقة الدوادمي، التي تضم منطقة السر الزراعية، في المرتبة الرابعة من حيث عدد المزارع في ذلك الوقت حيث يوجد بها حوالي ١٣٪ من المزارع في منطقة الرياض ولكن نصيبها من المساحة الزراعية لا يتجاوز ٦,٤٪ وهو دليل على سيادة المزارع العائلية الصغيرة. وتشبه منطقة الأفلاج المنطقة السابقة في نمط التوزيع حيث يوجد بها زهاء ٤,٩٪ و٥,٣٪ من عدد المزارع والأراضي الزراعية في منطقة الرياض على التوالي. كما تتشابه المنطقتان في أن جزءاً من مزارعهما يعتمد على مياه العيون الجارية وربما يعتبر ذلك سبباً في صغر حجم المزارع نظراً لاشتراك عدد من المزارعين في مياه العين الواحدة وهو ما يجعل نصيب كل منهم من المياه مقصوراً على ري قطعة صغيرة. كما أن بعد المنطقتين عن منطقة الرياض قد يكون عاملاً آخر لسيادة المزارع الأسرية الصغيرة التي يقتصر فيها الإنتاج على سد احتياجات الأسرة فقط. وتأتي منطقة وادي الدواسر والسليل في المرتبة الخامسة من حيث العدد حيث يوجد بها ١١٨٣ مزرعة تعادل حوالي ١١,٧٪ من عدد المزارع في منطقة الرياض في ذلك الوقت ولكن نصيبها من الأراضي الزراعية يتضاءل إلى نصف هذه النسبة.

جدول (٦-١-٣) توزيع الحيازات والأراضي الزراعية في منطقة الرياض عام ١٣٨٣هـ (١٩٦٣م)
(المساحة بالهكتار)

المنطقة	عدد الحيازات	٪	جملة الأراضي الزراعية	٪	متوسط حجم الحيازة	المساحة المزروعة	٪ المزروعة للأراضي الزراعية
الرياض	١٣٩٢	١٣,٧	١٣٩٥٨	١٨,٥	١٠,٠	١٠٨٩٨	٧٨,١
الخرج	٢٢٨٨	٢٢,٥	٢٤٦٩٥	٣٢,٧	١٠,٨	١٩٢٥٧	٧٨,٠
سدير	١٦٠٤	١٥,٨	١٦٩٥٩	٢٢,٤	١٠,٦	١٢٣٢٥	٧٢,٧
الوشم والمحمل	٦٦٩	٦,٦	٣٧٠٨	٤,٩	٥,٥	٢٣٥٨	٦٣,٦
الدوادمي	١٣١٤	١٢,٩	٣٥١٤	٤,٦	٢,٧	٢٤٦٣	٧٠,١
القويعية	٧٥٣	٧,٤	٥١٩٤	٦,٩	٦,٩	٤٢١٢	٨١,١
الأفلاج	٩٥٧	٩,٤	٢٦٢٨	٣,٥	٢,٧	٢١٢٦	٨٠,٩
وادي الدواسر-السليل	١١٨٣	١١,٧	٤٩٥٠	٦,٥	٤,٢	٤٣٢٧	٨٧,٤
المجموع	**١٠١٦٠**	**١٠٠**	**٧٥٦٠٦**	**١٠٠**	**٧,٤**	**٥٧٩٦٦**	**٧٦,٧**

المصادر: مجمعة ومحسوبة من المصادر التالية:

مصلحة الإحصاءات العامة، (١٩٦٥م)، **الكتاب الإحصائي السنوي**، العدد الأول، وزارة الزراعة والمياه، ص٦١.

شعبة الإحصاء والاقتصاد الزراعي، **نتائج الحصر الزراعي لبعض مناطق الجنوب عام ١٣٨٣-١٣٨٤هـ**، وزارة الزراعة والمياه، ص ص١، ٧.

شعبة الإحصاء والاقتصاد الزراعي، (١٩٦٦م)، **نشرة الإحصاء والاقتصاد الزراعي**، العدد الثالث، وزارة الزراعة والمياه، ص٢٢.

شكل (٦-١-٢) توزيع الحيازات والأراضي الزراعية في منطقة الرياض عام ١٣٨٣هـ (١٩٦٣م)

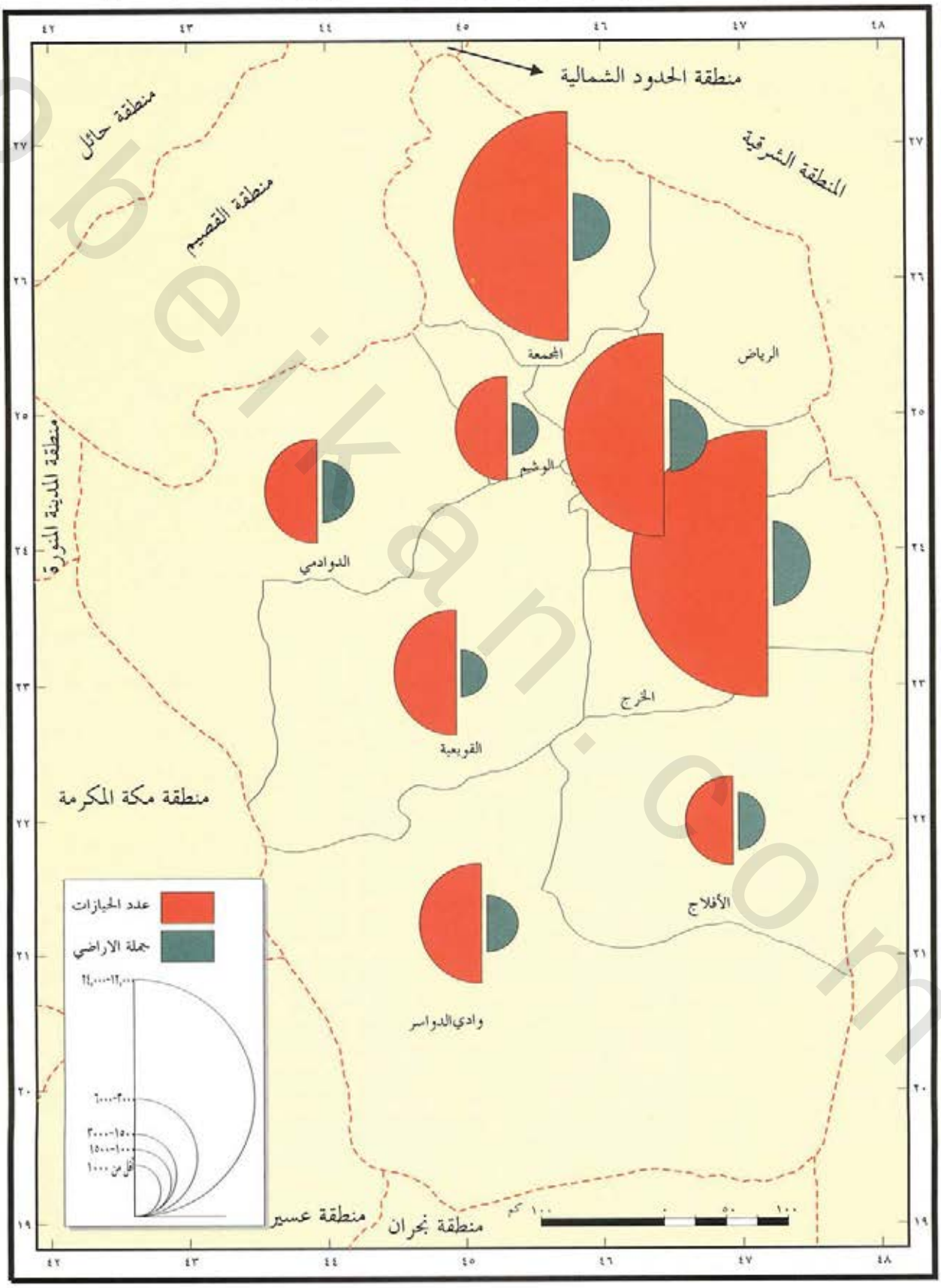

أما منطقتا الوشم-المحمل، والقويعية فتعدان أقل المناطق سواء في عدد المزارع أو في الأراضي الزراعية. ومن المرجح أن ضآلة مواردها المائية مقارنة مع المناطق الأخرى، إضافة إلى بعدهما النسبي عن مدينة الرياض ومناطق التركز السكاني، خاصة منطقة القويعية، وصغر حجم منطقة الوشم هي أهم العوامل وراء هذا النمط من التوزيع.

خصائص الزراعة والحيازات الزراعية:

أولاً: نسبة الأراضي المزروعة:

يقصد بالأرض المزروعة المساحة المستغلة فعلاً في إنتاج المحصولات الزراعية على الأقل مرة خلال العام، وبالتالي فهي تختلف عن الأراضي الزراعية في أنها لا تشمل الأراضي البور الدائم والمؤقت. ومن الخصائص المميزة للزراعة التقليدية التي كانت سائدة في منطقة الرياض وغيرها من مناطق المملكة الأخرى ارتفاع نسبة الأراضي المزروعة "المستغلة" حيث كان المزارعون في الماضي يقتصرون على حيازة قطع صغيرة يحتاجونها فعلاً في زراعتهم خلاف ما هو شائع في الزراعة الحديثة حيث تبقى مناطق واسعة من المزرعة غير مستغلة، بعضها غير صالح أصلاً للإنتاج الزراعي.

ويتضح من الجدول السابق أن نسبة الأراضي المزروعة في منطقة الرياض في عام ١٣٨٣هـ كانت ٧٧٪ تقريباً من مجمل الأراضي الزراعية "مساحة الحيازات" وتزيد هذه النسبة في بعض المناطق لتصل في وادي الدواسر والسليل إلى أكثر من ٨٧٪. وتتراوح بين ٧٨-٨١٪ في كل من القويعية والأفلاج والخرج والمناطق المحيطة بمدينة الرياض. وتقل في المناطق الأخرى عن معدلها العام في المنطقة.

ثانياً: حجم الحيازات الزراعية التقليدية:

من أهم خصائص الحيازات القديمة صغر حجمها مقارنة بالمزارع الحديثة، وهو راجع إلى ما سبق الإشارة إليه من محدودية الموارد المائية والاعتماد على الجهد العضلي للإنسان والحيوان والأدوات والمعدات اليدوية البسيطة في مختلف مراحل العمليات الزارعية. ويتضح من الجدول السابق أن متوسط حجم الحيازة في منطقة الرياض في عام ١٣٨٣هـ (١٩٦٣م) كان لا يتجاوز ٧,٤ هكتاراً مقارنة بحوالي ١٩,٤ هكتاراً في عام ١٩٧٤م و٤٦,٧ هكتاراً في عام ١٩٨٢م و٧١,٤ هكتاراً عام ١٩٨٨م و١١٥ هكتاراً عام ١٩٩٥م.[1]

(١) راجع جدول (٦-١-١٠).

ويتباين متوسط حجم الحيازة في الأجزاء الفرعية لمنطقة الرياض تبعاً لمجمل العوامل التي سبق ذكرها والمؤثرة في نصيب هذه المناطق الفرعية من الأراضي الزراعية. ففي حين يزيد هذا المتوسط في المناطق القريبة من مدينة الرياض حيث يتراوح بين ١٠-١١ هكتاراً للحيازة الواحدة في كل من الخرج وسدير ومنطقة الرياض الفرعية يتضاءل إلى ٢,٧ هكتاراً في كل من الدوادمي والأفلاج، و٢,٤ هكتاراً في السليل ووادي الدواسر. ويزيد متوسط حجم الحيازة في منطقتي الوشم والمحمل والقويعية إلى ٥,٥ و٦,٩ هكتاراً ولكنه يظل أقل من المتوسط العام للمنطقة. ويتضح من جدول (٦-١-٤) الذي يوزع الحيازات الزراعية حسب حجمها أن أكثر من ٣٢٪ من الحيازات في منطقة الرياض في عام ١٣٨٣هـ يقل حجمها عن هكتار واحد. وتزيد هذه النسبة في بعض المناطق كالأفلاج إلى حوالي نصف الحيازات (٤٩,٢٪). [١] كما تبلغ نسبة الحيازات التي يتراوح حجمها بين هكتار وهكتارين زهاء ١٦٪ وهو ما يعني أن حوالي نصف الحيازات في منطقة الرياض في ذلك الوقت يقل حجمها عن هكتارين، وحوالي ٧٠٪ منها يقل حجمها عن خمسة هكتارات.

أما المزارع متوسطة الحجم التي تتراوح مساحتها بين ٥-١٠ هكتارات فقد بلغ عددها ١٤٣٩ مزرعة أي ما يعادل حوالي ١٤٪ من إجمالي الحيازات. وتشكل المزارع كبيرة الحجم نسبياً (أكثر من عشرة هكتارات) حوالي ١٦٪ من إجمالي الحيازات في منطقة الرياض في العام المذكور، وهي تتركز بشكل أساسي في المناطق القريبة من مدينة الرياض، خاصة منطقة الخرج.

ثالثاً: الملكية والحيازة الزراعية:

يختلف الحائز الزراعي عن المالك بأن الأول هو من يكون له الحق في استغلال أرض معينة لفترة معينة ولكن لا يحق له التصرف فيها بالبيع أو الهبة، أما المالك فبالإضافة إلى حقوقه الكاملة في استغلال أرضه فإن له حق التصرف المطلق بأرضه بالبيع والهبة والوقف ونحوه. وتبعاً لذلك فإن الحيازة الزراعية يمكن تعريفها بأنها مساحة من الأرض في نطاق قرية واحدة تستخدم كلياً أو جزئياً لأغراض الإنتاج الزراعي[٢]، تدار شؤونها بواسطة الحائز الزراعي سواء كان مالكاً أو مستأجراً أو مكتسباً حق استغلالها بأي طريقة أخرى.

(١) شعبة الإحصاء والاقتصاد الزراعي، **نتائج الحصر الزراعي لبعض مناطق الجنوب**، مرجع سابق، ص١٠.

(٢) إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٨٢م)، **النتائج العامة للتعداد الزراعي الشامل لعام ١٩٨١/ ١٩٨٢م**، وزارة الزراعة والمياه، الرياض، ص,٧

جدول (٦-١-٤) توزيع الحيازات الزراعية في منطقة الرياض حسب فئات الحجم لعام ١٣٨٣هـ (١٩٦٣م).

الفئة	عدد الحيازات	٪
<١ هكتار	٣٢٩٥	٣٢,٤
١-<٢	١٦٣١	١٦,٠
٢-<٥	٢١٧٠	٢١,٤
٥-<١٠	١٤٣٩	١٤,٢
١٠ فأكثر	١٦٢٥	١٦,٠
المجموع	**١٠١٦٠**	**١٠٠**

المصادر: اعتماداً على أرقام مصدرها:

شعبة الإحصاء والاقتصاد الزراعي، **نتائج الحصر الزراعي لبعض مناطق الجنوب عام ١٣٨٣-١٣٨٤هـ**، وزارة الزراعة والمياه، ص١٠.

مصلحة الإحصاءات العامة، **الكتاب الإحصائي السنوي**، العدد الأول ١٩٦٥م (١٣٨٥هـ)، وزارة الزراعة والمياه، ص٦٤.

وتبعاً لذلك يمكن أن تقسم الحيازات الزراعية القديمة في منطقة الرياض إلى ما يلي:

١- الحيازات المملوكة ملكية خاصة ويقوم المالك (سواء كان فرداً أو أسرة أو مجموعة شركاء) باستغلالها ويكون له كامل الحق بالتصرف بها.

٢- الحيازات والأراضي المملوكة ملكية مشاعة كأن تكون مملوكة لقبيلة أو فخذ من قبيلة أو سكان قرية أو مجموعة من القرى. ويدخل في هذا النوع الأراضي الممنوحة لسكان الهجر "أراضي القبيلة" وأراضي البعول المجاورة لبعض القرى التي سبق الإشارة إليها. ويتصف هذا النوع بأن للحائز حق الاستغلال سواء في الرعي أو الزراعة ولكن لا يحق له التصرف بها بالبيع والهبة.

٣- أراضي الوقف: وهي الأراضي التي يحبس أصلها وتستغل منفعتها في أعمال الخير، حيث يوصي أحد المحسنين قبل موته بوقف أرضه أو جزء منها على أعمال الخير حسب ما يوصي به مالكها.

وعادة ما يختار صاحب الأرض أو ورثته من يقوم بتدبير شؤونها لقاء أجر معين أو بدونه، سواء كان هذا القائم من أقارب المالك أو من غيرهم.[١]

٤- الحيازات المستأجرة لقاء أجر عيني أو سهم من المحصول، أو كمية معلومة من القمح أو التمر في كل سنة. ورغم أن مدة الإيجار تكون محدودة في معظم الأحوال بحيث لا تزيد عن خمس أو عشر سنوات إلا أن بعضها قد يمتد لفترات طويلة قد تصل إلى ١٠٠٠ سنة، وبالتالي يصبح للمستأجر وورثته من بعده حق استغلال هذه الأرض طوال هذه الفترة لقاء أجر سنوي (صبرة) يدفع في نهاية كل سنة لملاك هذه الأرض الأصليين. وتبعاً لذلك فإن المستأجر من هذا النوع يكون عملياً مالكاً للأرض عدا أنه لا يستطيع التصرف بأصلها ببيع أو هبة أو نحوه.

وعموماً فإن من الخصائص المميزة لنظام الحيازة الزراعية في الزراعة التقليدية في منطقة الرياض سيادة استغلال الحيازات الزراعية من الملاك أنفسهم أو من في حكمهم حيث تشير نتائج التعداد الزراعي لعام ١٣٨٣هـ (١٩٦٣م) إلى أن زهاء ٨٤٪ من الأراضي الزراعية في معظم الأجزاء الفرعية لمنطقة الرياض هي من هذا النوع، حيث تقتصر المساحة المستأجرة على ١٦٪ فقط من المساحة الإجمالية لهذه الحيازات. وتزداد نسبة المملوك في بعض المناطق حيث تصل إلى ١٠٠٪ في السليل وما بين ٨٩-٩١٪ في كل من الأفلاج ووادي الدواسر.[٢] ويعكس هذا النمط من الاستغلال أهمية الزراعة بالنسبة للسكان حيث كانت حرفتهم الرئيسة التي تقتضي أن يحاول كل مالك استغلال أرضه مهما صغرت، فليس أمام أغلبيتهم الساحقة خيار آخر.

رابعاً: مصادر مياه الري وأساليبه:

يبين جدول (٦-١-٥) تقسيم المساحة المزروعة حسب مصادر الري والأهمية النسبية لكل مصدر في منطقة الرياض وأقاليمها الفرعية قبل زهاء أربعة عقود من الزمن. ويتضح من الجدول أن مياه الآبار العادية "القلبان" والأنبوبية هي المصدر الرئيس الذي كانت تعتمد عليه الزراعة في ذلك الوقت ولكن

(١) العمار، عبدالعزيز، (١٩٨٥م)، **الزراعة في منطقة الرياض**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الجغرافيا، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ص١٥٧.

(٢) مصلحة الإحصاءات العامة، (١٩٦٦م)، **الكتاب الإحصائي السنوي**، (٢)، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، الرياض، ص١٢٠.

هناك تباين في درجة الاعتماد عليها في الأقاليم المختلفة . فبينما يعتبر المصدر الوحيد تقريباً في المناطق المحيطة بمدينة الرياض ووادي الدواسر والسليل تنخفض درجة الاعتماد عليه قليلاً في مناطق أخرى لتصل إلى زهاء ٩٨٪ من المساحة المروية حيث تروى بقية المساحة إما بالعيون كما هو الحال في الخرج أو بمياه السيول فقط كما هو الحال في القويعية . وعموماً فإن عدم ظهور مياه الأمطار والسيول كمصدر للري في معظم المناطق السابقة لا يعني عدم الاستفادة منها ولكن الاستفادة تكون مقصورة على أيام محدودة من السنة في حين تروى نفس المساحة من الآبار معظم العام .

جدول (٦-١-٥) المساحة المروية حسب مصادر الري في منطقة الرياض عام ١٣٨٣هـ (١٩٦٣م)
(المساحة بالهكتار)

المنطقة	آبار أنبوبية وعادية		عيون		أمطار وسيول		المجموع	
	المساحة	٪	المساحة	٪	المساحة	٪	المساحة	٪
الرياض	١٠٨٩٨	١٠٠	–	–	–	–	١٠٨٩٨	١٠٠
الخرج	١٨٩٦٧	٩٨,٥	٢٩٠	١,٥	–	–	١٩٢٥٧	١٠٠
سدير	١١٥٥٥	٩٣,٨	–	–	٧٧٠	٦,٢	١٢٣٢٥	١٠٠
الوشم والمحمل	٢١٩٢	٩٣,٠	–	–	١٦٦	٧,٠	٢٣٥٨	١٠٠
الدوادمي	٢١٥٥	٨٧,٥	٢٢٠	٨,٩	٨٨	٣,٦	٢٤٦٣	١٠٠
القويعية	٤١٢١	٩٧,٨	–	–	٩١	٢,٢	٤٢١٢	١٠٠
الأفلاج	١٩٨٢	٩٣,٢	١١٥	٥,٤	٣٠	١,٤	٢١٢٧	١٠٠
السليل	٧٨٤	١٠٠	–	–	–	–	٧٨٤	١٠٠
وادي الدواسر	٣٥٣٠	٩٩,٦	–	–	١٣	٠,٤	٣٥٤٣	١٠٠
المجموع	**٥٦١٨٥**	**٩٦,٩**	**٦٢٥**	**١,١**	**١١٥٨**	**٢,٠**	**٥٧٩٦٧**	**١٠٠**

المصدر: مجمعة من:

مصلحة الإحصاءات العامة، (١٩٦٥م)، **الكتاب الإحصائي السنوي**، العدد الأول، وزارة الزراعة والمياه، ص٧٤.

شعبة الإحصاء والاقتصاد الزراعي، (د. ت.)، **نتائج الحصر الزراعي ببعض مناطق الجنوب عام ٨٣-١٣٨٤هـ**، وزارة الزراعة والمياه، ص١٨.

وتزداد الاستفادة من مصادر الري الأخرى في بقية الأقاليم الفرعية لمنطقة الرياض فتصل نسبة الاعتماد على الآبار إلى ما بين ٩٣-٩٤٪ في كل من الوشم والمحمل والأفلاج وسدير وإلى ٥ , ٨٧٪ في منطقة الدوادمي. ونظراً لعدم وجود عيون طبيعية يعتد بها في كل من الوشم والمحمل وسدير فإن بقية المساحة المروية كانت تعتمد على مياه السيول والأمطار كمصدر وحيد. والواقع أن أهمية السيول في هذه المناطق وغيرها لا تقتصر على استخدامها كمصدر للري المباشر بل في تغذيتها للمياه الجوفية القريبة من السطح التي تعتمد عليها الآبار. ولذلك فقد أولى سكان هذه المناطق أهمية كبيرة لكيفية الاستفادة القصوى من هذه السيول وتوزيعها على الحقول الزراعية، وكانت لهم أنظمة دقيقة في كيفية تقاسم سيل الوادي لتستفيد منه المزارع المجاورة.(١)

وتتميز منطقتا الأفلاج والدوادمي بتعدد مصادر مياه الري حيث تروى بعض مزارعهما إما بالعيون أو بالسيول فقط رغم أن الأغلبية العظمى تعتمد على مياه الآبار. وتقع جميع المزارع المروية بمياه العيون في الدوادمي في منطقة السر حيث كان جزؤها الشمالي يعتمد على الري من نحو خمسة عشر عيناً أهمها عين الصوينع وعين القنور وهوينة وكويدة والروسانية والعيينة وصعيبة. وكانت الأراضي المروية من هذه العيون تشكل حوالي ٩٪ من إجمالي المساحة المروية في منطقة الدوادمي قبيل توقف هذه العيون في عام ١٣٨٣هـ. أما ٦ , ٣٪ من المساحة المروية في نفس المنطقة فكانت تروى بواسطة السيول فقط وهي تشمل بعض حقول النخيل المجاورة لبعض الهجر كوثيلان والأرطاوي وساجر والدمثي والتي تتخذ من بطون الأودية مكاناً لها.

وتأتي منطقة الأفلاج كواحدة من أشهر المناطق في المملكة العربية السعودية التي كان جزء من زراعتها يعتمد على الري من العيون. وكان زهاء ٤ , ٥٪ من الأراضي الزراعية المروية في عام ١٣٨٣هـ يعتمد على الري من زهاء سبعة عشر عيناً منتشرة في سهل الأفلاج ما بين السيح من الشمال وسويدان ومروان من الجنوب. وكانت المياه تتدفق من هذه العيون عبر سواقي جوفية لتصل إلى الأراضي الزراعية حيث توزع على المزارعين وفق أنظمة دقيقة ومحددة تبعاً لأسهم كل منهم من مياه الساقي. وكان لكل ساقية رجل مسؤول يتولى شؤون صيانته وتوظيف العمال اللازمين لإصلاح ما يقع فيه من خلل كما

---

(١) الفوزان، فوزان وآخرون، مرجع سابق، صفحات متفرقة.

يتولى توزيع الماء بين الشركاء ونحو ذلك، ويعرف هذا الشخص بأمير الساقي ويتقاضى أجره من الشركاء حسب أسهمهم في مياه الساقي.[١]

وبالإضافة إلى مياه الآبار والعيون فإن جزءاً من المساحة المروية في الأفلاج كانت تعتمد على الري من مياه السيول فقط، حيث كانت المساحة المروية بالسيول تشكل زهاء ١,٤٪ من المساحة المروية في عام ١٣٨٣هـ. وتتركز المزارع من هذا النوع في القرى الواقعة في جبال طويق كقرى الغيل وحراضة وواسط والهدار والأحمر وغيرها.

ونظراً لأهمية الري من الآبار بوصفها المصدر الذي يعتمد عليه زهاء ٩٧٪ من الأراضي المروية في منطقة الرياض فإن جدول (٦-١-٦) يلقي مزيداً من الضوء على هذا المصدر. ويتضح من الجدول أن الغالبية العظمى من الآبار كانت من نوع الآبار العادية أو اليدوية المعروفة باسم "القلبان". ولم تكن الآبار الحديثة "الأنبوبية" معروفة سوى في المناطق القريبة من الرياض والخرج وسدير حيث كانت تشكل زهاء ٣٠ و٥,٦ وأقل من ١٪ من مجمل الآبار في هذه المناطق الثلاث على التوالي. أما المناطق الأخرى فجميع آبارها من الآبار العادية، وهي خاصية من أهم خصائص الزراعة القديمة "التقليدية".

وتختلف طريقة رفع الماء من هذه الآبار، فالآبار الحديثة "الأنبوبية" إما أن تتدفق مياهها تلقائياً بدون ضخ "إرتوازية" أو تستخدم المضخات الحديثة في رفعها. أما الآبار العادية فقد كان هناك طريقتان أيضاً لرفع المياه منها طريقة قديمة تعتمد على السواني، أي استخدام الحيوانات في رفع الماء،[٢] وطريقة حديثة تعتمد على استخدام المضخات الميكانيكية. ورغم أن هذه المضخات قد عرفت منذ السنين الأولى لتوحيد المملكة على يد الملك عبدالعزيز رحمه الله وكانت من أوائل مظاهر التحول من أساليب الزراعة القديمة إلى أساليب الزراعة الحديثة إلا أن استخدام الأساليب القديمة "السواني" ظل موجوداً حتى نهاية الثمانينات الهجرية من القرن الماضي.

---

(١) لمزيد من المعلومات حول أنظمة الري من العيون في الأفلاج راجع:

النشوان، عبدالرحمن، (١٤١٠هـ)، مرجع سابق، ص ص٢٢٧-٢٣٠.

(٢) لمزيد من المعلومات عن السواني وطريقة عملها ومكوناتها والحيوانات المستخدمة راجع:

الفوزان، فوزان وآخرون، مرجع سابق، الفصل السابع.

جدول (٦-١-٦) عدد الآبار ومساحة الأراضي المروية منها حسب طريقة رفع الماء في منطقة الرياض عام ١٣٨٣هـ (١٩٦٣م) (المساحة بالهكتار)

المنطقة	عدد الآبار				مساحة الأراضي المروية بمياه الآبار					
	أنبوبية	٪	عادية	٪	أنبوبية (ارتوازية أو مضخات)	٪	آبار عادية "قلبان" محركات	٪	سواني/دلو	٪
الرياض	٣٨٢	٢٩,٦	٩٠٨	٧٠,٤	٣٥٣١	٣٢,٤	٧٢٩٤	٦٦,٩	٧٤	٠,٧
الخرج	١٣٠	٦,٥	١٩٧٥	٩٨,٥	١٨٤٨	٩,٧	١٧٠٦٧	٩٠,٠	٥٣	٠,٣
صدير	١٠	٠,٦	١٥٣٢	٩٩,٤	٥٧	٠,٥	١٠٩٥٣	٩٤,٨	٥٤٦	٤,٧
الوشم والمحمل	-	٠٠	٥٢٣	١٠٠	٠٠	٠٠	٢١٤٧	٩٧,٩	٤٥	٢,١
الدوادمي	-	٠٠	١١٢٩	١٠٠	٠٠	٠٠	٢٠٥٤	٩٥,٣	١٠١	٤,٧
القويعية	-	٠٠	٧٢٠	١٠٠	٠٠	٠٠	٤٠٠٢	٩٧,١	١٢٠	٢,٩
الأفلاج	-	٠٠	٥٨٧	١٠٠	٠٠	٠٠	١٨٧٩	٩٤,٩	١٠٢	٥,١
السليل	-	٠٠	١٨٩	١٠٠	٠٠	٠٠	٧٥٣	٩٦,٠	٣١	٤,٠
وادي الدواسر	-	٠٠	٨٦٩	١٠٠	٠٠	٠٠	٣٣٢٩	٩٤,٣	٢٠٢	٥,٧
المجموع	٥٢٢	٥,٨	٨٤٣٢	٩٤,٥	٥٤٣٦	٩,٧	٤٩٤٧٨	٨٨,٠	١٢٧٤	٢,٣

المصدر: مجمعة من:

مصلحة الإحصاءات العامة، (١٩٦٥م)، **الكتاب الإحصائي السنوي**، العدد الأول، وزارة الزراعة والمياه، ص٧٤.

شعبة الإحصاء والاقتصاد الزراعي، (د. ت.)، **نتائج الحصر الزراعي ببعض مناطق الجنوب عام ٨٣-١٣٨٤هـ**، وزارة الزراعة والمياه، ص١٨.

وتشير بيانات الجدول السابق إلى أن زهاء ١٠٪ من المساحة المروية بالآبار في منطقة الرياض عام ١٣٨٣هـ (١٩٦٣م) كانت تعتمد على الآبار الحديثة، وتتركز كلها تقريباً في منطقة الخرج والمناطق المحيطة بمدينة الرياض. أما الري من الآبار العادية باستخدام المضخات فتعتمد عليه ما بين ٩٠-٩٨٪ من الأراضي المروية في مختلف المناطق الفرعية باستثناء المناطق المحيطة بمدينة الرياض والتي أدى انتشار

الآبار الأنبوبية بها إلى انخفاض المساحة المروية بهذا المصدر إلى ٦٧٪ من إجمالي المساحة المروية بمياه الآبار. ويشكل الري من مياه الآبار العادية باستخدام السواني المصدر الذي كانت تعتمد عليه حوالي ٣,٢٪ من المساحة المروية بمياه الآبار في منطقة الرياض. وترتفع نسبة هذا المصدر كلما ابتعدنا عن مدينة الرياض فتصل إلى ٧,٥٪ في وادي الدواسر و١,٥٪ في الأفلاج وما بين ٤-٧,٤٪ من المساحة المروية بالآبار في السليل وسدير والدوادمي. وتنخفض هذه النسبة إلى ٩,٢٪ في القويعية و١,٢٪ في الوشم والمحمل، وتصل أدناها في الخرج (٣,٠٪) والمناطق المحيطة بمدينة الرياض (٧,٠٪). ويتناسب هذا التوزيع مع معطيات قوة التأثير الحضري والتقني لمدينة الرياض، وربما لمعطيات أخرى كقدرة المزارعين على امتلاك المضخات الحديثة.

خامساً: العمالة الزراعية في الزراعة التقليدية:

تتصف الزراعة القديمة في منطقة الرياض وغيرها من مناطق المملكة الأخرى باعتمادها الكلي على اليد العاملة من المواطنين السعوديين، وارتفاع نسبة العاملين من أسرة الحائز. ويرجع ذلك إلى أن الزراعة في ذلك الوقت كانت تشكل المهنة الرئيسة للسكان ومجال العمل الرئيس سواء لمن يمتلك أرضاً زراعية أو لسواهم من السكان. وفي حين لم تشر بيانات جدول (٦-١-٧) إلى العاملين غير السعوديين نظراً لنسبتهم المحدودة جداً في ذلك الوقت فإنها تكشف بوضوح أهمية العمالة الأسرية في الزراعة التي كانت سائدة قبل عدة عقود من الزمن، حيث كانت تشكل حوالي ٧٥٪ من العمالة الزراعية في منطقة الرياض. وتتباين نسبة العاملين من أسرة الحائز في الأقاليم الفرعية لهذه المنطقة فتصل إلى أكثر من ٩٠٪ من مجمل العمالة في مناطق وادي الدواسر والقويعية والدوادمي، وما بين ٨١-٨٦٪ في السليل والأفلاج والوشم والمحمل وسدير. وتنخفض العمالة الأسرية نسبياً إلى زهاء ٦٨٪ في الخرج، وتبلغ أدناها في المناطق المحيطة بمدينة الرياض حيث لا تتجاوز نسبة العاملين من أسرة الحائز ٤٨٪. ومن الواضح أن هذا النمط من التوزيع يرتبط مرة أخرى بالتأثير الحضري لمدينة الرياض والبعد والقرب عن هذه المدينة. فنظراً لتركز الأنشطة الاقتصادية الأخرى والوظائف الحكومية في مدينة الرياض دون سواها فقد أدى ذلك إلى فتح فرص عمل لسكان هذه المدينة والمناطق المجاورة لها أكثر إغراء من العمل الزراعي. وقد شغلت هذه الوظائف جزئياً بأبناء بعض المزارعين مما أدى بالمزارعين إلى تشغيل عاملين من غير أسرهم، خاصة في المواسم التي تزداد الحاجة فيها للعمالة الزراعية كموسم الحرث والبذار،

والحصاد، وتلقيح النخيل وجني التمر ونحوه. أما المناطق البعيدة عن مدينة الرياض فلم يكن هناك فرص عمل أخرى تنافس الزراعة ولذا كان معظم البالغين من أسرة الحائز يعملون في مزارعهم.

جدول (٦-١-٧) التوزيع النسبي للعمال الزراعيين في منطقة الرياض في عام ١٣٨٣هـ (١٩٦٣م)

المنطقة	عمال من أسر الحائزين		عمال من غير أسر الحائزين		الإجمالي	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
الرياض	٢٠٤١	٤٧,٧	٢٢٣٦	٥٢,٣	٤٢٧٧	١٠٠
الخرج	٤١٤٣	٦٧,٦	١٩٩٠	٣٢,٤	٦١٣٣	١٠٠
سدير	٣٣١٩	٨٥,٠	٥٨٥	١٥,٠	٣٩٠٤	١٠٠
الوشم والمحمل	١٠٨٠	٨١,٤	٢٤٦	١٨,٦	١٣٢٦	١٠٠
الدوادمي	٢٣٧٩	٩٢,٢	٢٠٠	٧,٨	٢٥٧٩	١٠٠
القويعية	١٥٥٨	٩٠,٢	١٦٩	٩,٨	١٧٢٧	١٠٠
الأفلاج	١١٧٧	٨٥,٧	١٩٧	١٤,٣	١٣٧٤	١٠٠
السليل	٢٦٤	٨١,٠	٦٢	١٩,٠	٣٢٦	١٠٠
وادي الدواسر	١٤١٦	٩٠,٥	١٤٨	٩,٥	١٥٦٤	١٠٠
المجموع	**١٧٣٧٧**	**٧٤,٩**	**٥٨٣٣**	**٢٥,١**	**٢٣٢١٠**	**١٠٠**

المصادر: مجمعة من:

مصلحة الإحصاءات العامة، (١٩٦٥م)، **الكتاب الإحصائي السنوي**، العدد الأول، ص٧٥.

شعبة الإحصاء والاقتصاد الزراعي، (د.ت.)، **نتائج الحصر الزراعي ببعض مناطق الجنوب عام ١٣٨٣-١٣٨٤هـ**، وزارة الزراعة والمياه، ص١٩.

سادساً: استخدام الآلات والميكنة الزراعية:

من أهم خصائص الزراعة القديمة في منطقة الرياض وفي سائر المناطق الأخرى اعتمادها الرئيس على الجهد العضلي للإنسان والحيوان وعلى بعض الأدوات اليدوية البسيطة في مختلف العمليات الزراعية. فحراثة الأرض كانت تتم بالمسحاة أو بواسطة المحراث الخشبي الذي تجره الثيران، واستخراج

الماء من الآبار كان يتم عن طريق الدلاء والغروب التي ترفعها الحيوانات والمعروفة بالسواني، والحصاد يتم بالطريقة اليدوية باستخدام "المخلب" أو "المحش" وهكذا.[١]

وقد ظلت الزراعة في هذه البلاد على هذا الوضع حتى قيض الله لهذه البلاد أن تتوحد على يد الملك عبدالعزيز يرحمه الله حيث أولى تطوير الزراعة والنهوض بها أهمية خاصة منذ السنين الأولى لجهاده في توحيد البلاد. وكان من أهم الجهود التي بذلت في هذا المجال إعفاء المعدات الزراعية من الرسوم الجمركية عام ١٣٤٦هـ، ثم استيراد الآلات والمعدات الزراعية بدءاً من عام ١٣٥١هـ وتوزيعها على المزارعين بشروط ميسرة. كما أولت حكومة جلالة الملك أمر تعليم المزارعين أحدث الطرق الزراعية أهمية كبيرة حيث أمر الملك عبدالعزيز في عام ١٣٥٨هـ بتيسير تعليمهم مجاناً وتقديم جميع الإرشادات اللازمة لهم في كيفية التعامل مع الآلات الزراعية وكيفية حماية محصولاتهم من الآفات الزراعية.[٢] كما شرعت الدولة منذئذ في إقراض المزارعين لمساعدتهم في تطوير أساليبهم الزراعية.

ورغم هذه الجهود فقد كانت استجابة المزارعين للتحول من أساليب الزراعة القديمة إلى الزراعة الحديثة خلال تلك الفترة والعقود الثلاثة التالية محدودة. وعلى سبيل المثال فلم يتجاوز عدد ماكينات الدراس المملوكة للمزارعين في منطقة الرياض في عام ١٣٨٥هـ (١٢) آلة، ثلاث منها في الخرج وأربعاً في الأفلاج، واثنتان في كل من سدير ووادي الدواسر، وواحدة في القويعية. أما التركترات "الحراثات" فقد بلغ عددها في كامل منطقة الرياض زهاء ١٢٧ آلة، أكثر من نصفها كان موجوداً في الخرج والمناطق المحيطة بمدينة الرياض. ولم يزد عدد الحصادات في مختلف أرجاء المملكة في ذلك العهد عن ثلاث فقط، اثنتان منهما كانتا في منطقة الرياض (الخرج) والثالثة في بني حارث بالطائف.[٣]

والواقع أن عدم التوسع في استخدام الميكنة الزراعية في تلك الفترة يمكن إرجاعه إلى سببين رئيسين: أحدهما هو ارتفاع أسعار هذه الآلات وضعف القدرة الشرائية للمزارعين لاقتنائها بسبب محدودية دخلهم. أما الثاني فيعود إلى عدم ملاءمة استخدام معظم هذه الآلات في المزارع القديمة التي

---

(١) للاستزادة عن خصائص الزراعة القديمة راجع:

الفوزان، فوزان وآخرون، مرجع سابق.

(٢) السدحان، عبدالله: وعبدالعزيز الغامدي، (١٩٨٥م)، مرجع سابق، ص ص٤-٥.

(٣) مصلحة الإحصاءات العامة، (١٩٦٥م)، مرجع سابق، ص٧٢.

مصلحة الإحصاءات العامة، (١٩٦٦م)، مرجع سابق، ص١٢٩.

كان من أبرز خصائصها صغر المساحة وطغيان أشجار النخيل المتقاربة على معظم المساحة المزروعة، إضافة إلى أن استخدامها في هذه الحيازات الصغيرة غير مجدٍ من الناحية الاقتصادية. وكان الاستثناء الوحيد في استخدام القوة الآلية في الزراعة التقليدية هو التوسع في استخدام ماكينات ومضخات الري نظراً لتهاود أسعارها مقارنة بالآلات الأخرى، ولملاءمة استخدامها في هذا النمط من الحيازات الزراعية، حيث كانت تركب مباشرة على الآبار القديمة بكل سهولة. كما أن من أهم الأسباب التي دعت المزارعين للاعتماد عليها كمية المياه الكبيرة التي تستطيع أن تضخها في وقت محدود مقارنة بالطرق التقليدية "السواني" التي كانت تأخذ جل وقت المزارع وتستنزف معظم موارده المالية. ويبقى أهم الأسباب وراء التوسع في استخدام المضخات هو دور الدولة في مساعدة المزارعين لاقتناء هذه الآلات، بدءاً بإعفائها من الرسوم الجمركية ثم شرائها وإقراضها للمزارعين حتى وصل في بعض المراحل إلى توزيعها مجاناً على بعض المزارعين والمحتاجين.(١)

ولذلك فلا غرو أن نجد أن أكثر من ٩٨٪ من المساحة المروية من مياه الآبار عام ١٣٨٣هـ (١٩٦٣م) كانت تعتمد على هذه المضخات (جدول: ٦-١-٦) رغم أنها لم تدخل المملكة إلا قبل ذلك التاريخ بزهاء عقدين من الزمن. وكان التوسع في استخدام المضخات نقطة تحول كبيرة نحو الزراعة الحديثة المعتمدة على الميكنة الزراعية في مختلف العمليات الزراعية والتي بدأت تبرز بشكل أوضح خلال العقود التالية حتى أصبحت هي النمط السائد في الوقت الحاضر.

المساحة المحصولية والتركيب المحصولي:

يختلف التركيب المحصولي في الزراعة القديمة في منطقة الرياض عن مثيله في الوقت الحاضر اختلافاً كبيراً، سواء على مستوى المزارع ذاتها أو المناطق الفرعية أو المنطقة بشكل عام. ففي حين يطغى الهدف التجاري ومبدأ التخصص في إنتاج محصول واحد أو اثنين على معظم المزارع الحديثة نجد أن الزراعة القديمة تنتمي بشكل أساسي إلى ما يعرف بالزراعة المعاشية، أي التي يكون الهدف الأساسي منها سد احتياجات الأسرة وبالتالي فهي تتصف بتنويع المحصولات والتركيز على المحصولات الغذائية الرئيسة. ويتضح هذا النمط من التوزيع من تتبع بيانات جدول (٦-١-٨) الذي يبين التركيب المحصولي في منطقة الرياض ومقارنته مع إجمالي المملكة قبل ثلاثة عقود ونيف. ومنه يمكن استنتاج ما يلي:

(١) السدحان، عبدالله وعبدالعزيز الغامدي، (١٩٨٥م)، مرجع سابق، ص٦.

١- يظهر التوازن المحصولي في منطقة الرياض حيث تشغل الحبوب الغذائية أكثر من نصف المساحة بينما تشغل الخضروات والبطيخ والشمام زهاء ٢٣٪، وكل من النخيل والبرسيم زهاء ١٢٪ من المساحة المحصولية، (شكل: ٦-١-٣).

٢- أما على نطاق المملكة فيتضح طغيان الحبوب الغذائية على حوالي ٨٤٪ من المساحة المحصولية بينما تشغل المحصولات الأخرى مجتمعة نحو ١٦٪ من المساحة فقط. والواقع أن ارتفاع نسبة الحبوب الغذائية راجع إلى كبر حجم المساحة المزروعة بالدخن والذرة الرفيعة في كل من جازان والقنفذة اعتماداً على الأمطار والسيول حيث بلغت مساحة الحبوب في هاتين المنطقتين ٢٦٣٠٦٥ هكتاراً[١] وهو ما يعادل ٧٢٪ من إجمالي مساحة الحبوب في المملكة وحوالي ٦٠٪ من إجمالي المساحة المحصولية في المملكة للفترة نفسها. ومن الجدير ذكره أن هذه المساحة الكبيرة للدخن والذرة الرفيعة في تهامة لا تعكس كمية مماثلة من الإنتاج حيث تتصف الزراعة المطرية في معظم الأحوال بانخفاض الإنتاجية، بل قد تتدنى إلى مستويات هزيلة في بعض السنوات التي يقل فيها المطر مما يجعل مساحات كبيرة من الأراضي التي زرعت بهذين المحصولين تستهلك على شكل أعلاف أو مراعٍ ولا تنتج أي حبوب غذائية.

٣- يوضح الجدول الأهمية النسبية لمنطقة الرياض في الإنتاج الزراعي في ذلك الوقت حيث يوجد بها زهاء ٤٢٪ من مساحة أشجار النخيل والفاكهة في المملكة، كما كان يوجد بها في نفس الفترة زهاء ١,٦٢ مليون نخلة مثمرة، كانت تشكل ما نسبته ٤٥,٦٪ من أعداد النخيل المثمرة في المملكة باستثناء المنطقة الشرقية التي لم يظهر الإحصاء المذكور أعداد ما بها من نخيل وما تنتجه من تمور. وقد بلغ إنتاج منطقة الرياض حينئذ حوالي ٩٨ ألف طن،[٢] أو ما يعادل ٤٩,٦٪ من إنتاج التمور بالمملكة باستثناء المنطقة الشرقية.

---

(١) مصلحة الإحصاءات العامة، (١٩٦٥م)، مرجع سابق، ص٧٠.
مصلحة الإحصاءات العامة، (١٩٦٦م)، مرجع سابق، ص٢٢٧.
شعبة الإحصاء والاقتصاد الزراعي، (١٩٦٨م)، **الإحصاءات الزراعية الأساسية**، وزارة الزراعة والمياه، الرياض، جدول ٦.

(٢) مصلحة الإحصاءات العامة، (١٩٦٥م)، مرجع سابق، ص٢٨.
مصلحة الإحصاءات العامة، (١٩٦٦م)، مرجع سابق، ص١٢٥.
مصلحة الإحصاءات العامة، (١٩٦٧م)، **الكتاب الإحصائي السنوي**، (٣)، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، الرياض، ص١٤١.

جدول (٦-١-٨) التركيب المحصولي لمنطقة الرياض في عام ١٣٨٣هـ (١٩٦٣م) ومقارنته مع إجمالي المملكة خلال الفترة ١٣٨٠-١٣٨٥هـ (١٩٦٠-١٩٦٥م) (المساحة بالهكتار)(*)

المحصولات	إجمالي المملكة		منطقة الرياض		
	المساحة	٪ من المساحة المحصولية	المساحة	٪ من المساحة المحصولية	٪ من نفس المحصولات في المملكة
النخيل والفاكهة	١٩٤٤٢	٤,٤	٨٠٦١	١١,٧	٤١,٥
الحبوب الغذائية	٣٦٦٠٣٩	٨٣,٨	٣٦١٨٧	٥٢,٥	٩,٩
الخضروات	٣٠٥٠٢	٧,٠	١٦٠١٩	٢٣,٣	٥٢,٥
البرسيم	٢٠٩٤٦	٤,٨	٨٦١١	١٢,٥	٤١,١
المجموع	**٤٣٦٩٢٩**	**١٠٠**	**٦٨٨٧٨**	**١٠٠**	**١٥,٨**

(*) أجري الإحصاء الزراعي الأول الذي اعتمد عليه هذا الجدول على مراحل بدءاً بالمنطقة الشرقية عام ١٣٨٠هـ وانتهاء ببعض مناطق الجنوب عام ٨٥-١٣٨٦هـ.

المصدر: مجمعة ومحسوبة من بيانات أولية من:

قسم الإحصاء والاقتصاد الزراعي، (١٩٦٨م)، **الإحصاءات الزراعية الأساسية ٨٠-١٣٨٦هـ**، وزارة الزراعة والمياه، جدول ٣.

مصلحة الإحصاءات العامة، (١٩٦٦م)، **الكتاب الإحصائي السنوي**، العدد الثاني، ص١٢٢.

ولا تقتصر أهمية منطقة الرياض الزراعية على النخيل والمحصولات الدائمة بل كانت تتصدر مناطق المملكة في معظم المحصولات الأخرى فقد كان يوجد بها في تلك الفترة زهاء ٥٣٪ من مساحة الخضروات و٤١٪ من مساحة البرسيم في المملكة. أما نصيبها من الحبوب الذي يبلغ حوالي ١٠٪ من المساحة الإجمالية للحبوب في المملكة في ذلك الوقت فيعود انخفاضه إلى ما ذكر آنفاً من زيادة مساحة الدخن والذرة الرفيعة في سهول تهامة. ولنفس السبب يعود اقتصار نصيب منطقة الرياض على ١٦٪ فقط من المساحة المحصولية في المملكة في تلك الفترة.

obeikan.com

شكل (٦-١-٣) التركيب المحصولي لمنطقة الرياض ومقارنتة مع إجمالي المملكة في النصف الأول من الستينات الميلادية

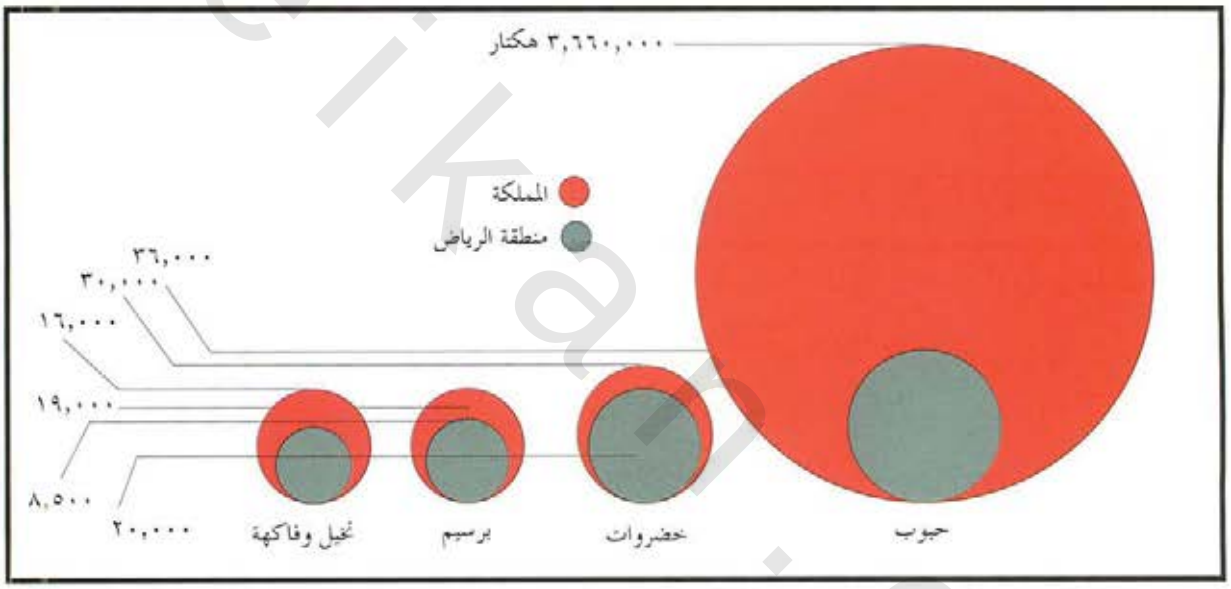

ويمكن أن ندرك أهمية منطقة الرياض بالنسبة لإنتاج الحبوب من معرفة نصيبها من محصول القمح الذي يعد المحصول الغذائي الأول في مختلف مناطق المملكة (باستثناء تهامة) حيث بلغت مساحته في نفس الفترة زهاء ٢٧٨٦٨ هكتاراً، وهو ما يوازي حوالي ٤١٪ من إجمالي مساحته في المملكة في ذلك الوقت والبالغة حوالي ٦٧٧٠٠ هكتاراً.(١)

من جانب آخر يوضح جدول (٦-١-٩) وشكل (٦-١-٤) توزيع المساحة المحصولية داخل منطقة الرياض حسب أقاليمها الفرعية والتركيب المحصولي داخل كل منطقة. ومن دراسة هذا الجدول يمكن أن نلاحظ ما يلي:

١- يتركز حوالي ثلاثة أرباع المساحة المحصولية في منطقة الرياض في ثلاث مناطق هي الخرج وسدير والرياض الفرعية (المناطق المحيطة بمدينة الرياض) التي تشكل معاً قلب المنطقة الإدارية بينما تقتصر مساهمة المناطق الست الأخرى على ربع المساحة المحصولية فقط. ويبدو أن هذا التوزيع يتناسب إلى حد بعيد مع توزيع الموارد المائية وتوزيع المراكز العمرانية ومناطق الثقل والكثافة السكانية، كما يتأثر بشكل واضح بالقرب والبعد عن مدينة الرياض.

٢- تشغل الحبوب الغذائية صدارة المحصولات الزراعية من حيث المساحة في مختلف المناطق الفرعية، حيث تشكل زهاء ٨٠٪ من المساحة المحصولية في القويعية، وما بين ٦٧-٧٠٪ من المساحة المحصولية في السليل والدوادمي والرياض الفرعية، و٥٣٪ في سدير، و٤٨٪ في وادي الدواسر و٤١٪ في الخرج. أما في الأفلاج والوشم فتشكل الحبوب الغذائية ٣٥٪ و٣٩٪ من المساحة المحصولية على التوالي.

٣- تأتي المساحة التي تشغلها النخيل وأشجار الفاكهة الأخرى في المرتبة الثانية بعد الحبوب في معظم المناطق. وترتفع بشكل واضح في المناطق التي تقل فيها مساحة الحبوب نسبياً لأن النخيل والحبوب، خاصة القمح، كانا يشكلان القاعدة الرئيسة للإنتاج الزراعي. وتتراوح نسبة المساحة التي تشغلها أشجار النخيل والفاكهة بين ٢٠-٣٠٪ في مناطق وادي الدواسر والأفلاج والوشم والمحمل والدوادمي. وتنخفض هذه النسبة إلى ١٦٪ و١٣٪ من المساحة المحصولية في منطقتي السليل والرياض الفرعية. وتبلغ أدناها في سدير (٣,٩٪) والخرج (٨,٦٪) والقويعية (٥,٤٪).

(١) مصلحة الإحصاءات العامة، (١٩٦٥م)، مرجع سابق، ص٢٨.
مصلحة الإحصاءات العامة، (١٩٦٦م)، مرجع سابق، ص١٢٥.
مصلحة الإحصاءات العامة، (١٩٦٧م)، مرجع سابق، ص١٤١.
شعبة الإحصاء والاقتصاد الزراعي، (١٩٦٨م)، مرجع سابق، جدول ٦.

obeikan.com

جدول (٦-١-٩) توزيع المساحة المحصولية والتركيب المحصولي في منطقة الرياض عام ١٣٨٣هـ (١٩٦٣م) (المساحة بالهكتار)

المنطقة الفرعية	نخيل وفاكهة			حبوب غذائية			خضروات			برسيم			المساحة المحصولية	
	المساحة	٪ (١)	٪ (٢)	المساحة	٪ (١)	٪ (٢)	المساحة	٪ (١)	٪ (٢)	المساحة	٪ (١)	٪ (٢)	المساحة	٪
الرياض	١٥٩٨	١٢,٧	١٩,٨	٨٤١٩	٦٧,٠	٢٣,٣	١٨١٤	١٤,٤	١١,٣	٧٣٨	٥,٩	٨,٦	١٢٥٦٩	١٨,٢
الخرج	١٦١٧	٦,٨	٢٠,١	٩٦٣٤	٤٠,٧	٢٦,٦	٦٨٠٢	٢٨,٧	٤٢,٥	٥٦٢٦	٢٣,٨	٦٥,٣	٢٣٦٧٩	٣٤,٤
سدير	١٤٣٣	٩,٣	١٧,٨	٨١٦٤	٥٣,٢	٢٢,٦	٥١٣٤	٣٣,٥	٣٢,٠	٦١٠	٤,٠	٧,٠	١٥٣٤١	٢٢,٣
الوشم والمحمل	٧٢٤	٢٦,٤	٩,٠	١٠٥٨	٣٨,٥	٢,٩	٧٤٧	٢٧,٢	٤,٧	٢١٨	٧,٩	٢,٥	٢٧٤٧	٤,٠
الدوادمي	٥٣٤	٢٠,٥	٦,٦	١٧٨٨	٦٨,٨	٤,٩	١٥٩	٦,١	١,١	١١٩	٤,٦	١,٤	٢٦٠٠	٣,٨
القويعية	٢١٩	٤,٥	٢,٧	٣٨٦٢	٧٩,٩	١٠,٧	٥٧٥	١١,٩	٣,٦	١٧٩	٣,٧	٢,١	٤٨٣٥	٧,٠
الأفلاج	٦٨٦	٢٧,٨	٨,٥	٨٦٤	٣٥,٠	٢,٤	٤٤٢	١٧,٩	٢,٨	٤٧٨	١٩,٣	٥,٦	٢٤٧٠	٣,٦
السليل	١٣٣	١٦,٠	١,٦	٥٨٥	٧٠,٤	١,٦	٢٨	٣,٤	٠,٢	٨٥	١٠,٢	١,٠	٨٣١	١,٢
وادي الدواسر	١١١٧	٢٩,٣	١٣,٩	١٨١٣	٤٧,٦	٥,٠	٣١٨	٨,٤	٢,٠	٥٥٨	١٤,٧	٦,٥	٣٨٠٦	٥,٥
المجموع	٨٠٦١	١١,٧	١٠٠	٣٦١٨٧	٥٩,٥	١٠٠	١٦٠١٩	٢٣,٣	١٠٠	٨٦١١	١٢,٥	١٠٠	٦٨٨٧٨	١٠٠

ملحوظة: تشير الأرقام في رأس الجدول إلى ما يلي:

(١) نسبة من المساحة المحصولية في المنطقة الفرعية.

(٢) نسبة من جملة مساحة المحصولات المماثلة في منطقة الرياض.

المصادر: جمع وحسب من أرقام أولية مصدرها:

مصلحة الإحصاءات العامة، (١٩٦٥م)، **الكتاب الإحصائي السنوي**، العدد الأول، ص٦٥.

مصلحة الإحصاءات العامة، (١٩٦٦م)، **الكتاب الإحصائي السنوي**، العدد الثاني، ص١٢٢.

٤- تتفاوت النسبة التي تشغلها الخضروات تفاوتاً واضحاً بين المناطق الفرعية فتبلغ ما بين ٢٧-٣٤٪ في الوشم والمحمل وسدير والخرج حيث تأتي في المرتبة الثانية بعد الحبوب، بينما تنخفض إلى ما بين ٣ و٨٪ في السليل والدوادمي ووادي الدواسر. أما المناطق الباقية (القويعية، الأفلاج، والرياض الفرعية) فتتراوح مساحة الخضروات بها ما بين ١٢ و١٨٪ من المساحة المحصولية.

شكل(٦-١-٤) توزيع المساحة المحصولية والتركيب المحصولي في منطقة الرياض عام١٩٦٣م حسب المناطق الزراعية

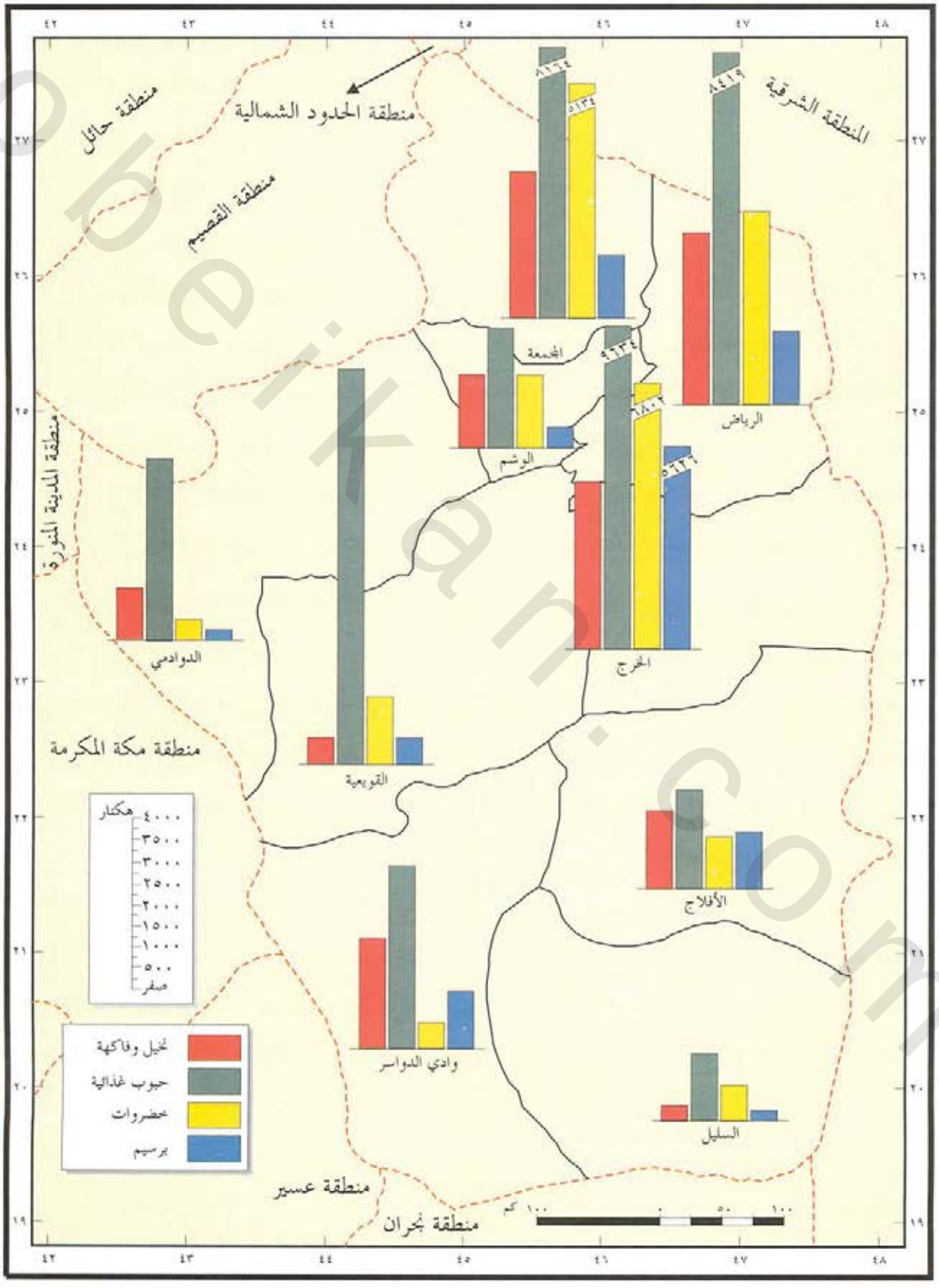

٥- ترتفع الأهمية النسبية لمحصولات الأعلاف، وأهمها البرسيم، في بعض المناطق كالخرج (٢٤٪ من المساحة المحصولية) والأفلاج (١٩٪) ووادي الدواسر (١٥٪). وتشغل هذه المحصولات ما بين ٨-١٠٪ من المساحة المحصولية في الوشم والمحمل والسليل، في حين لا تزيد عن ٦٪ في بقية المناطق.

٦- يتناسب نصيب كل منطقة فرعية من مساحة كل مجموعة محصولية إلى حد كبير مع نصيبها مع مجمل المساحة المحصولية ولذا تأتي منطقة الخرج في الصدارة حيث كان يوجد بها زهاء ٦٥٪ من مساحة الأعلاف في منطقة الرياض، و٤٣٪ من مساحة الخضروات، و٢٧٪ من الحبوب و٢٠٪ من مساحة النخيل والفاكهة. أما منطقة سدير (ثاني المناطق من حيث المساحة المحصولية) فكان يوجد بها ٣٢٪ من مساحة الخضروات و٢٣٪ من مساحة الحبوب وحوالي ١٨٪ من مساحة النخيل والفاكهة. وتشير أرقام الجدول أن منطقة الرياض الفرعية كان يوجد بها ٢٣٪ من مساحة الحبوب وزهاء ٢٠٪ من مساحة النخيل وأشجار الفاكهة و١١٪ من مساحة الخضروات و٩٪ من مساحة الأعلاف. أما المناطق الأخرى فنتيجة لمحدودية نصيبها من مجمل المساحة المحصولية فإن نصيبها من هذه المجموعات المحصولية محدود ولا يزيد في معظم الأحوال عن ٥٪ لكل منها.

٧- من جانب آخر يظهر الجدول السابق أن المساحة المحصولية في منطقة الرياض كانت لا تتجاوز ٦٩٠٠٠ هكتاراً وهو رقم رغم أهميته في حينه حيث كان يعادل زهاء ١٦٪ من المساحة المحصولية في المملكة في ذلك الوقت (١٩٦٣م) إلا أنه يتضاءل بشكل كبير إذا ما قورن مع مجمل المساحة المحصولية في منطقة الرياض في الوقت الحاضر والتي بلغت في عام ١٩٩٤م على سبيل المثال زهاء ٥٨٤٠٠٠ هكتار أي حوالي ٩ أضعاف الرقم السابق. والواقع أن هذه الزيادة الهائلة في المساحة المحصولية ليست إلا واحدة من التغيرات الكبيرة التي شهدها القطاع الزراعي خلال العقود الثلاثة الماضية بوجه خاص، نتيجة لبرامج وخطط التنمية الطموحة التي تبنتها الدولة وشجعتها ودعمتها بقوة، وكان من نتائجها ليس فقط الزيادة الهائلة في المساحة المحصولية بل تغير كبير في مجمل العمليات والأساليب الزراعية. وسنتتبع مجمل هذه التغيرات خلال المباحث التالية.

المبحث الثالث

الزراعة والتنمية الزراعية الحديثة في منطقة الرياض

بدأت بوادر التغير من نمط الزراعة القديم إلى نمط حديث يعتمد على الميكنة الزراعية والأساليب الحديثة في الزراعة منذ السنين الأولى لتأسيس هذه الدولة الفتية عندما وضع جلالة الملك عبدالعزيز -يرحمه الله- اللبنات الأولى لتحديث هذا القطاع سواء في مساعدة المزارعين على تملك المعدات الزراعية الحديثة وحفر الآبار والتدريب ومكافحة الآفات الزراعية، أو في تبني الدولة نفسها بعض المشاريع الزراعية الحديثة. وقد ظهرت آثار هذه الجهود بشكل خاص في التحول من الاعتماد على الأساليب القديمة في رفع المياه من الآبار "السواني" إلى استخدام المضخات الحديثة وهو ما ساعد المزارعين على استثمار أمثل لمواردهم المائية سواء في زيادة الرقعة الزراعية داخل مزارعهم القديمة أو في استصلاح أراضٍ جديدة. من جانب آخر فقد كان مشروع الخرج الزراعي الذي أقيم على مساحة قدرها زهاء ٣٠٠٠ هكتار وبدء به في عام ١٣٥٨هـ (١٩٣٨م) أول المشاريع الزراعية الحديثة التي أشرفت عليها الدولة مباشرة واستقدمت من أجله فرقاً من الخبراء والفنيين من أمريكا ومصر وفرنسا والعراق وسوريا وفلسطين بالإضافة إلى شركة أرامكو التي أسند إليها لاحقاً مهمة الإشراف على المشروع. وقد اعتمد هذا المشروع على مياه العيون الغزيرة في المنطقة حيث جلبت مضخات ضخمة لرفع مياهها كما أنشئت قنوات ري إسمنتية تمتد لمسافة ٢٢ كيلومتراً لتصل إلى أراضي المشروع في منطقة البجادية.[١] ورغم المصاعب الكثيرة التي واجهها هذا المشروع كارتفاع النفقات وبعض المشكلات الفنية إلا أنه نجح في تحقيق بعض أهدافه فوصل الإنتاج الزراعي والحيواني في عام ١٣٧٠هـ (١٩٥٠م) إلى الحد الذي زادت قيمته بشكل ملحوظ عن تكاليف العمل، وأصبح المشروع ينتج كميات كبيرة من التمور والخضروات والقمح والبرسيم تسد معظم احتياجات الأسواق المجاورة.[٢]

إن هذه الجهود التي بذلت في عهد المؤسس -يرحمه الله- والعقود التالية رغم أهميتها في تنمية

---

(1) D. Crary, (1951), The recent agricultural developments in Saudi Arabia, **Geographical Review**, 41 (5), pp 367-379.

(٢) السدحان، عبدالله وعبدالعزيز الغامدي، (١٩٨٥م)، مرجع سابق، ص١٧.

القطاع الزراعي لم تكن كافية للوصول بهذا القطاع للمكانة التي كانت تتوخاها الدولة نتيجة لمجموعة من العوامل التي كان أهمها منافسة القطاعات الاقتصادية الحديثة، ذات الدخل الأكبر والمكانة الاجتماعية الأفضل، للقطاع الزراعي وهو ما انعكس في هجرة الأيدي العاملة الزراعية نحو المدن الرئيسة وأهمها مدينة الرياض، ومراكز البترول والتصنيع في المنطقة الشرقية.

وتبعاً لهذه المعطيات فقد اتخذت الدولة منذ بدء خطط التنمية الحديثة في عام ١٣٩٠هـ (١٩٧٠م) جملة من الخطوات للنهوض بالقطاع الزراعي وحثه على أن يكون قطاعاً منافساً للقطاعات الأخرى. وقد تجلت هذه السياسات بشكل خاص منذ بداية خطة التنمية الثالثة ١٤٠٠-١٤٠٥هـ (١٩٨٠-١٩٨٥م) حيث كان على رأس أهداف هذه الخطة تنويع مصادر الدخل وتنمية القطاعات الريفية، وأهمها الزراعة، والوصول بالإنتاج الزراعي إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي من المحصولات والسلع الاستراتيجية. ولوضع هذه السياسات موضع التنفيذ بدأت برامج دعم جديدة للقطاع الزراعي كان أهمها إنشاء مؤسسة صوامع الغلال ومطاحن الدقيق التي تولت منذئذ شراء إنتاج المزارعين من القمح والشعير بأسعار تشجيعية، كما توسع في برامج أخرى كانت قائمة قبل ذلك كبرنامج توزيع الأراضي البور، وبرامج الإقراض والإعانات الزراعية وغيرها. وقد استجاب القطاع الزراعي لهذه السياسات في زيادة كبيرة في أعداد المزارع والمساحات المزروعة والإنتاج الزراعي من مختلف المحصولات الزراعية، كما صاحب هذه النهضة الزراعية تحول هائل نحو استخدام الميكنة والأساليب الزراعية الحديثة.

نمو أعداد المزارع "الحيازات" والأراضي الزراعية:

شهدت فترة الثلاثة عقود ونيف الماضية نمواً كبيراً في أعداد المزارع وتوسعاً في الأراضي الزراعية في مختلف مناطق المملكة، خاصة في المناطق ذات الموارد المائية الأوفر كالمناطق الوسطى والشمالية. ويبين جدول (٦-١-١٠) وشكل (٦-١-٥) أن أعداد المزارع ما بين عامي ١٩٦٢م و١٩٩٥م قد تضاعفت على مستوى المملكة وفي منطقة الرياض على حد سواء، حيث تزايد عددها في المملكة من زهاء ١٤١٠٠٠ مزرعة عام ١٩٦٢م إلى ٢٩١٠٠٠ مزرعة عام ١٩٩٥م، كما زاد عددها في منطقة الرياض من حوالي ١٠٠٠٠ مزرعة عام ١٩٦٢م إلى ٢١٠٠٠ مزرعة عام ١٩٩٥م. ورغم هذا التشابه في حجم نمو أعداد المزارع بين منطقة الرياض والمملكة بشكل عام إلا أن هناك اختلافاً واضحاً في معدلات النمو

خلال هذه الفترة. فمن الملاحظ أن نمو أعداد المزارع على مستوى المملكة كان تدريجياً بوجه عام خلال العقود الثلاثة المذكورة، في حين تراوح النمو في منطقة الرياض بين الركود شبه التام في بعض الفترات والزيادة الهائلة في فترات أخرى. وبتتبع معدلات النمو في المملكة ومنطقة الرياض يمكن التمييز بين ثلاث فترات رئيسة:

جدول (٦-١-١٠) تطور أعداد ومساحة الحيازات الزراعية في منطقة الرياض ومقارنتها بإجمالي المملكة للفترة ١٩٦٢-١٩٩٥م (المساحة بالهكتار)

السنة	عدد الحيازات			مساحة الحيازات			متوسط الحيازة	
	المملكة	الرياض	٪	المملكة	الرياض	٪	المملكة	الرياض
١٩٦٢	١٤٠٩٥٦	١٠١٦٠	٧,٢	٧٦٤٥٤٥	٧٥٦٠٦	٩,٩	٥,٤	٧,٤
١٩٧٤	١٨٠٦٧٠	١٠٨٦٣	٦,٠	١٢١٣٤٦٢	٢١٠٣٨٠	١٧,٣	٦,٧	١٩,٤
١٩٨٢	٢١٢١٥٧	١٦٥٦٧	٧,٨	٢١٣٥٠٣٣	٧٧٣١٨٥	٣٦,٢	١٠,١	٤٦,٧
١٩٨٨	٢٢٠٢٤٨	١٨٣٧٦	٨,٣	٢٨١٤٠١٢	١٣١٢٩٦٠	٤٦,٧	١٢,٨	٧١,٤
١٩٩٥	٢٩٠٩٠٩	٢٠٧٠٩	٧,١	٤٥٦٨٤٨٩	٢٣٨٢٣٢٧	٥٢,١	١٥,٧	١١٥,٠

المصادر: مجمع من بيانات أولية مصدرها:

مصلحة الإحصاءات العامة، (١٩٦٨م)، **الكتاب الإحصائي السنوي**، العدد الرابع، ص٢٠٥.

وزارة الزراعة والمياه، (١٩٧٤م)، **نتائج التعداد الزراعي الشامل لعام ١٩٧٤م**، ج٢، وزارة الزراعة والمياه، ص ص٣-٤.

وزارة الزراعة والمياه، (١٩٧٥م)، **نشرة الإحصاءات الجارية بالعينة ٧٠-١٩٧٥م**، وزارة الزراعة والمياه، ص١١.

وزارة الزراعة والمياه، (١٩٨٢م)، **نتائج التعداد الزراعي الشامل ٨١-١٩٨٢م**، ج١، وزارة الزراعة والمياه، ص٣٩.

بيانات عام ١٩٨٨م عن إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، **تصحيح إطار القرى والحائزين**، بيانات غير منشورة.

الأعداد والمساحة لعام ١٩٩٥م، تقديرات غير منشورة لإدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء بوزارة الزراعة والمياه بناء على مؤشر توزيع الأراضي البور في مناطق المملكة.

الأعداد والمساحة لعام ١٩٩٥م لمنطقة الرياض تقديرات الباحث.

شكل (٦-١-٥) تطور مساحة الحيازات في منطقة الرياض وفي المملكة في الفترة ١٩٦٢-١٩٩٥م

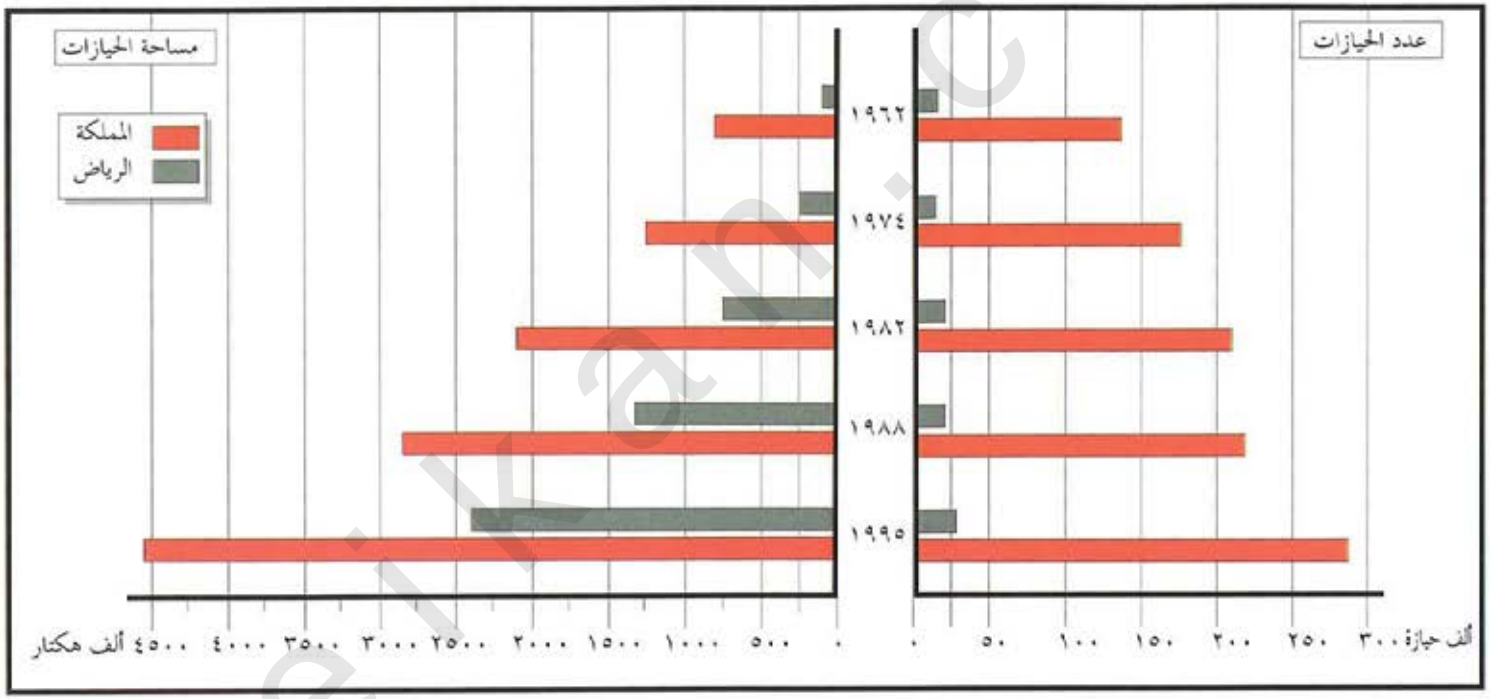

obeikan.com

أ- الفترة الأولى: منذ بداية الثمانينات من القرن الهجري الماضي (بداية الستينات الميلادية) وحتى نهاية خطة التنمية الأولى، وهي امتداد للعقود السابقة لها، وفيها نمت أعداد المزارع على مستوى المملكة بنسبة قدرها ٢,٢٨٪ خلال الاثنتي عشرة سنة المبينة: أي بمتوسط زيادة قدره ٣,٢٪ سنوياً. أما منطقة الرياض فقد كان نمو أعداد المزارع خلال هذه الفترة ضعيفاً جداً حيث زادت أعدادها بنسبة إجمالية قدرها ٩,٦٪ وبمتوسط زيادة لا يتجاوز ٦,٠٪ سنوياً. ويمكن تفسير هذا التفاوت الواضح بأن منطقة الرياض بحكم احتضانها لعاصمة البلاد ومركز الثقل السكاني والاقتصادي كانت أكثر مناطق البلاد تأثراً بمنافسة الأنشطة الاقتصادية الحديثة وفرص العمل الجديدة للقطاع الزراعي وبالتالي أصبحت منذ ذلك الوقت مركز جذب هائل لسكان الريف في إقليمها بوجه خاص، وفي سائر المناطق الأخرى بوجه عام وهو ما انعكس سلباً على نمو القطاع الزراعي.

ب- الفترة الثانية: هي الفترة ما بين ١٣٩٤ و١٤٠٨هـ (١٩٧٤ إلى ١٩٨٨م) وهي الفترة التي واكبت تطبيق خطط التنمية الثانية والثالثة والرابعة والتي ركز فيها على تنويع مصادر الدخل والاهتمام بالأنشطة والقطاعات الاقتصادية الإنتاجية وأهمها الزراعة. وقد كانت منطقة الرياض على رأس مناطق المملكة تجاوباً مع هذه الخطط حيث زادت أعداد المزارع زيادة هائلة بلغت نسبتها الإجمالية زهاء ٥٣٪ ما بين ١٩٧٤ و١٩٨٢م: أي بمتوسط زيادة قدره ٦,٦٪ سنوياً، و١١٪ ما بين ١٩٨٢ و١٩٨٨م أي بمتوسط زيادة قدره ٨,١٪ سنوياً. أما على نطاق المملكة فقد زادت أعداد المزارع بنسبة قدرها ٤,١٧٪ ما بين عامي ١٩٧٤ و١٩٨٢م و٨,٣٪ ما بين عامي ١٩٨٢ و١٩٨٨م: أي بمعدل زيادة سنوية قدره ٢,٢ و٦,٠٪ على التوالي.

ج- الفترة الثالثة: هي الفترة الحالية والتي بدأت منذ عام ١٤٠٨هـ (١٩٨٨م) تقريباً وحتى الآن وفيها حافظت منطقة الرياض على نفس معدلات النمو السابقة في حين نمت أعداد المزارع على مستوى المملكة بمستوى جيد بلغ متوسطه السنوي زهاء ٦,٤٪. ورغم أن أرقام هذه الفترة يجب أخذها بشيء من التحفظ لأنها أرقام تقديرية بنيت أساساً على بيانات توزيع الأراضي البور، إلا أنها تعطي مؤشراً أن المناطق الأخرى ذات الإمكانات والموارد الزراعية الجيدة كحائل والجوف وتبوك ونجران قد سايرت المناطق التي سبقتها في التنمية الزراعية ومنها منطقة الرياض.

من جانب آخر يتضح حجم التنمية الزراعية الهائلة التي شهدتها منطقة الرياض خلال الفترة الماضية بشكل أكبر من تتبع أرقام الجدول السابق الخاصة بإجمالي الأراضي الزراعية "مساحة الحيازات"، حيث يشير إلى أن نصيب منطقة الرياض من إجمالي الأراضي الزراعية في المملكة قد ارتفع من زهاء ١٠٪ عام ١٩٦٢م إلى ١٧٪ عام ١٩٧٤م. وقد ارتفع نصيبها بشكل أكبر خلال العقدين الماضيين ليبلغ زهاء ٣٦٪ من إجمالي الأراضي الزراعية في المملكة عام ١٩٨٢م ثم ٤٧٪ و٥٢٪ في عامي ١٩٨٨ و١٩٩٥م على التوالي. وتعطي هذه الأرقام دلالة واضحة على أن نسبة كبيرة من المشاريع الزراعية والشركات الزراعية العملاقة قد توطنت في منطقة الرياض مستفيدة من مواردها الزراعية الجيدة "الماء والأراضي الصالحة للزراعة" ثم من ميزة القرب من قلب المملكة النابض، مدينة الرياض، بثقلها السكاني والاقتصادي وكونها أهم المراكز التسويقية والتصنيعية للمنتجات الزراعية.

وتضيف بيانات متوسط حجم الحيازة الزراعية في منطقة الرياض والمملكة بشكل عام مؤشراً آخر على درجة تركز المشاريع الزراعية في منطقة الرياض أكثر من غيرها، خاصة خلال العقدين الماضيين اللذين شهدا معظم التوسع الزراعي في المملكة. فقد زاد متوسط حجم الحيازة الزراعية في منطقة الرياض من زهاء سبعة هكتارات عام ١٩٦٢م إلى ١٩ هكتاراً عام ١٩٧٤م. وقفز هذا المتوسط ليبلغ حوالي ٤٧ هكتاراً عام ١٩٨٢م و٧١ هكتاراً عام ١٩٨٨م ثم ١١٥ هكتاراً عام ١٩٩٥م. وتتضح ضخامة حجم المزارع في منطقة الرياض بمقارنة هذه الأرقام مع متوسط حجم الحيازة على مستوى المملكة الذي ارتفع من حوالي خمسة هكتارات عام ١٩٦٢م إلى عشرة هكتارات عام ١٩٨٢م وحوالي ١٦ هكتاراً فقط عام ١٩٩٥م.

ويوضح جدول (٦-١-١١) وشكل (٦-١-٦) أن توزيع الحيازات والأراضي الزراعية داخل منطقة الرياض يتناسب إلى حد كبير مع الإمكانات الطبيعية والموارد الزراعية لكل منطقة فرعية "مديرية زراعية" وبالقرب والبعد عن مدينة الرياض. ولذلك يتركز زهاء ٦٢٪ من الحيازات الزراعية و٨٤٪ من مساحة الأراضي الزراعية في مديريات الرياض والدوادمي والخرج. وتأتي مديرية الزراعة والمياه في منطقة الرياض التي تخدم مناطق زراعية هامة كالمزاحمية وضرما والقويعية وحريملاء، إضافة إلى مناطق الزراعة التقليدية في الدرعية والعمارية والعيينة وسواها، في صدارة المناطق الفرعية لمنطقة الرياض حيث يوجد بها حوالي ٢٣٪ من عدد الحيازات في المنطقة و٤٦٪ من إجمالي الأراضي الزراعية. ويعتبر

متوسط حجم الحيازة في هذه المنطقة الفرعية الأعلى بدون منازع (١٤٦ هكتاراً) وهو دلالة على تركز نسبة كبيرة من المشاريع الزراعية الضخمة في هذه المنطقة مستفيدة من ميزة القرب من مدينة الرياض ووفرة الموارد الزراعية خاصة في ضرما والمزاحمية والأجزاء الشرقية من محافظة القويعية. وتأتي مديرية الزراعة في الخرج ثانية في نسبة إجمالي الأراضي الزراعية ومتوسط حجم الحيازة في حين تحل في المركز الثالث بعد الرياض والدوادمي في عدد الحيازات الزراعية. وتضم منطقة خدمات هذه المديرية مناطق زراعية هامة قديماً وحديثاً، فبالإضافة إلى منطقة الخرج ذاتها تشمل أيضاً الدلم والهياثم والحريق وحوطة بني تميم وجميعها تتميز بإمكانات زراعية هائلة بالإضافة إلى ميزة القرب النسبي من مدينة الرياض. وقد انعكست هذه الأوضاع في أن تكون هذه المناطق مراكز جذب وتوطن للمشاريع الزراعية الكبيرة وهو ما يتضح من ارتفاع متوسط حجم الحيازة الذي يبلغ حوالي ١١١ هكتاراً.

جدول (٦-١-١١) توزيع الحيازات والأراضي الزراعية في منطقة الرياض حسب المديريات الزراعية لعام ١٩٨٨م (المساحة بالهكتار)

المنطقة (المديرية الزراعية)	عدد الحيازات		إجمالي مساحة الحيازات		متوسط حجم الحيازة
	العدد	٪	المساحة	٪	
الرياض	٤١٥٩	٢٢,٦	٦٠٧٨٤٣	٤٦,٢	١٤٦,٢
الخرج	٢٨٢١	١٥,٤	٣١٣٤١٦	٢٣,٩	١١١,١
شقراء	٩٣٧	٥,١	٣٢٦٧٣	٢,٥	٣٤,٩
المجمعة	١٧١٠	٩,٣	٥٠٩٧٠	٣,٩	٢٩,٨
الدوادمي	٤٤٠٢	٢٤,٠	١٧٦٢٤٨	١٣,٤	٤٠,٠
الزلفي	١١٣٠	٦,١	٢٣٣٤٩	١,٨	٢٠,٧
الأفلاج	١٤٣٨	٧,٨	٤٠٦٤٧	٣,١	٢٨,٣
وادي الدواسر	١٧٧٩	٩,٧	٦٧٨١٤	٥,٢	٣٨,١
الإجمالي	**١٨٣٧٦**		**١,٣١٢,٩٦٠**	**١٠٠**	**٧١,٤**

المصدر: مستخلص من بيانات غير منشورة مصدرها:

إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٨٨م)، **بيانات أولية عن تصحيح إطار القرى والحائزين في المملكة**، وزارة الزراعة والمياه.

شكل (٦-١-٦) توزيع الحيازات والأراضي الزراعية في منطقة الرياض لعام١٩٨٨م حسب المناطق الزراعية الرئيسة

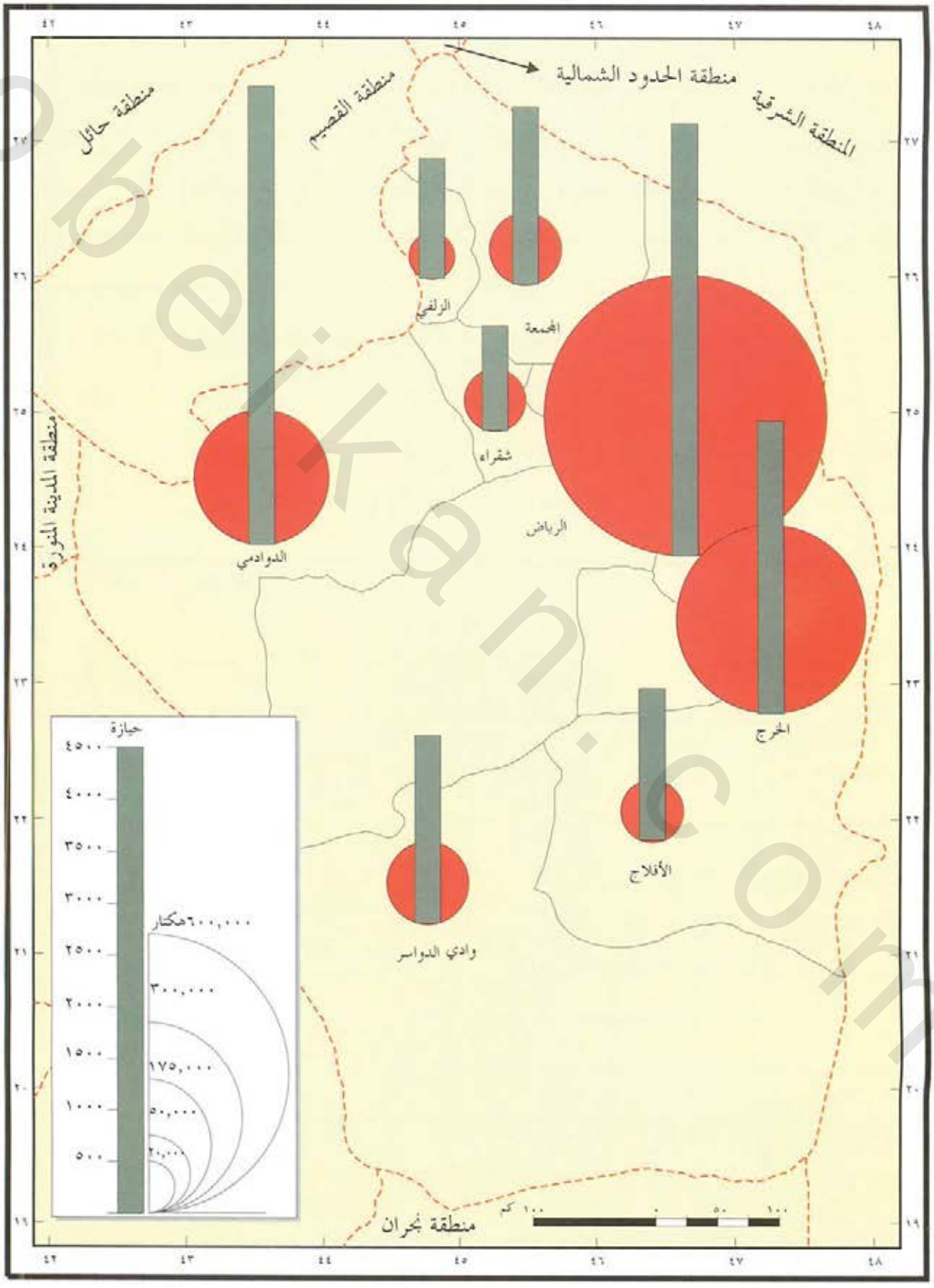

obeikan.com

أما مديرية الزراعة والمياه بالدوادمي والتي تخدم محافظتي الدوادمي وعفيف فتأتي في المرتبة الثانية في مناطق الرياض من حيث عدد المزارع (٢٤٪) وثالثة في إجمالي الأراضي الزراعية (٤ , ١٣٪). وتنتشر المزارع التقليدية والمزارع الصغيرة في مختلف أرجاء المنطقة أما المزارع الحديثة الأكبر حجماً فتتركز بشكل أساسي في منطقة السر الزراعية نظراً لوفرة مياهها الجوفية على خلاف معظم مناطق خدمات هذه المديرية خاصة محافظة عفيف والأجزاء الغربية من محافظة الدوادمي التي تقع ضمن الدرع العربي المعروف بضآلة موارده المائية.

وتأتي مديريتا الزراعة في وادي الدواسر والمجمعة في المرتبتين الرابعة والخامسة من حيث عدد المزارع وإجمالي الأراضي الزراعية حيث يوجد بالأولى زهاء ١٠٪ من عدد المزارع و٥٪ من الأراضي الزراعية ويوجد بالثانية حوالي ٩٪ من عدد المزارع و٤٪ من الأراضي الزراعية. وتخدم مديرية الزراعة في وادي الدواسر محافظتي الوادي والسليل وهما من المناطق الزراعية الهامة منذ القدم، كما أنها استقطبت في السنوات الأخيرة العديد من المشاريع الزراعية الكبرى ولذا فمن المرجح ارتفاع نصيبها في الوقت الحاضر من إجمالي مساحة الأراضي الزراعية وكذا ارتفاع متوسط حجم الحيازة. أما مديرية الزراعة في المجمعة فتمتد خدماتها لتشمل كافة أرجاء منطقة سدير التي ينتشر بين أوديتها عدد كبير من المدن والقرى والبلدان الزراعية القديمة، كما شهدت في السنوات الأخيرة نمواً جيداً في المزارع والمشاريع الحديثة، خاصة في المناطق التي توجد فيها أراضٍ واسعة صالحة للزراعة وموارد مياه كافية كما هو الحال في سهل الحمادة.

وتشير البيانات الخاصة بمديرية الأفلاج (٨٪ من عدد المزارع و٣٪ من إجمالي الأراضي الزراعية في منطقة الرياض) إلى شيوع المزارع الصغيرة نسبياً سواء المزارع التقليدية أو الحديثة، ولا غرو فمنطقة الأفلاج اشتهرت بالزراعة منذ القدم خاصة تلك المعتمدة على مياه العيون الوفيرة. أما مديريتا الزراعة في شقراء (الوشم) والزلفي فرغم أنهما تقعان في ذيل القائمة من حيث عدد المزارع والأراضي الزراعية فإن ذلك لا يعني محدودية مواردهما الزراعية (الأرض والماء) كما لا يعني أنهما لم تشهدا تنمية زراعية حديثة كما شهدته المناطق الأخرى. والواقع أن الانخفاض النسبي في نصيبهما من عدد المزارع والأراضي الزراعية يعود بالأساس إلى صغر حجم كل منهما مقارنة بالمناطق الأخرى وإلا فقد اشتهرتا منذ القدم بالزراعة، كما انتشرت بهما المزارع الحديثة خاصة في سهل الزلفي "الحمادة" الممتد بين نفود الثويرات وحافة طويق، ومناطق أخرى عديدة.

نمو المساحة المحصولية:

إذا كان النمو الكبير في أعداد الحيازات والأراضي الزراعية يدل دلالة واضحة على حجم التنمية الزراعية الحديثة وضخامة حجم الاستثمار الزراعي وامتداد الأراضي الزراعية على حساب الأراضي البور فإن نمو المساحة المحصولية يعطي مؤشراً أوضح على حجم الإنتاج الزراعي بحكم أنه يعني إجمالي مساحة المحصولات المزروعة على مدار العام. ويوضح جدول (٦-١-١٢) وشكل (٦-١-٧) النمو الهائل في المساحة المحصولية في المملكة بشكل عام ومنطقة الرياض بوجه خاص منذ بداية تطبيق خطط التنمية في بداية السبعينات الميلادية. ومن تتبع بيانات الجدول يتضح أن حجم نمو المساحة المحصولية في كل من المملكة ومنطقة الرياض منذ بداية خطط التنمية قد مر بثلاث مراحل رئيسة: أولها بدأت مع بداية خطة التنمية الأولى وانتهت مع نهايتها وفيها يلاحظ نمواً جيداً في المساحة المحصولية في المملكة وفي منطقة الرياض على حد سواء حيث نمت المساحة المحصولية في المملكة بنسبة وسطية قدرها ٣٣٪ في السنة، مقارنة مع ٣٥٪ في منطقة الرياض. ومع بدء خطة التنمية الثانية التي صاحبها ما يسمى بالطفرة الاقتصادية بدأت مرحلة جديدة تميزت بنمو بطيء للقطاع الزراعي على مستوى المملكة بل وتراجع في مجمل المساحة المزروعة في بعض المناطق كما هو الحال في منطقة الرياض. ويعود هذا الوضع إلى مزاحمة القطاعات الاقتصادية الأكثر إغراء للقطاع الزراعي وأهمها القطاع البترولي وقطاع البناء والتشييد والعقار والوظائف الحكومية والخدمات المختلفة. ولا غرو أن تكون منطقة الرياض أكثر تأثراً بهذه الأوضاع من مناطق المملكة الأخرى بحكم وجود مدينة الرياض التي تتركز بها نسبة كبيرة من هذه الأنشطة الاقتصادية. وخلاصة القول أن المساحة المحصولية في منطقة الرياض خلال المرحلتين السابقتين وحتى عام ١٩٨٠م كانت تتراوح ما بين ٨ إلى ١٠٪ من إجمالي المساحة المحصولية في المملكة، وكانت تأتي بالترتيب في المرتبة الرابعة بعد كل من جازان ومكة وعسير، وأحياناً تسبق عسير لتحتل المرتبة الثالثة.

ونتيجة لبرامج الدعم الطموحة التي وضعت موضع التنفيذ بوجه خاص منذ بداية خطة التنمية الثالثة فقد انعكس ذلك في بدء مرحلة أخرى يمكن أن يطلق عليها مرحلة الطفرة الزراعية واستمرت حتى عام ١٩٩٢م. وقد تميزت هذه المرحلة بزيادة سريعة في المساحة المحصولية على مستوى المملكة وزيادة هائلة في منطقة الرياض والمناطق المشابهة لها في وفرة مياهها الجوفية كالقصيم وحائل والجوف

وتبوك، وقد بلغت نسب الزيادة ذروتها خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥م حيث زادت المساحة المحصولية في المملكة بنسبة وسطية قدرها ١١٪ في السنة بينما بلغت ١٢٩٪ في منطقة الرياض. وباستثناء بعض السنوات التي كان النمو فيها بطيئاً أو سلبياً فقد استمر نمو المساحة المحصولية بمعدل سنوي يتراوح بين ٤ و١٧٪ على مستوى المملكة و٣ و٣٠٪ في منطقة الرياض. وقد كان من نتيجة ذلك أن زاد نصيب منطقة الرياض خلال هذه المرحلة ليبلغ ما بين ٦,٣٩ و٣٣٪ من إجمالي المساحة المحصولية في المملكة، لتحتل بذلك صدارة مناطق المملكة دون منازع.

لقد كان من الطبيعي مع هذه الزيادة الهائلة في المساحة المحصولية التي كانت الحبوب وخاصة القمح تشغل معظمها أن يخضع القطاع الزراعي إلى مرحلة تقييم ومراجعة بدأت بشكل خاص مع بداية خطة التنمية الخامسة (١٤١٠-١٤١٥هـ/ ١٩٩٠ -١٩٩٥م) وكان من أهم أهدافها الحد من التوسع في زراعة القمح خاصة أن المملكة كانت تنتج أكثر من ثلاثة أضعاف ما تحتاج إليه في الفترة السابقة، والتركيز على دعم سياسة التنوع المحصولي، واختيار المحصولات التي تتميز بمحدودية احتياجاتها من مياه الري. وتبعاً لذلك فقد ظهر منذ ذلك الوقت مرحلة جديدة استمرت حتى الوقت الحاضر وكان من أهم ملامحها التراجع التدريجي للمساحة المحصولية سواء على مستوى المملكة أو منطقة الرياض. ومن الواضح أن منطقة الرياض كانت من أكثر مناطق المملكة تأقلماً مع السياسات الجديدة حيث تراجعت المساحة المحصولية بنسبة ٦,١٪ عام ١٩٩٣م ثم ٥,٤٪ عام ١٩٩٤م وأخيراً ٥,٢٠٪ عام ١٩٩٥م. ورغم هذا التراجع فإن ثلث إجمالي المساحة المحصولية في المملكة على الأقل يوجد في منطقة الرياض، ومن المرجح أن تحافظ منطقة الرياض على وضعها في صدارة مناطق المملكة خلال العقود التالية.

تطور التقنيات والعمل الزراعي:

لقد صاحب النمو الهائل في المساحة المزروعة في منطقة الرياض وسائر مناطق المملكة الأخرى تطورات مماثلة في أساليب وتقنيات العمل الزراعي، بل يمكن القول أن هذا التوسع الكبير في المساحة المزروعة كان نتيجة مباشرة للاستخدام المكثف لأساليب العمل الزراعي الحديثة. وتضم هذه الأساليب منظومة متكاملة تبدأ من حفر الآبار واستخراج المياه وتنتهي بجني المحصول وتخزينه. ففيما يتعلق بنوعية الآبار المستخدمة يمكن القول أنه باستثناء نسبة قليلة من المزارع الصغيرة فإن جميع المزارع التي أنشئت خلال العقود الثلاثة الأخيرة تعتمد في ريها على الآبار الأنبوبية الحديثة. أما المزارع القديمة فرغم

جدول (٦-١-١٢) تطور إجمالي المساحة المحصولية في المملكة وفي منطقة الرياض خلال الفترة ١٩٧١-١٩٩٥م (المساحة بالهكتار)

السنة	إجمالي المملكة		منطقة الرياض		٪ منطقة الرياض من إجمالي المملكة	ترتيب منطقة الرياض بين مناطق المملكة
	المساحة	الزيادة السنوية ٪ (*)	المساحة	الزيادة السنوية		
١٩٧٢	٢٥٦١٢١	-	٢٥١٠٤	-	٩,٨	الرابعة
١٩٧٥	٥١٢٩٠٧	٣٣,٤	٥١٠٩٩	٣٤,٥	١٠,٠	الثالثة
١٩٨٠	٦٠٨٦٥٢	٣,٧	٤٩٧٢٥	٠,٥-	٨,٢	الرابعة
١٩٨٥	٩٤٦٣٥٩	١١,١	٣٧٠٤٢٣	١٢٩,٠	٣٩,١	الأولى
١٩٨٦	٩٤٧٣٨٣	٠,١	٣٦٠١٥١	٢,٨-	٣٨,٠	الأولى
١٩٨٧	١٠٦١٧٧٧	١٢,١	٣٩٠٨٩٥	٨,٥	٣٦,٨	الأولى
١٩٨٨	١٢٤٥٠٦٣	١٧,٣	٤٥٨١١٦	١٧,٢	٣٦,٨	الأولى
١٩٨٩	١٣٢٦٢٥٦	٦,٥	٤٧١٥٢٩	٢,٩	٣٥,٦	الأولى
١٩٩٠	١٣٧٩١٨٥	٤,٠	٤٦٢٣١٢	٢,٠-	٣٣,٥	الأولى
١٩٩١	١٥١٩٧٥٦	١٠,٢	٥٩٨٥٤١	٢٩,٥	٣٩,٤	الأولى
١٩٩٢	١٥٧٠٨١٦	٣,٤	٦٢١٤٨٣	٣,٨	٣٩,٦	الأولى
١٩٩٣	١٥٩٦٤٠٤	١,٦	٦١١٦٣٧	١,٦-	٣٨,٣	الأولى
١٩٩٤	١٥٩٥٥٤٧	٠,١-	٥٨٣٨٧٦	٤,٥-	٣٦,٦	الأولى
١٩٩٥	١٣٩٧٦٩٨	١٢,٤-	٤٦٣٧١٠	٢٠,٦-	٣٣,٢	الأولى

(*) الزيادة السنوية للسنوات ٧٢-١٩٨٥م، متوسط الزيادة السنوية خلال كل فترة.

المصادر:

إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، **الإحصاءات الزراعية الجارية بالعينة**، وزارة الزراعة والمياه، حسب التفصيل التالي:

١٩٧٢، ١٩٧٥ عن نشرة الإحصاءات الزراعية الجارية بالعينة (١٩٧١/٧٠-١٩٧٥/٧٤)، جدول ص١١.

١٩٨٠ عن نشرة الإحصاءات الزراعية الجارية بالعينة (١٩٧٦-٧٥-١٩٨٠/٧٩)، جدول ص٤٠.

١٩٨٥ عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد الخامس، ١٩٨٧، جدول ١-١: ص٢.

١٩٨٦، ١٩٨٧ عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد السابع، ١٩٩٢، جدول ١-١: ص٢.

١٩٨٨، ١٩٨٩ عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد الثامن، ١٩٩٤، جدول ١-١:ص٢.

١٩٩٠، ١٩٩٢ عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد التاسع، ١٩٩٦، جدول ١-١:ص٢.

١٩٩٣-١٩٩٥ عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد العاشر، ١٩٩٨، جدول ١-١: ص٢.

شكل (٦-١-٧) تطور إجمالي المساحة المحصولية في المملكة وفي منطقة الرياض خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٩٥م

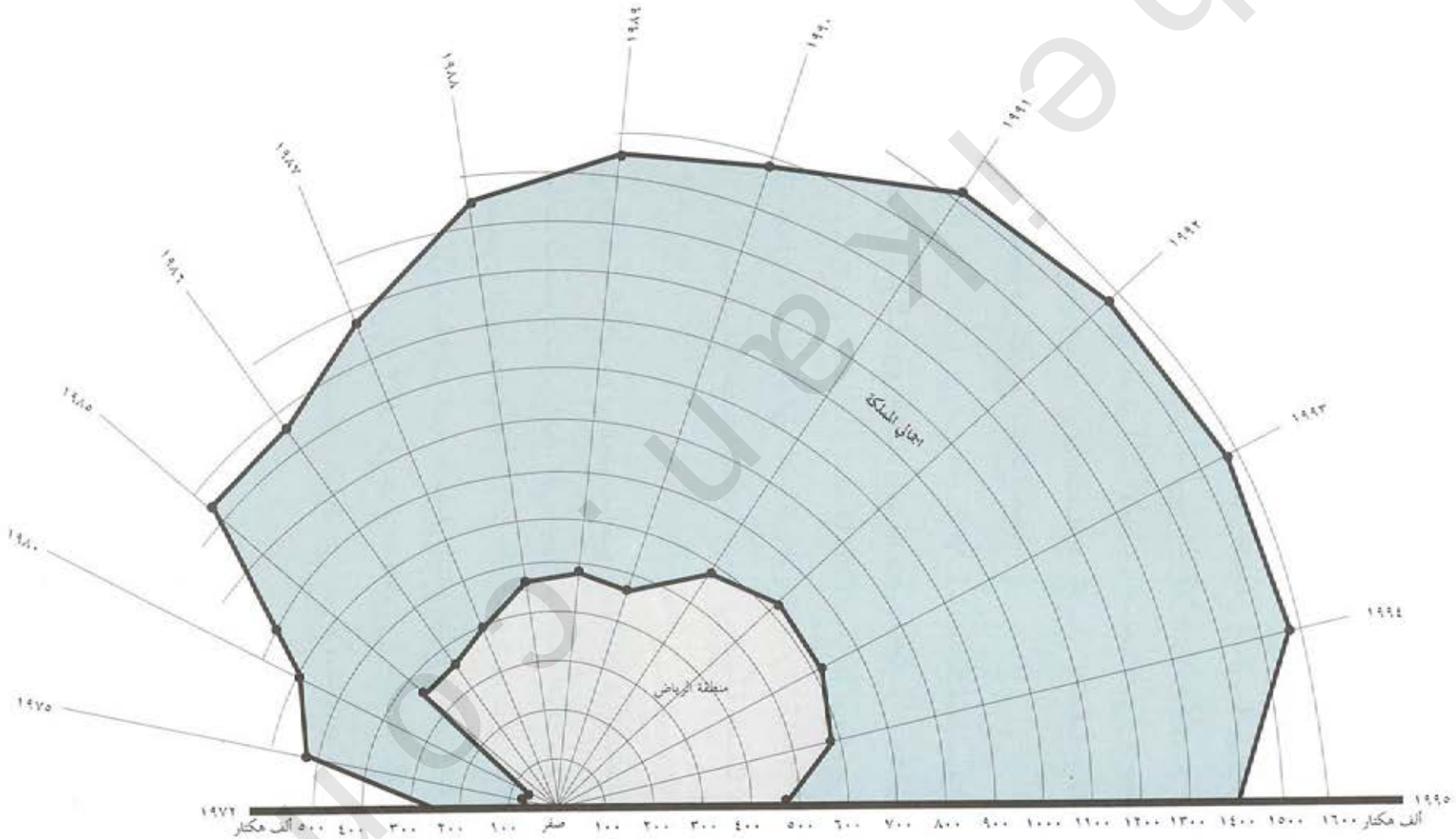

أن بعضها هي الأخرى قد تحول إلى الاعتماد على الآبار الحديثة فإن نسبة كبيرة منها لا زالت تعتمد على الآبار اليدوية القديمة، أما رفع الماء منها فقد أصبح كما هو الحال بالنسبة للآبار الأنبوبية الحديثة، يعتمد على المضخات الآلية بدلاً من الأساليب القديمة "السواني".

وقد صاحب التطور الواضح في أساليب استخراج الماء تطور أكبر في أساليب الري حيث حدث تحول كبير من أساليب الري التقليدية "الري بالغمر" إلى أساليب أكثر كفاءة وقدرة على ري مساحات أكبر كالري بالرش والري بالتنقيط. ويعتبر الري بالرش أكثر الأساليب استخداماً في ري محصولات الحبوب والأعلاف في المزارع الحديثة في حين يعتبر الري بالتنقيط هو الأسلوب المفضل والأمثل لري المحصولات الشجرية والخضروات المنتجة في مشاريع البيوت المحمية.

ومن التحولات الواضحة في أساليب العمل الزراعي الحديثة الاستخدام المكثف للميكنة الزراعية خاصة في عمليات حراثة الأرض ووضع البذور والحصاد والذراية وجني المحصول. وقد أصبح من المألوف أن يمتلك كل مزارع حراثة وبذارة وربما حصادة. وتتعدد هذه الآلات في المزارع الكبيرة. ويمكن إدراك هذا التحول إذا علمنا أن مجمل آلات الحراثة في منطقة الرياض في عام ١٣٨٥هـ (١٩٦٥م) لم تتجاوز ١٢٧ آلة، يضاف إليها ١٢ آلة دياسة. أما الحصادات فكان عددها في المملكة جميعها ثلاث فقط اثنتان منها في منطقة الرياض.[١]

وقد صاحب التوسع الكبير في المساحة المزروعة في العقود الماضية زيادة هائلة في استخدام الأسمدة الكيماوية المختلفة في إنتاج مختلف المحصولات الزراعية. ففي حين كان استخدام الأسمدة في المزارع التقليدية مقصوراً على الأسمدة العضوية المنتجة محلياً فإن الزراعة الحديثة قد شهدت استخداماً متزايداً للأسمدة الكيماوية، النيتروجينية والفوسفاتية والبوتاسية خاصة في إنتاج القمح والخضروات. وتعطي كميات الأسمدة المستوردة التي زادت من ٣٨٢ ألف طن عام ١٩٨٥م إلى زهاء ٦٨٨ ألف طن عام ١٩٩١م[٢] مؤشراً واضحاً لتزايد استخدام هذه الأسمدة، كما أن جزءاً من الأسمدة المستهلكة، خاصة النيتروجينية، ينتج محلياً.

(١) مصلحة الإحصاءات العامة، (١٩٦٥م)، مرجع سابق، ص٧٢.

(٢) إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٩٦م)، **الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي**، العدد (٩)، وزارة الزراعة والمياه، الرياض، ص٣٣٨.

من جانب آخر فقد أدى التوسع الزراعي الكبير وزيادة الوعي لدى المزارعين بأهمية مكافحة الآفات الزراعية إلى زيادة ملحوظة في استخدام المبيدات الحشرية والفطرية والعشبية وهي أساليب لم تكن مألوفة في الزراعة القديمة. وعلى سبيل المثال فقد زادت واردات المملكة من المبيدات السائلة من حوالي مليون لتر عام ١٤٠٦هـ إلى ٤,٣ مليون لتر عام ١٤١٤هـ، وزادت وارداتها من مبيدات البودرة من ٢٢٨٠٠٠ طن إلى ٨,١[١] مليون طن في العامين المذكورين على التوالي.

هذه ومضات سريعة على بعض أوجه التطورات الحديثة في أساليب العمل الزراعي المواكبة للتنمية الزراعية الحديثة، وسنعود لنلقي مزيداً من الضوء على بعض هذه المحاور في المبحث الخامس.

(١) المرجع السابق، ص٣٣٦.

obeikan.com

obeikan.com

المبحث الرابع

العوامل المؤثرة في التنمية الزراعية في منطقة الرياض

تأثر حجم التنمية الزراعية الحديثة وتوزيعها داخل منطقة الرياض بمجموعة من العوامل أهمها توزيع الموارد الأرضية، والموارد المائية، ثم العوامل البشرية والاقتصادية ومنها سياسة الدولة الداعمة للزراعة. ونظراً لأن معظم هذه المواضيع قد طرقت في فصول سابقة فسنتناولها باختصار فيما يلي:

أولاً: الموارد الأرضية (صلاحية الأرض للزراعة):

يتحكم بصلاحية الأرض للزراعة عاملان رئيسان هما: شكل تضاريسها وملاءمة سطحها للزراعة، ثم خصائص تربتها الطبيعية والكيميائية والحياتية. وقد كانت الزراعة قديماً شديدة التأثر بهذه العوامل نظراً لاعتماد المزارع على جهده العضلي وأدواته اليدوية البسيطة في عملياته الزراعية. ولذلك كان تحديد صلاحية الأرض للزراعة قديماً يحكمه إلى جانب توفر مياه الري عاملان رئيسان: أحدهما هو استواء الأرض وخلوها من معوقات الزراعة كالحصى والحصباء ونحوها حتى يسهل على المزارع تقسيمها وريها بالأساليب المتبعة في ذلك الوقت "الري بالغمر". أما ثانيهما فهو خصوبة التربة ومناسبة قوامها ومكوناتها للزراعة، بل وتجدد خصوبتها سنة بعد أخرى نظراً لاعتماد المزارعين في ذلك الوقت على خواص التربة الطبيعية دون استخدام أسمدة ومخصبات إلا في حدود ضيقة. وتبعاً لذلك فقد كانت الأراضي الزراعية في منطقة الرياض في العصور الماضية محصورة في بقع متناثرة في بطون الأودية وبعض الرياض والمنخفضات التي تتجدد خصوبتها سنوياً بحكم غمرها بمياه السيول وما تحمله هذه السيول من الطمي والطين (راجع المبحث الثاني). أما الزراعة الحديثة فرغم أن هذه العوامل لازالت تؤثر في توزيعها وحجمها وامتدادها إلا أن تأثرها بها لم يعد كما كان في الماضي بحكم ما توفر للزراعة الحديثة من تقنيات متطورة مكنت من تحويل كثير من الأراضي التي كانت تصنف مبدئياً بعدم صلاحيتها للزراعة إلى حقول مزروعة بمختلف المحصولات الزراعية.

وبشكل عام يمكن تصنيف الأراضي في منطقة الرياض من حيث صلاحيتها للزراعة من عدمه، حسب ما تظهره خريطة التربة[1] إلى أربعة أقسام رئيسة هي: (شكل: ٦-١-٨)

(١) وزارة الزراعة والمياه، (١٩٨٦م)، **خريطة التربة العامة للمملكة العربية السعودية**، وزارة الزراعة والمياه، الرياض، ص٩٢.

شكل (٦-١-٨) التصنيف العام للأراضي في منطقة الرياض حسب صلاحيتها للزراعة

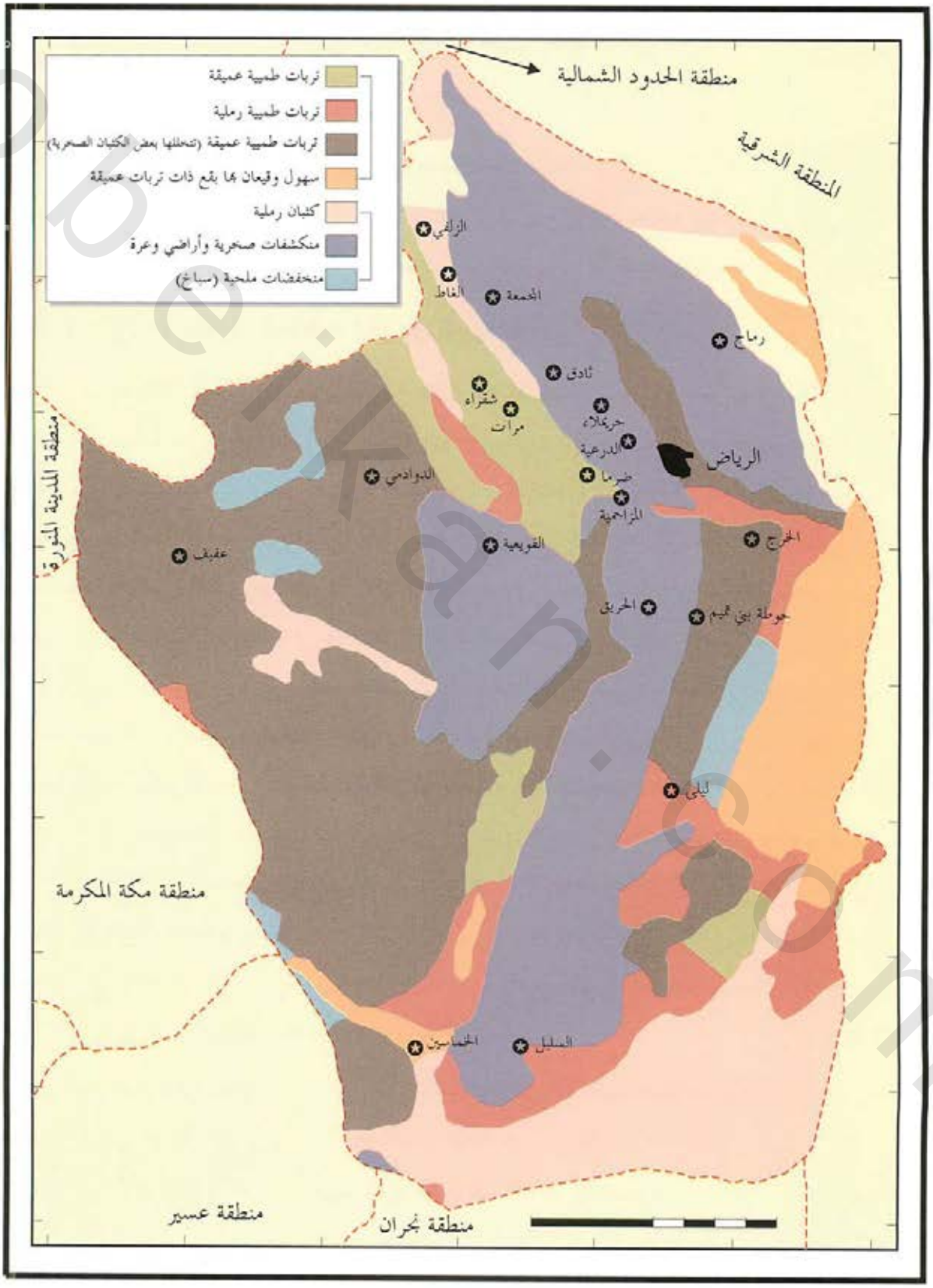

المصدر: وزارة الزراعة والمياه، (١٩٨٤)، **أطلس المياه**، وزارة الزراعة و المياه ، الرياض، ص٩٢

١- الأراضي الصالحة للزراعة وهي تضم مجموعة مختلفة من الترب تشكل في مجموعها زهاء ٢٠٪[١] من إجمالي مساحة منطقة الرياض.

وأهم أنواع هذه الترب التربة الطمية العميقة (كالسي أورثيدس Calciorthids) وتعد أكثر أنواع الترب الصالحة للزراعة انتشاراً في منطقة الرياض، وهي تغطي معظم الأراضي الزراعية في الزلفي وسدير والخرج والحوطة والأفلاج والسليل ووادي الدواسر.

ومن هذه التربة الطمية الرملية (كالسي أورثيدس - توري بسمانتس Calciorhids - Torripsamments) وهي واسعة الانتشار أيضاً خاصة في مناطق الخرج والأفلاج والسليل ووادي الدواسر. أما النوع الثالث فهي تربة الوديان (توري فلوفنتس Torrifluvents) وهي منتشرة في بطون الأودية في مختلف أرجاء المنطقة.

٢- الكثبان الرملية وهي تغطي حوالي ثلث مساحة المنطقة وتنتشر في مختلف المناطق مثل عروق سبيع ونفود الثويرات وعريق البلدان ونفود السر ونفود قنيفذة ونفود الدحي ورمال الدهناء وأجزاء من الربع الخالي وهي غير صالحة للزراعة إجمالاً نظراً لمساميتها العالية وفقرها للمادة العضوية.

٣- السباخ أو المنخفضات الملحية وهي قليلة الانتشار في منطقة الرياض. وهذه التربة غير صالحة للزراعة نظراً لاحتوائها على نسبة عالية من الأملاح.

٤- الأراضي الصخرية وهي واسعة الانتشار حيث تشمل المرتفعات الحادة أو الخفيفة الانحدار سواء في الدرع العربي أو الأجزاء الرسوبية. وأهم المناطق المنتمية لهذا النوع الحافات الصخرية المتتابعة مثل حافات خف وسدير والجله وطويق والبياض وهريسان والعرمة وغيرها. ويشكل هذا النوع أكثر من ٣٧٪ من مساحة منطقة الرياض.[٢] وهي غير صالحة للزراعة نظراً لوعورة التضاريس وللميل الشديد ولضحالة التربة وارتفاع نسبة الحصى والحصباء.

لقد كان من الطبيعي أن تكون المناطق السهلية ذات التربات الطمية العميقة أو التربات الطمية

---

(١) انظر الفصل الخامس **«التربة والبيئة الحيوية لمنطقة الرياض»** في الجزء الرابع.

(٢) النافع، عبداللطيف، (١٩٩٨م)، مرجع سابق.

الرملية المختلطة هي أولى المناطق التي سبقت غيرها من المناطق في انتشار المزارع الحديثة، وهي اليوم أكثر كثافة في استغلالها الزراعي من أي مناطق أخرى، نظراً لأن تنميتها واستثمارها أقل تكلفة اقتصادية من المناطق الأخرى، ثم إن مثل هذه الأراضي فقط هي التي شملها نظام توزيع الأراضي البور الذي بني أساساً على شرطين رئيسين هما توفر الماء وصلاحية الأرض للزراعة. ولكن حدود التوسع الزراعي في منطقة الرياض لم يقف عند هذا الحد، فالمتمعن في توزيع المناطق الزراعية الحديثة في المنطقة يلحظ بوضوح أنه باستثناء المناطق الجبلية الوعرة كجبال طويق ومنحدراتها وسواها من الجبال والحافات الأخرى، ومناطق النفود والكثبان الرملية، وأراضي المنخفضات الملحية "السباخ" فإن الزراعة الحديثة قد توطنت في جل المناطق الأخرى حيثما تكون الموارد المائية كافية. ويعود هذا الامتداد الواسع للمناطق الزراعية للأسباب التالية:

١- الاستخدام المكثف للميكنة الزراعية خاصة (التركترات) والحراثات حيث أمكن بواسطتها تسوية الأراضي وتهذيب سطحها وإزالة ما بها من تلال ونتوءات حتى غدت مناسبة للزراعة.

٢- استخدام أساليب الري الحديثة مثل الري بالرش والري بالتنقيط حيث أمكن بواسطتها ري الأراضي الزراعية حتى لو لم تكن مستوية السطح، والتحكم بكمية مياه الري في كل بقعة. بل إن استخدام هذه الأساليب الحديثة قد مكن من زراعة بعض المناطق ذات التربات عالية المسامية مثل المناطق الرملية التي لم تكن زراعتها ممكنة البتة باستخدام الأساليب التقليدية. ولذا فقد أصبح من المألوف وجود بعض المزارع داخل مناطق النفود والكثبان الرملية.

٣- الاستخدام المكثف للأسمدة الكيميائية والعضوية ومخصبات التربة وهو ما جعل بالإمكان زراعة أي بقعة من الأرض متى ما كان سطحها ملائماً للزراعة، حتى لو كانت تربتها قليلة الخصوبة.

ويبقى العامل الأهم وهو توفر المياه اللازمة للزراعة.

ثانياً: الموارد المائية:

تتألف موارد المياه التي تعتمد عليها الزراعة في منطقة الرياض من أربعة مصادر رئيسة:

أ- مياه الأمطار والسيول: رغم أهمية هذا المصدر في الماضي في ري بعض المزارع والحقول التي تفترش بطون الأودية، أو في الاعتماد عليه في زراعة بعض الحبوب زراعة بعلية فإن أهميته في الوقت الحاضر غدت مقصورة على الري الموسمي للمزارع التقليدية وفي رفع مناسيب المياه الجوفية

الضحلة التي تعتمد عليها الآبار قليلة العمق، خاصة في أحواض الأودية والمنخفضات. أما المزارع الحديثة الواسعة فاستفادتها من هذا المصدر محدودة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق تغذية خزانات المياه الجوفية العميقة التي تعتمد عليها هذه المزارع.

ب- **مياه الصرف الصحي المنقاة:** وينحصر هذا المصدر بالمياه المعالجة من محطة تنقية مياه الصرف الصحي لمدينة الرياض. وتستفيد منه مزارع وحقول النخيل والأشجار في المناطق الزراعية التقليدية القريبة من العاصمة كالدرعية وعرقة والعمارية والعيينة والحائر وديراب، وقد بلغ إجمالي عدد المزارع المستفيدة من هذا المصدر في عام ١٩٩٤م زهاء ٤٢٨ مزرعة، وبلغت المساحة المروية ٩٠٢٢ هكتار.(١)

ج- **المياه الجوفية الضحلة:** ويقصد بها المياه القريبة من سطح الأرض المختزنة في الإرسابات الحديثة في قيعان الأودية والمنخفضات، والتي يمكن استغلالها عن طريق الآبار قليلة العمق. وقد كان هذا المصدر هو المصدر الرئيس لمياه الري الذي اعتمدت عليه الزراعة في منطقة الرياض وغيرها من مناطق المملكة الأخرى لقرون عديدة. ولا زال هذا المصدر يشكل المصدر الرئيس الذي تعتمد عليه المزارع التقليدية "القديمة" في سائر أنحاء المنطقة، كما أن بعض المزارع الحديثة، خاصة صغيرة الحجم، تعتمد هي الأخرى على هذا المصدر كلياً أو جزئياً.

د- **المياه الجوفية العميقة:** وهي المياه التي تختزنها عدد من الطبقات المائية العميقة والتي توجد على أعماق تتراوح بين ١٠٠ وأكثر من ١٠٠٠ متر من سطح الأرض. ويعد هذا المصدر أهم مصادر المياه في الوقت الحاضر على الإطلاق، بل يمكن القول أن توزيع المناطق الزراعية الحديثة ارتبط ارتباطاً وثيقاً بأماكن وجود وغنى هذه الطبقات المائية لكونها المصدر الوحيد القادر على تلبية الاحتياجات الضخمة من المياه التي تتطلبها الزراعة الحديثة الواسعة.

ويرتبط توزيع الطبقات الجوفية العميقة الحاملة للمياه في منطقة الرياض، وفي المملكة بشكل عام، بتركيبها الجيولوجي حيث تقسم المنطقة إلى قسمين رئيسين هما الدرع العربي والمنطقة الرسوبية "الرف العربي" (شكل: ٦-١-٩). وفي حين يتصف الدرع العربي بضآلة موارده المائية التي تقتصر على المياه

---

(١) إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٩٦م)، مرجع سابق، ص٣٦٧.

الجوفية الضحلة الموجودة في الإرسابات الحديثة والمنخفضات، فإن الجزء الرسوبي يحتوي بالإضافة إلى ذلك على عدد من الطبقات المائية العميقة التي تتميز بضخامة مخزونها وجودة نوعية مياهها. وفي حين لم يكن لهذا التقسيم أثر واضح على توزيع المزارع القديمة لكونها جميعها تعتمد بصورة أساسية على المياه الجوفية الضحلة المنتشرة في كافة أرجاء المنطقة، فإن التنمية الزراعية الحديثة قد تركزت بشكل رئيس في الجزء الرسوبي الذي يحتضن هذه الطبقات المائية العميقة.

وتبعاً لهذا التقسيم فإن الدرع العربي الذي يشغل الأجزاء الغربية من منطقة الرياض، ويشمل محافظة عفيف والأجزاء الغربية من محافظتي الدوادمي ووادي الدواسر والأجزاء الوسطى والغربية من محافظة القويعية لم يشهد وجوداً يذكر للمزارع الحديثة الواسعة نظراً لعجز موارده المائية عن تلبية احتياجاتها الضخمة من مياه الري، في حين تركزت التنمية الزراعية الحديثة حيث توجد هذه التكوينات في الأجزاء الأخرى من المنطقة. ويمكن حصر أهم التكوينات العميقة والمناطق المستفيدة منها كما يلي:[١]

أ- **تكوين ساق:** وهو من أهم التكوينات الغنية بالمياه في المملكة حيث تعتمد عليه بشكل رئيس الزراعة في القصيم وشرق حائل وتبوك وأجزاء من منطقة الجوف. أما في منطقة الرياض فيقتصر وجوده على أجزاء صغيرة حيث تعتمد عليه الزراعة بشكل رئيس في منطقة السر الزراعية التابعة لمحافظة الدوادمي، وفي أجزاء محدودة من محافظة القويعية.

ب- **تكوين الوجيد:** وهو مشابه للتكوين السابق من حيث العمر والتكوين ونوعية المياه الجيدة. وتعتمد الزراعة الحديثة في الأجزاء الجنوبية من محافظتي وادي الدواسر والسليل على هذا التكوين.

ج- **تكوين المنجور - ضرما:** وهما أهم الطبقات وأوسعها امتداداً داخل منطقة الرياض وخارجها. وتستفيد منهما المناطق الزراعية في سدير والوشم والخرج والأفلاج والسليل كما تعتمد عليهما مدينة الرياض في سد جزء من احتياجات سكانها ولذا فقد حظر الحفر فيها لغرض الزراعة في المناطق المحيطة بمدينة الرياض.

---

(١) وزارة الزراعة والمياه، (١٩٨٤م)، **أطلس المياه**، وزارة الزراعة والمياه، الرياض، ص ص٤٨-٦١.

عثمان، مصطفى نوري، (١٩٨٤م)، **الماء ومسيرة التنمية في المملكة العربية السعودية**، تهامة، جدة، ص ص٦٥-٨٣.

شكل (٦-١-٩) التقسيم الجيولوجي العام لمنطقة الرياض وأثره على توزيع الطبقات العميقة الرئيسية الحاملة للمياه

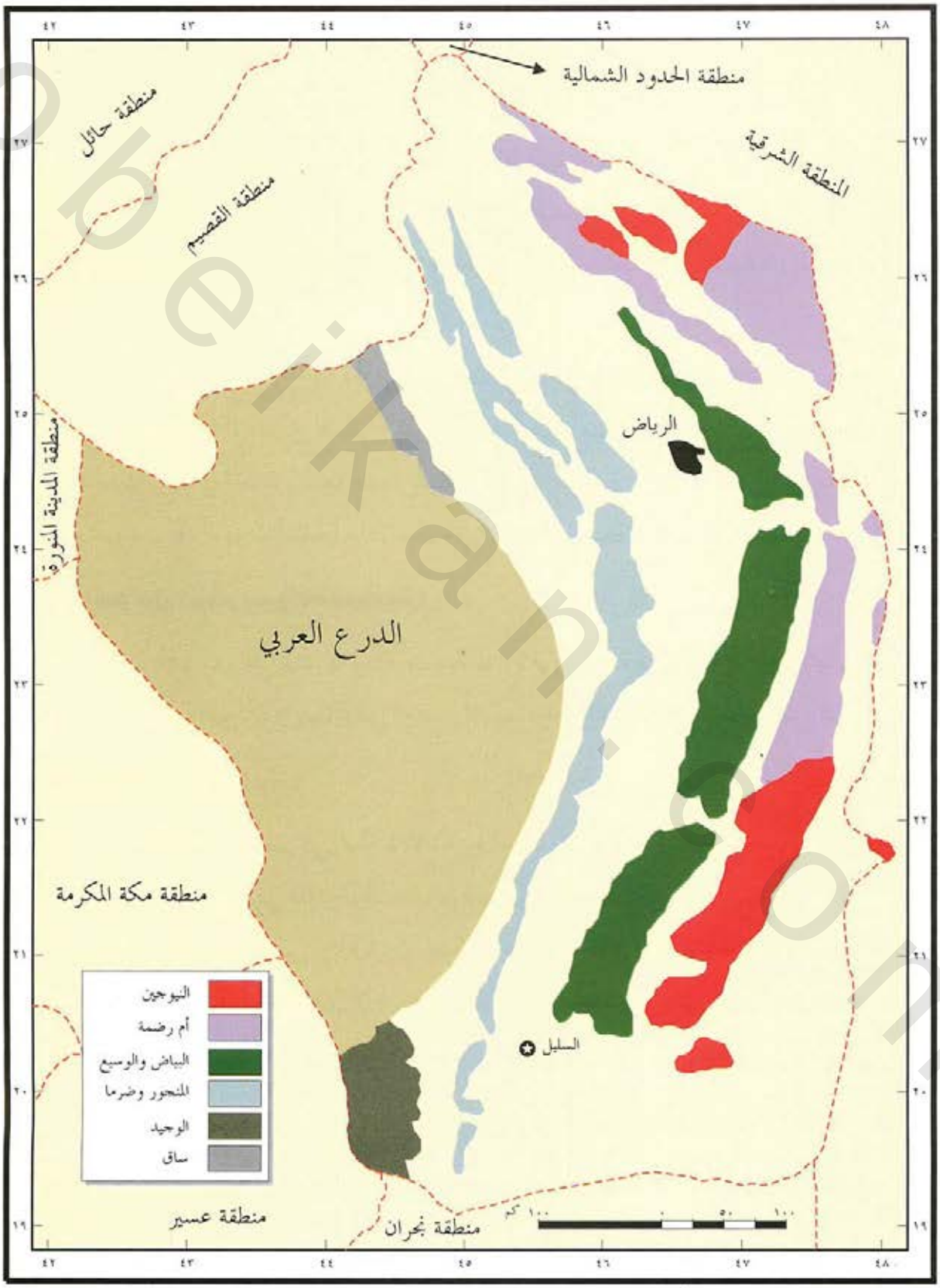

المصدر: وزارة الزراعة و المياه ، (١٩٨٤)، **أطلس المياه** ، وزارة الزراعة والمياه ، الرياض، ص ٤٨.

د- **تكوين الوسيع:** وتستفيد منه بعض المناطق الزراعية في الأفلاج وجنوبي منطقة الخرج.

هـ- **تكوين البياض:** وهو من أهم الطبقات المائية في الأجزاء الجنوبية من منطقة الرياض حيث تستفيد منه المناطق الزراعية في الخرج والأفلاج وحوطة بني تميم.

و- وإلى جانب هذه التكوينات الرئيسة هناك عدد من الطبقات الأقل أهمية وامتداداً كتكوين مرات الذي تستفيد منه منطقة الوشم، وتكوين الجبيلة الذي تستفيد منه المناطق الزراعية في الجبيلة والعمارية والصفرات وحوطة بني تميم، وتكوين الجلة في القويعية والعمارية والثمامة والمحمل، وتكوين العرب في الخرج، وغيرها.

وباختصار فإن التنمية الزراعية الحديثة في منطقة الرياض قد ارتبطت بشكل وثيق بتوزيع مواردها المائية العميقة أكثر من أي عامل طبيعي آخر. ولذلك نجد أن منطقة الدرع العربي لم تحظ بتوطن يذكر للزراعة الحديثة رغم أن أجزاء واسعة منها تربتها صالحة للزراعة، في حين أن مناطق أقل ملاءمة للزراعة في الجزء الرسوبي قد شهدت امتداداً هائلاً للمناطق الزراعية بسبب وفرة مواردها المائية.

ثالثاً: العوامل البشرية والاقتصادية:

يمكن حصر أهم العوامل البشرية والاقتصادية المؤثرة في الزراعة في منطقة الرياض تحت مجموعتين من العوامل: أولهما السكان والعمالة الزراعية، وثانيهما برامج الدولة التشجيعية للقطاع الزراعي:

١- السكان والعمالة الزراعية:

بلغ سكان منطقة الرياض في عام ١٩٧٤م زهاء ١,٢٥٩,٠٠٠ نسمة وهو ما يعادل حوالي ١٨,٨٪ من سكان المملكة في ذلك الوقت البالغ عددهم حوالي سبعة ملايين نسمة، منهم ٣٠٠٠٠٠ تقريباً من البادية التي تعيش على الحدود بين المملكة والدول الأخرى ومن السعوديين الذين يعيشون في الخارج. وكانت نسبة السعوديين لإجمالي السكان في منطقة الرياض وفي المملكة تبلغ ٨٨,٦، و٨٨,٢٪ على التوالي.[1]

---

(١) قسم الجغرافيا، (١٩٨١م)، مرجع سابق، ص ص١١، ١٤، ٢١،

وقد تزايد سكان منطقة الرياض خلال العقدين التاليين زيادة كبيرة حيث بلغ عددهم عام ١٤١٣هـ (١٩٩٢م) ٣,٨٣١,٠٠٠ نسمة، كما ارتفعت نسبتهم لتبلغ ٢٢,٦٪ من إجمالي سكان المملكة. ورغم أن نسبة كبيرة من هذا التزايد كانت من السكان السعوديين سواء عن طريق الزيادة الطبيعية لسكان المدينة أو للهجرة الداخلية من مناطق المملكة الأخرى إلى المنطقة، خاصة نحو مدينة الرياض، فإن مما يلفت النظر الزيادة الكبيرة للسكان الوافدين حيث ارتفعت نسبتهم إلى ٣٢,٨٪[١] من إجمالي سكان المنطقة في حين لم يزيدوا عن ١١,٤٪ عام ١٩٧٤م. ومن الواضح أن هذه الزيادة الكبيرة للسكان الوافدين قد اقتضتها الحاجة للقوى العاملة للعمل في مختلف الأنشطة الاقتصادية المتنامية، كالصناعة والتجارة والبناء والتشييد والزراعة والنقل وغيرها.

ومن التغيرات الواضحة في تركيب وتوزيع سكان منطقة الرياض خلال العقدين المذكورين التزايد الهائل لسكان مدينة الرياض حيث بلغ سكانها عام ١٩٩٢م حوالي ٢,٧٧٦,٠٠٠ نسمة في حين كانت أعدادهم عام ١٩٧٤م لا تتجاوز ٦٦٥٥٠٠ نسمة.[٢] وتبعاً لذلك فقد زاد نصيب سكان المدينة من إجمالي سكان المنطقة من ٥٢,٩٪ عام ١٩٧٤م إلى ٧٢,٥٪ عام ١٩٩٢م. ويتوزع باقي سكان المنطقة في عام ١٩٩٢م بنسب متفاوتة بين محافظات المنطقة، تتصدرها محافظة الخرج (٦,٤٪) ثم محافظة الدوادمي (٤,٣٪) فالمجمعة (٢,٥٪) فالقويعية (٢,٣٪) ثم وادي الدواسر (٢٪). أما المحافظات التي تتراوح نسب سكانها بين ١-٢٪ من سكان المنطقة فتشمل عفيف والأفلاج والزلفي والدرعية. وتتراوح نسب سكان خمس محافظات أخرى هي حوطة بني تميم والسليل وشقراء والمزاحمية ورماح ما بين ١,٠-٠,٥٪ من إجمالي سكان منطقة الرياض في حين تندرج بقية المحافظات في فئة أقل من ٠,٥٪ من سكان المنطقة.[٣]

---

(١) مصلحة الإحصاءات العامة، (د. ت)، **النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن لعام ١٤١٣هـ**، وزارة التخطيط، الرياض، ص ص٤-٦.

(٢) قسم الجغرافيا، (١٩٨١م)، مرجع سابق، ص ص١١، ١٤، ٢١.

مصلحة الإحصاءات العامة، (د. ت)، مرجع سابق، ص ص٤-٦.

(٣) انظر الفصل الأول **«سكان منطقة الرياض»** في الجزء الخامس.

إن أثر هذا النمط من التوزيع السكاني في منطقة الرياض على الزراعة يمكن تلمسه على الأقل من جانبين رئيسين أحدهما متعلق بأهمية مدينة الرياض كسوق استيعابي لمنتجات إقليمها الزراعي الذي يمتد ليس فقط داخل منطقة الرياض الإدارية بل يتجاوزها نحو سائر المناطق الإدارية الأخرى، ثم العلاقة بين السكان والعمالة الزراعية. ففيما يتعلق بالنقطة الأولى فلا شك أن الثقل السكاني لمدينة الرياض داخل إقليمها الإداري بشكل خاص والمملكة بشكل عام جعل منها السوق الرئيس الذي تتجه إليه المنتجات الزراعية من محافظات المنطقة والمناطق الإدارية المجاورة. هذا إضافة إلى الدور الهام الذي تؤديه هذه المدينة بالنسبة لإقليمها الزراعي الواسع كمركز خدمات تعبر منه معظم ما يحتاجه مزارعو المنطقة من المعدات والبذور والأسمدة وسائر متطلبات الزراعة.

وبناءً على هذا الدور المزدوج الذي تؤديه الرياض بالنسبة لإقليمها الزراعي تبرز أهمية ربط هذه المدينة بمحافظات المنطقة والمناطق المجاورة بطرق نقل ومواصلات مناسبة. والواقع أن مدينة الرياض، قلب المنطقة والمملكة النابض ترتبط بسائر أرجاء منطقتها الإدارية والمناطق الأخرى من المملكة بشبكة هائلة من الطرق المزدوجة والعادية التي سهلت حركة النقل من المدينة وإليها وجعلت نقل البضائع بينها وبين هذه المناطق تسير بكل سهولة. ومن أهم هذه الطرق طريق الرياض - الحجاز السريع الذي يربط المدينة مع المحافظات الغربية وعبرها بالمناطق الغربية والجنوبية من المملكة. ومن الطرق السريعة طريق الرياض - المنطقة الشرقية الذي يربط الرياض بمحافظة الأحساء ثم بمدن الساحل الشرقي للمملكة، وطريق الرياض - سدير القصيم الذي يربط الرياض بهذه المناطق وعبرها بالأقاليم الشمالية من المملكة. ويتجه من الرياض جنوباً طريق الرياض - الخرج السريع الذي يربط الرياض بهذه المنطقة الزراعية الهامة ومنها يمتد طريق أخرى تصل للمحافظات الجنوبية (الحريق، الحوطة، الأفلاج، السليل، وادي الدواسر) وهناك خطة لتحويل هذا الطريق إلى طريق سريع لتسهيل الحركة بين هذه المحافظات ومدينة الرياض.

أما النوع الثاني من الطرق فهي الطرق العادية مزدوجة الاتجاه، وأهمها طريق الرياض - الحجاز القديم الذي يربط مدينة الرياض بمحافظات ضرما والوشم والدوادمي وعفيف، كما تتفرع منه طريق أخرى تصل إلى منطقة السر الزراعية وعبرها إلى منطقة القصيم. ومن هذه الطرق طريق الرياض - سدير - القصيم القديم الذي يمر بالعديد من المدن في منطقة سدير قبل أن يصل إلى القصيم، كما تتفرع

منه طريق أخرى تمر عبر حريملاء ورغبة والقصب لتتصل مع الطريق السابقة في مدينة شقراء حاضرة الوشم. وتتفرع من جميع هذه الطرق طرق ثانوية أخرى تربطها ببعض القرى والهجر والمناطق النائية وتسهل الحركة منها وإليها.

وبالإضافة إلى هذه الطرق تزخر منطقة الرياض كغيرها من مناطق المملكة الأخرى بعدد وافر من الطرق الزراعية التي تربط المناطق الزراعية غير المخدومة بالطرق السابقة بالطرق السريعة والمزدوجة وعبرها إلى المدن الرئيسة. وقد بلغ إجمالي أطوال هذه الطرق في منطقة الرياض حتى عام ١٩٩٤م حوالي ٩٤٥٠ كم، وهي تشكل زهاء ٩,٩٪ من أطوال هذه الطرق بالمملكة.(١)

أما النقطة الثانية من تأثير السكان على الزراعة فتتعلق بالقوى العاملة الإجمالية والقوى العاملة في قطاع الزراعة بوجه خاص. ويبين جدول (٦-١-١٣) أهم التغيرات التي حدثت على هيكل القوى العاملة بين عامي ١٩٧٤م و١٩٩٢م. ومنه يمكن استنتاج ما يلي:

أ- الزيادة الكبيرة في إجمالي القوى العاملة خلال هذه الفترة حيث زادت أعدادهم في منطقة الرياض من ٣٣٥٠٠٠ عامل عام ١٩٧٤م إلى زهاء ١,٣ مليون عامل عام ١٩٩٢. أما على مستوى المملكة فقد تزايدوا من ١,٧ مليون إلى ٤,٩ مليون عامل في العامين المذكورين على التوالي.

---

(١) مصلحة الإحصاءات العامة، (١٩٩٥م)، **الكتاب الإحصائي السنوي**، (٣١)، وزارة التخطيط، الرياض، ص٣١٣.

obeikan.com

جدول (٦-١-١٣) القوى العاملة الإجمالية والزراعية في المملكة ومنطقة الرياض في عامي ١٩٧٤-١٩٩٢م

البيـــان	منطقة الرياض		المملكـــة	
	١٩٧٤	١٩٩٢	١٩٧٤	١٩٩٢
القوى العاملة الإجمالية	٣٣٥,٣٨٨	١,٣٢٥,٢٤٣	١,٧٣٦,٠٤٥	٤,٩١٤,٤٠٨
القوى العاملة السعودية	٢٤٢,٤٨٢	٤٧٦,١٥٦	١,٣٢٦,٠٨١	١,٧٩٥,٢٢٢
٪ للقوى العاملة السعودية	٧٢,٣	٣٥,٩	٧٦,٤	٣٦,٥
إجمالي القوى العاملة الزراعية	٩٣,٥٨٠	٧٦,٧٤٤	٧١١,٩٧٩	٣٧٤,٤٨٤
٪ للعاملين في الزراعة	٢٧,٩	٥,٨	٤١,٠	٩,٦
العاملون في الزراعة:				
(١) السعوديون: عددهم	٨٦,٩٠٢	١٢,٧٧٢	٦٨٤,٢٧٩	١٤٢,٣٨٧
نسبتهم (٪)	٩٢,٩	١٦,٦	٩٦,٢	٣٨
(٢) الوافدون: عددهم	٦,٦٧٨	٦٣,٩٧٢	٢٧,٧٠٠	٢٣٢,٠٩٧
نسبتهم (٪)	٧,١	٨٣,٤	٣,٨	٦٢

المصادر: اعتماداً على بيانات أولية من المصـــادر التاليـــة:

مصلحة الإحصاءات العامة، (١٩٧٧م)، التعـــداد العـــام للســـكان، البيانـــات التفصيليـــة لمنطقـــة الريـــاض، ص٥٨.

مصلحة الإحصاءات العامة، (١٩٩٧م)، **النتائج التفصيلية للتعـــداد العـــام للســـكان والمســـاكن في المملكة لعـــام ١٤١٣هـــ (١٩٩٢م)**، ص ص١١٩-١٢١.

الربدي، محمد، (تحت النشر)، **الســـكان في المملكـــة العربيـــة الســـعودية**، الموســـوعة الجغرافيـــة للعالم الإسلامي، عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بـــن ســـعود الإســـلامية.

ب- رغم تزايد أعداد القوى العاملة السعودية إلا أن نسبتهم من إجمالي القوى العاملة قد هبطت هبوطاً ملحوظاً من ٣,٧٢ و٤,٧٦٪ عام ١٩٧٤م إلى ٩,٣٥ و٥,٣٦٪ عام ١٩٩٢م في منطقة الرياض والمملكة على التوالي. ويعود ذلك إلى الزيادة الضخمة في أعداد العمالة الوافدة التي استقدمت خلال هذه الفترة للعمل في مختلف القطاعات الاقتصادية، ومنها القطاع الزراعي.

ج- الهبوط الواضح في أعداد العاملين في القطاع الزراعي في منطقة الرياض والمملكة بشكل عام حيث تناقصت أعدادهم في الأولى من حوالي ٩٤٠٠٠ عامل عام ١٩٧٤م إلى ٧٧٠٠٠ عامل عام ١٩٩٢م، كما تناقصت أعدادهم على مستوى المملكة من زهاء ٧١٢٠٠٠ عامل إلى ٣٧٤٠٠٠ عامل في العامين المذكورين على التوالي. وقد صاحب هذا التراجع في أعداد القوى العاملة الزراعية تراجع أكبر في نسبتهم من إجمالي القوى العاملة حيث هبطت سبتهم في منطقة الرياض من ٢٨٪ عام ١٩٧٤م إلى ٨,٥٪ من إجمالي القوى العاملة عام ١٩٩٢م، كما هبطت نسبتهم على مستوى المملكة من ٤١٪ إلى ٦,٩٪ من إجمالي القوى العاملة في العامين المذكورين على التوالي. ويعود هذا التراجع في أعداد ونسب العاملين في القطاع الزراعي رغم الزيادة الكبيرة في أعداد المزارع والتوسع الهائل في الأراضي الزراعية لسببين رئيسين: أحدهما هو التوسع في استخدام الميكنة الزراعية في مختلف مراحل العملية الزراعية وهو ما خفف الاعتماد على الأيدي العاملة. أما الثاني فهو أن جزءاً من العاملين في القطاع الزراعي في عام ١٩٧٤م يمكن تصنيفهم ضمن العمالة الثانوية التي تقوم بأعمال محدودة ولفترة زمنية بسيطة بحكم أن الزراعة في ذلك العهد كانت تشكل المهنة الرئيسة لسكان المملكة والمشغل الرئيس للقوى العاملة حيث لا يجد الكثيرون فرص عمل أخرى. أما في عام ١٩٩٢م فقد أصبح جميع العاملين في الزراعة تقريباً من العمالة المحترفة للعمل الزراعي والتي تعمل طوال اليوم بكامل طاقتها.

د- حدث تحول كبير في هيكل العمالة الزراعية خلال هذه الفترة فبينما كانت العمالة السعودية تشكل زهاء ٩٣٪ من إجمالي القوى العاملة الزراعية في منطقة الرياض عام ١٩٧٤م انخفضت نسبتهم إلى ١٦,٦٪ فقط عام ١٩٩٢م. كما انخفضت نسبتهم على مستوى المملكة من ٩٦٪ إلى ٣٨٪ في العامين المذكورين على التوالي. ويعود هذا الهبوط الواضح إلى أن القطاع الزراعي كان هو المشغل الرئيس للأيدي العاملة السعودية في عام ١٩٧٤م حيث كان يستوعب حوالي ٥١,٦٪ من إجمالي

القوى العاملة السعودية على مستوى المملكة و٨ , ٣٥٪ في منطقة الرياض، ولكن الأمر قد تغير بشكل واضح بعد التوسع الهائل في القطاعات الاقتصادية الأخرى وزيادة الفرص الوظيفية في القطاع الحكومي خلال العقدين التاليين فلم يعد القطاع الزراعي يستوعب سوى ٩ , ٧٪ من القوى العاملة السعودية في المملكة، وحوالي ٧ , ٢٪ فقط من هذه القوى في منطقة الرياض. ولا غرو أن تكون منطقة الرياض أكثر تأثراً من المناطق الأخرى بحكم أن جل سكانها (٥ , ٧٢٪) يسكنون مدينة الرياض وجميعهم تقريباً لا يمتهنون العمل الزراعي.

٢- البرامج الحكومية الداعمة للزراعة:

تعد السياسة الحكومية نحو القطاع الزراعي أهم الركائز التي قامت عليها التنمية الزراعية الحديثة، حيث تبنت الدولة منذ تأسيسها على يد الملك عبدالعزيز -رحمه الله- وخاصة منذ بداية خطة التنمية الأولى عام ١٩٧٠م مجموعة من البرامج التشجيعية الداعمة لهذا القطاع كان لها الدور الأكبر فيما وصل إليه الإنتاج الزراعي من تحسن كبير كماً ونوعاً حتى غدت المملكة اليوم مكتفية ذاتياً من معظم المنتجات الزراعية. ويمكن حصر أهم البرامج الحكومية الداعمة للقطاع الزراعي فيما يلي:

أ- برنامج توزيع الأراضي البور:

يعد هذا البرنامج واحداً من البرامج الرئيسة التي ارتكزت عليها التنمية الزراعية الحديثة منذ إقراره بمرسوم ملكي في ٦/ ٧/ ١٣٨٨هـ. ويقضي هذا النظام بأن جميع الأراضي غير المملوكة للأفراد أو الشركات أو الجمعيات وغير الموقوفة تصبح ملكاً للدولة وتتولى وزارة الزراعة والمياه توزيعها على من يطلبها من المواطنين متى ما كانت الأرض صالحة للزراعة وتتوفر لها موارد مياه كافية. وتبلغ مساحة الأرض التي تمنح للأفراد طبقاً لهذا النظام ما بين ٥-١٠ هكتارات وقد تصل إلى ٢٠ هكتار في المناطق ذات الموارد الزراعية الكبيرة.[١] أما المشاريع الزراعية فيمكن أن تصل المساحة الممنوحة إلى ٢٠٠ هكتار للمشروع الواحد كحد أقصى،[٢] كما تصل المساحة الممنوحة للشركات الزراعية إلى ٤٠٠ هكتار للشركة الواحدة، قد تزيد في الحالات التي يثبت بعد مسح الأراضي وتحديدها وجود مساحات كبيرة

---

(١) وزارة الزراعة والمياه، (١٣٩٥هـ)، **اللائحة التنفيذية لنظام توزيع الأراضي البور**، وزارة الزراعة والمياه، الرياض، ص ص٢-٨.

(٢) العمار، عبدالعزيز، (١٩٨٥م)، مرجع سابق، ص٩٨.

من الأراضي يتوفر لها عامل الجدوى الاقتصادية.[١]

ويبين جدول (٦-١-١٤) أن عدد المستفيدين من هذا البرنامج على مستوى المملكة قد تجاوز ١٠٥٠٠٠ مستفيد، من الأفراد والمشاريع والشركات الزراعية، كما بلغت المساحة الموزعة حتى نهاية عام ١٤١٦هـ أكثر من ٢,٧ مليون هكتار مما كان له دور كبير في زيادة الرقعة الزراعية في المملكة حيث تشكل هذه المساحة حوالي ٦٠٪ من إجمالي مساحة الحيازات في المملكة لعام ١٩٩٥م.[٢] وتأتي منطقة الرياض في صدارة مناطق المملكة التي استفادت من هذا البرنامج، نظراً لضخامة مساحتها ومواردها الزراعية وحجم سكانها، حيث استحوذت على زهاء ٣٣,٦٪ من إجمالي المستفيدين و ٣٦,٦٪ من إجمالي المساحة الموزعة. وتختص منطقة الرياض بحوالي ٣٢٪ من الأفراد المستفيدين، و٤٢٪ من المشاريع الزراعية و١٥٪ من الشركات المستفيدة من هذا البرنامج. وتتضح أهمية الدور الذي قام به هذا البرنامج في التنمية الزراعية في منطقة الرياض إذا علمنا أن هذه المساحات تبلغ حوالي ٤٢٪ من إجمالي الحيازات في المنطقة عام ١٩٩٥م.[٣]

ب- الائتمان الزراعي:

تولى البنك الزراعي العربي السعودي منذ إنشائه عام ١٣٨٢هـ مهمة تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية للمزارعين للمساعدة في تحفيز التنمية الزراعية وتشجيعها. وقد بدأ نشاطه الفعلي بتوقيع أول اتفاقية قرض بتاريخ ١/ ٩/ ١٣٨٤هـ،[٤] وهو اليوم يقدم خدماته المختلفة عبر مركزه الرئيس في الرياض وعبر ثلاثة عشر فرعاً رئيساً منتشرة في مختلف أرجاء المملكة. ويرتبط بهذه الفروع زهاء ٥٨ مكتباً فرعياً منتشرة في جميع المناطق الزراعية. وتخدم منطقة الرياض عبر فرعين رئيسين في كل من الرياض والخرج ويرتبط بهما أحد عشر مكتباً فرعياً في كل من الزلفي والمجمعة والدوادمي والقويعية وشقراء ونفي

---

(١) وزارة الزراعة والمياه، (١٣٩٥هـ)، مرجع سابق، ص١٠.

(٢) راجع جدول (٦-١-١٠).

(٣) راجع جدول (٦-١-١٠).

(٤) البنك الزراعي السعودي، (د. ت)، **البنك الزراعي في عشرين عاماً**، المركز الرئيسي، الرياض، ص١٥.

وساجر وترتبط بالمكتب الرئيس بالرياض، في حين تتبع مكاتب الدلم والأفلاج وحوطة بني تميم ووادي الدواسر للمكتب الرئيس في الخرج.[١]

وتندرج القروض التي يقدمها البنك تحت فئتين رئيستين: أحدهما القروض القصيرة الأجل وهي التي تسدد خلال اثني عشر شهراً وتختص بالمتطلبات الموسمية كالبذور والأسمدة وإصلاح الآليات الزراعية وأجور العمال ونحوها. أما النوع الثاني من القروض فهي القروض متوسطة الأجل التي تسدد خلال عشر سنوات وهي أكثر أهمية من الأولى حيث تشمل معظم مستلزمات العمليات الزراعية كحفر الآبار وتأمين المكائن والمضخات وأجهزة الري الحديثة، والآليات الزراعية المختلفة كالجرارات

جدول (٦-١-١٤) إجمالي عدد المستفيدين، وحجم الأراضي الموزعة ضمن برنامج توزيع الأراضي البور منذ عام ١٣٩٠هـ إلى نهاية عام ١٤١٦هـ (المساحة بالهكتار)

نوع الاستثمار	إجمالي المملكة		منطقة الرياض			
	العدد	المساحة	العدد	٪ من المملكة	المساحة	٪ من المملكة
التوزيع الفردي	٨٨,٤٠٤	٥٧٠,٣٠٠	٢٨,٢٢٨	٣١,٩	١٤٥,١٢٨	٢٥,٤
المشاريع الزراعية	١٦,٧٢٤	١,٨٨١,٧٧٨	٧,٠٧٦	٤٢,٣	٨٣٧,٦٧١	٤٤,٥
الشركات الزراعية	٤١	٢٧٤,١٢٩	٦	١٤,٦	١٤,٨٢٧	٥,٤
الإجمالي	**١٠٥,١٦٩**	**٢,٧٢٦,٢٠٧**	**٣٥,٣٧٠**	**٣٣,٦**	**٩٩٧,٦٢٦**	**٣٦,٦**

المصدر: اعتماداً على بيانات أولية مصدرها:
إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٩٧م)، بيانات غير منشورة من الحاسب الآلي، مستقاة من بيانات إدارة استثمار الأراضي، وزارة الزراعة والمياه.

(١) البنك الزراعي السعودي، (١٤١٦هـ)، **التقرير السنوي**، (٣٢)، المركز الرئيسي، الرياض، ٣٢، ص١١.

والحصادات وكافة مستلزماتها. كما يدخل ضمن هذا النوع من القروض متطلبات المشاريع الزراعية المختلفة سواء كانت نباتية أو حيوانية كمشاريع القمح والأعلاف وزراعة الخضراوات في البيوت المحمية وزراعة الفواكه والنخيل، ومشاريع الألبان وتربية الدواجن وتربية النحل والأسماك وغيرها.[١]

وتعد القروض التي يقدمها البنك اللبنة الثانية التي بنيت عليها التنمية الزراعية الحديثة بعد برنامج توزيع الأراضي البور حيث بلغ إجمالي القروض التي قدمها البنك منذ إنشائه وحتى نهاية عام ١٤١٥/ ١٤١٦هـ (١٩٩٥م) زهاء ٣٦٩٠٠٠ قرض منها حوالي ٧٢٠٠٠ قرض أو ما يعادل زهاء ٢٠٪ في منطقة الرياض، (جدول: ٦-١-١٥). كما بلغت القيمة الإجمالية لهذه القروض على مستوى المملكة خلال نفس الفترة حوالي ٢٨,٥١٧ مليون ريال، منها ٩,٤٠٢ مليون ريال أو ما يعادل حوالي ٣٣٪ من إجمالي قيمة هذه القروض قدمت لمزارعي منطقة الرياض، وهو مؤشر آخر على حجم التنمية الزراعية الذي شهدته هذه المنطقة. وتندرج معظم القروض تحت فئة القروض متوسطة الأجل حيث يشير الجدول السابق إلى أن ٨٥٪ من العدد الإجمالي للقروض على مستوى المملكة و٨١٪ على مستوى منطقة الرياض توجد في هذه الفئة. أما من ناحية قيمة القروض فتصل مبالغ القروض متوسطة الأجل إلى ٩٩٪ من قيمة القروض الإجمالية في منطقة الرياض وفي المملكة على حد سواء.

وقد تأثرت حركة الإقراض الزراعي بمسيرة التنمية التي شهدتها المملكة، ففي حين قدم البنك في عام ١٣٨٤-١٣٨٥هـ (١٩٦٤م) ٦٤٥ قرضاً نمت أعداد هذه القروض بشكل تدريجي لتبلغ ذروتها مع بداية خطة التنمية الثالثة حيث بلغت القروض في عام ١٤٠٠-١٤٠١هـ (١٩٨٠م) زهاء ٤٥١٢٨ قرضاً منها حوالي ٣٦٠٠٠ من القروض متوسطة الأجل.[٢] ونظراً لأن معظم المزارع الحديثة قد استكملت احتياجاتها من الآليات الزراعية، ولكون حركة نمو المزارع بدأت بالتباطؤ التدريجي منذ منتصف خطة التنمية الثالثة فقد تبعها هبوط واضح أيضاً في حركة الإقراض الزراعي من حوالي ٣٩٠٠٠ قرض عام ١٤٠٢-١٤٠٣هـ (١٩٨٢م) إلى ٢٤٠٠٠ قرض في العام التالي ثم إلى ١٥٠٠٠ قرض عام ١٤٠٤-١٤٠٥هـ (١٩٨٤م) وكانت نسبة التراجع في حركة الإقراض أكثر وضوحاً في العقد التالي

(١) البنك الزراعي، (د. ت)، مرجع سابق، ص ص١٥، ٣٣، ٤٣.

(٢) البنك الزراعي، (١٤١٦هـ)، مرجع سابق، ص٣٦.

حيث وصلت إلى زهاء ٤١٠٠ قرض عام ١٤١٠-١٤١١هـ (١٩٩٠م) ثم إلى ٢٦٤٢ قرضاً عام ١٤١٥-١٤١٦هـ (١٩٩٥م). وقد كانت حركة التراجع محسوسة بشكل أوضح بالنسبة لحركة القروض القصيرة حيث انخفضت أعدادها من ٩٣١٠ قروض عام ١٤٠٠-١٤٠١هـ (١٩٨٠م) إلى ٧١ قرضاً فقط عام ١٤١٥-١٤١٦هـ،[1] وهو مؤشر على تحسن الأوضاع الاقتصادية للمزارعين حيث أصبح بإمكانهم تأمين احتياجاتهم من المتطلبات الموسمية من موادهم الذاتية.

جدول (٦-١-١٥) إجمالي عدد القروض الزراعية وقيمتها من عام ١٣٨٤/ ١٣٨٥هـ - ١٤١٥/ ١٤١٦هـ (١٩٩٤-١٩٩٥م) (القيمة ألف ريال)

نوع القرض	إجمالي المملكة		منطقة الرياض			
	العدد	القيمة	العدد	٪ من المملكة	القيمة	٪ من المملكة
قروض قصيرة	٥٧,١٥٨	٢٨٥,٨٥٨	١٣,٤٢٢	٢٣,٥	٨٧,٩٥٧	٣٠,٨
قروض متوسطة	٣١١,٧٥٤	٢٨,٢٣١,٤٣٢	٥٨,٣٥٤	١٨,٨	٩,٣١٤,٠٦٠	٣٣,٠
إجمالي القروض	٣٦٨,٩١٢	٢٨,٥١٧,٢٩٠	٧١,٧٧٥	١٩,٤	٩,٤٠٢,٠١٧	٣٣

المصادر: مجمعة من بيانات أولية من المصادر التالية:

البنك الزراعي، (د. ت)، **البنك الزراعي في عشرين عاماً**، ص٣٥-٣٨.

البنك الزراعي، (١٤٠٥هـ)، **التقرير السنوي**، ٢١، ص٢٨.

البنك الزراعي، (١٤٠٦هـ)، **التقرير السنوي**، ٢٢، ص٣٢.

البنك الزراعي، (١٤١٤هـ)، **التقرير السنوي**، ٣٠، ص٣٥.

البنك الزراعي، (١٤١٥هـ)، **التقرير السنوي**، ٣١، ص٣٥.

البنك الزراعي، (١٤١٦هـ)، **التقرير السنوي**، ٣٢، ص٣٥.

مصلحة الإحصاءات العامة، (١٩٩٠م)، **الكتاب الإحصائي السنوي**، العدد ٢٦، ص٥٥٧.

مصلحة الإحصاءات العامة، (١٩٩٣م)، **الكتاب الإحصائي السنوي**، العدد ٢٩، ص٣٦٥.

---

(١) المرجع السابق، ص٣٦.

ج- الإعانات الزراعية:

تعد الإعانات الممنوحة للمزارعين من قبل الدولة رافداً من روافد تكوين رأس المال الزراعي، وتهدف إلى تخفيض النفقات الزراعية اللازمة للإنتاج وتشجيع المزارعين على الاستثمار في هذا القطاع وعلى التحول من أساليب الزراعة التقليدية إلى الأساليب الحديثة. ويتولى تقديم الإعانات الزراعية كل من البنك الزراعي ووزارة الزراعة والمياه، كل في مجال اختصاصه. ففي حين يتولى البنك تقديم الإعانات المعينة على الإنتاج، تركز وزارة الزراعة والمياه عبر مديرياتها وفروعها المنتشرة في مختلف مناطق المملكة على إعانات الإنتاج نفسه.

فمنذ عام ٩٣/ ١٣٩٤هـ أنيط بالبنك الزراعي، إلى جانب نشاطه الرئيس المتمثل في تقديم القروض الزراعية، صرف مجموعة من الإعانات الزراعية التي تشمل ٤٥٪ من ثمن الآلات الزراعية كالحراثات وملحقاتها وآلات التسوية وآلات الحصاد والدراس والتذرية، و٥٠٪ من ثمن المكائن والمضخات، و٥٠٪ من تكلفة الأعلاف المركزة للدواجن والحيوانات الأخرى، و٣٠٪ من تكلفة معدات وآلات تربية الدواجن ومعدات إنتاج الألبان وتصنيعها، إضافة إلى تحمل كافة تكاليف نقل الأبقار المستوردة الخاصة بمشاريع الألبان.[١] وقد بلغ مجموع ما صرفه البنك من إعانات حتى نهاية عام ١٥/ ١٤١٦هـ (١٩٩٥م) زهاء ١٠٣٧٢ مليون ريال. ونظراً للأهمية الكبرى للمكائن والمضخات والآليات الزراعية فقد بلغت إعاناتها زهاء ٧١٤٤ مليون ريال أو ما يعادل حوالي ٦٩٪ من إجمالي الإعانات، في حين بلغ إجمالي إعانات الأعلاف المركزة ٢٩٠٦ مليون ريال أو ما يعادل ٢٨٪ من إجمالي الإعانات.[٢]

إما الإعانات المقدمة عن طريق وزارة الزراعة والمياه فتشمل إعانة إنتاج الحبوب بواقع ٢٥ هللة لكل كيلو جرام من القمح والذرة، و٣٠ هللة لكل كيلو جرام من الأرز، و١٥ هللة لكل كيلو جرام من الشعير والدخن، وإعانة التمور بواقع ٢٥ هللة لكل كيلو جرام، و٥٠ ريالاً لكل فسيلة نخيل مغروسة على ألا يقل عددها عن ٣٠ فسيلة.[٣]

---

(١) البنك الزراعي، (د. ت)، مرجع سابق، ص٤٧-٥٤.

(٢) البنك الزراعي، (١٤١٦هـ)، مرجع سابق، ص٥٨.

(٣) وزارة الزراعة والمياه، (١٩٧٩م)، **الصحاري الخضر**، وزارة الزراعة والمياه، الرياض، ص٤٩-٥٠.

كما تصرف الوزارة إعانة نقدية لمربي الأغنام والإبل سواء في البادية أو المزارع بواقع ٢٠ ريالاً لكل رأس من الغنم في السنة على ألا يقل حجم القطيع عن ٤٠ رأساً، و٦٠ ريالاً لكل رأس من الإبل على أن يكون لدى المالك ٥ رؤوس على الأقل.

وقد بلغ إجمالي الإعانات التي قدمتها وزارة الزراعة والمياه للمزارعين خلال الفترة ١٤٠٤-١٤١٥هـ حوالي ٤٨٩ مليون ريال، وكان نصيب مزارعي منطقة الرياض زهاء ٧٠ مليون ريال أو ما يعادل ١٤,٣٪.[١]

د- مؤسسة الغلال ومطاحن الدقيق:

تعد المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق من المؤسسات الوطنية الرائدة التي كان لها دور ملموس في التنمية الزراعية الحديثة عن طريق تشجيعها للإنتاج الوطني من الحبوب الغذائية، حيث أنيط بها منذ إنشائها عام ١٣٩٧هـ شراء إنتاج المزارعين من الحبوب، وخاصة القمح والشعير بأسعار مجزية وإيجاد مخزون احتياطي منه لمواجهة الظروف الطارئة. كما جعل من اختصاصها تكوين صناعة متكاملة للغلال وإنتاج الدقيق وتصنيع علف الحيوان، وتسويق ما يزيد عن طاقتها من الحبوب أو من المنتجات الأخرى داخل المملكة وخارجها.[٢]

وقد بدأت صوامع الغلال بتشغيل أول فرع لها في مدينة الرياض في عام ١٣٩٧هـ بطاقة محدودة لم تتجاوز ٤٠ ألف طن، ثم توسعت في إنشاء فروع جديدة حتى بلغت عشرة فروع منتشرة في أهم المناطق الزراعية في المملكة. وقد زادت الطاقة الاستيعابية لهذه الصوامع لتبلغ حوالي ٢,٤ مليون طن عام ١٤٠٩/ ١٤١٠هـ وظلت كذلك حتى عام ١٥/ ١٤١٦هـ. وقد ارتفعت طاقة مطاحن الدقيق لتصل إلى (٥٤٠٠) طن يومياً، بعد أن كانت (٢٧٠) طناً فقط عام ١٣٩٧/ ١٣٩٨هـ.[٣] ونتيجة لأهمية منطقة الرياض في إنتاج الحبوب فقد استحوذت على ثلاثة فروع للصوامع في كل من الرياض والخرج ووادي الدواسر. وقد بلغت طاقتها التخزينية مجتمعة في عام ١٥/ ١٤١٦هـ حوالي ١,٢ مليون طن أو ما

---

(١) إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٩٦م)، مرجع سابق، ص٢٩٠.

(٢) المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق، (١٤١١هـ)، **التقرير السنوي**، مؤسسة الصوامع، الرياض، صفحات متعددة.

(٣) وزارة التخطيط، (١٩٩٦م)، **منجزات خطط التنمية**، وزارة التخطيط، الرياض، ص١٤٨.

يعادل ٥٢٪ من إجمالي الطاقة التخزينية للصوامع في المملكة.[١]

وقد تطورت كمية القمح المشتراة من الإنتاج المحلي بواسطة مؤسسة الغلال من حوالي ٣٣٠٠ طن فقط عام ٩٨/ ١٣٩٩هـ لتبلغ ذروتها في عام ١٤١٠/ ١٤١١هـ حيث بلغت زهاء ٣,٦ مليون طن، ثم بدأت بالانخفاض التدريجي، نتيجة لانخفاض إنتاج البلاد من هذه الغلة، لتبلغ ٢,٩ مليون طن عام ١٣/ ١٤١٤هـ[٢] و١,٦٥ مليون طن عام ١٤١٤/ ١٤١٥هـ ثم ٩٠٩ آلاف طن عام ١٥/ ١٤١٦هـ.[٣]

وتطبيقاً لسياسة تنويع المحصولات التي تبنتها وزارة الزراعة بوجه خاص منذ بداية خطة التنمية الرابعة فقد بدأت صوامع الغلال باستلام محصول الشعير منذ عام ١٤٠٧/ ١٤٠٨هـ حيث بلغت الكمية المستلمة منه في ذلك العام زهاء ٩٦ ألف طن. وتزايدت الكميات المستلمة لتبلغ زهاء ١,٨٢ مليون طن عام ١٤/ ١٤١٥هـ، منها حوالي ٤٩٣٠٠٠ طن،[٤] أو ما يعادل ٢٧٪ من إجمالي كمية الشعير المشتراة بواسطة الصوامع استلمت بواسطة الصوامع الثلاث الواقعة في منطقة الرياض.

وقد انعكست مجمل السياسات التي طبقتها مؤسسة الغلال منذ إنشائها في الزيادة الهائلة في إنتاج الحبوب الغذائية في المملكة، وبوجه خاص في منطقة الرياض، وهو ما جعل المملكة تصل ليس فقط إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي بل تصدر جزءاً كبيراً من إنتاجها إلى الخارج. وعلى سبيل المثال فقد بلغت كمية القمح المصدرة للأسواق العالمية حوالي ٢,٤ مليون طن في عام ١٤١٢/ ١٤١٣هـ، ومثلها تقريباً في العام الذي يليه.[٥]

هـ- الإرشاد والخدمات الزراعية:

تتولى وزارة الزراعة والمياه عبر أقسامها المتخصصة وعبر مديرياتها ومكاتبها المنتشرة في أنحاء المملكة تقديم مجموعة من الخدمات المتنوعة كمكافحة الآفات الزراعية وإرشاد المزارعين وتوجيههم، وتوزيع الشتلات والبذور المحسنة. فبالنسبة لمقاومة الآفات الزراعية تقوم فرق الوزارة بتشخيص الآفات

(١) إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٩٦م)، مرجع سابق، ص ص٣٠٠-٣٠١.

(٢) المرجع السابق، ص٣٠٣.

(٣) وزارة التخطيط، (١٩٩٦م)، مرجع سابق، ص١٤٨.

(٤) مصلحة الإحصاءات العامة، (١٩٩٥م)، مرجع سابق، ص٤٥٥.

(٥) إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٩٦م)، مرجع سابق، ص٣٠٦.

والقيام بأعمال المكافحة الفعلية بجميع متطلباتها من آلات ومعدات مكافحة ومبيدات وعمالة، خاصة عندما تشكل الآفة أو المرض خطراً كبيراً على الزراعة في المملكة، مثل سوسة النخيل الحمراء التي انتشرت في بعض المناطق في السنوات الأخيرة. ومن هذه الخدمات إرشاد المزارعين وتدريبهم على أساليب الزراعة الحديثة كالري والتسميد والتخلص من الأعشاب الضارة ونحوه. وتتم هذه الخدمات بطرق متعددة مثل إقامة حقول إرشادية في بعض المناطق الزراعية الهامة لتدريب مزارعي المنطقة على الأساليب الزراعية الحديثة، خاصة بالنسبة للمحصولات غير المألوفة لهم، كالبطاطس، أو عبر قيام المرشدين الزراعيين بجولات إرشادية على المزارع وإرشاد المزارعين وتدريبهم للقضاء على أي مشكلات طارئة، أو التوعية عن طريق وسائل الإعلام أو النشرات المتخصصة.[١] ومن هذه الخدمات توفير شتلات الخضار والفاكهة ذات النوعيات الجيدة وتوزيعها على المزارعين بأسعار رمزية.

وعلى سبيل المثال فقد بلغ إجمالي الحقول الإرشادية التي أقامتها الوزارة في مختلف مناطق المملكة خلال الفترة ١٤٠٢-١٤١٤هـ أكثر من ١٦٦٠٠ حقل، كما بلغ عدد الزيارات التي قام بها المرشدون الزراعيون للمزارعين في مزارعهم حوالي ٢٧٥٠٠٠ زيارة، وعقدوا أكثر من ٢٣٥٠٠ اجتماع مع المزارعين. كما تم توزيع زهاء ١,٧ مليون شتلة فاكهة و٦,١ مليون شتلة خضار، وعشرة آلاف خلية نحل على المزارعين في المملكة خلال الفترة نفسها.[٢]

وقد كان للخدمات الزراعية المتنوعة التي تقدمها وزارة الزراعة والمياه للمزارعين مجاناً أثر كبير في التنمية الزراعية الحديثة، خاصة أن التوسع الكبير في الأراضي المزروعة في العقود الأخيرة، والاستخدام المكثف لأساليب الزراعة الحديثة، وظهور بعض المشكلات التي لم تكن مألوفة للمزارعين من قبل، كبعض الآفات الزراعية والأعشاب الضارة، كل ذلك قد زاد من الحاجة لهذه الخدمات.

وباختصار فإن البرامج التشجيعية المتعددة السالفة الذكر، التي تبنتها الدولة وغيرها من البرامج والمشروعات والخدمات الأخرى التي تستفيد منها الزراعة في المملكة بشكل مباشر أو غير مباشر، كإنشاء السدود، وإمداد بعض المزارع بالمياه، وإنشاء الطرق وإقامة مشاريع الري والصرف، وتشجيع قيام شركات التسويق الزراعي، وتنمية الأيدي العاملة، كان لها الدور الأكبر في التنمية الزراعية الهائلة

---

(١) العمار، عبدالعزيز، (١٩٨٥م)، مرجع سابق، ص٩٠.

(٢) إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٩٦م)، مرجع سابق، ص٣١٧.

التي شهدتها منطقة الرياض، والمملكة بشكل عام خلال العقدين الماضيين. ولما كانت جميع هذه البرامج والخدمات مهيأة لكل من يريد الاستفادة منها من مزارعي المملكة في أي مكان فإن تفاوت حجم التنمية الزراعية من منطقة إلى أخرى، بل وداخل منطقة الرياض نفسها راجع في الأساس لتأثير عوامل أخرى أهمها توزيع وحجم الموارد المائية، ثم توزيع السكان والمراكز العمرانية والطرق والتفاوت في وفرة الموارد الأرضية.

obeikan.com

obeikan.com

المبحث الخامس

خصائص الزراعة والحيازات الزراعية الحديثة

تعرفنا في المباحث السابقة على بعض من خصائص الزراعة الحديثة في منطقة الرياض كنمو أعداد المزارع والأراضي الزراعية والمساحة المحصولية والتطور في تقنيات الزراعة وأساليبها. وسنحاول هنا أن نلقي مزيداً من الضوء على أهم ما تتميز به الزراعة الحديثة:

أولاً: حجم ووحدة الحيازة الزراعية:

إن من أهم خصائص الحيازات الزراعية الحديثة في منطقة الرياض تميزها بضخامة أحجامها مقارنة مع الحيازات الزراعية القديمة، بل مقارنة مع المزارع الحديثة في مناطق المملكة الأخرى. ويظهر ذلك بوضوح من مقارنة متوسط حجم الحيازة الزراعية حيث ازداد هذا المتوسط في منطقة الرياض من زهاء سبعة هكتارات عام ١٩٦٢م إلى ١٩ هكتار عام ١٩٧٤ ثم ٤٧ هكتار عام ١٩٨٢م و٧١ هكتار عام ١٩٨٨م وأخيراً ١١٥ هكتار عام ١٩٩٥م. أما على مستوى المملكة فقد كان متوسط حجم الحيازة الزراعية عشرة هكتارات عام ١٩٨٢ و١٣ هكتار تقريباً عام ١٩٨٨ و١٦ هكتار عام ١٩٩٥.[١] وهذا يعني أن متوسط حجم الحيازة الزراعية في منطقة الرياض يبلغ خمسة أضعاف مثيله في المملكة عام ١٩٨٢ وعشرة أضعافه عام ١٩٩٥م وهو مؤشر واضح على نمط الزراعة الحديثة في منطقة الرياض التي يغلب عليها المزارع والمشاريع الزراعية كبيرة الحجم.

أما النقطة الثانية الجديرة بالاهتمام فهي وحدة أو تفتت الحيازة الزراعية. وتشير البيانات المتوفرة (جدول: ٦-١-١٦-أ) إلى أنه في الوقت الذي ازدادت فيه أحجام المزارع فإن هناك اتجاهاً واضحاً نحو وحدة الحيازة الزراعية، أي تألفها في الغالب من قطعة زراعية واحدة متصلة لا تفصلها ملكيات أخرى أو مرافق عامة، خاصة في منطقة الرياض. ففي حين كان متوسط عدد القطع في الحيازة الواحدة على مستوى المملكة ٢,٧ قطعة عام ١٩٧٤ تضاءل إلى ١,٧ عام ١٩٨٢م، أما في منطقة الرياض فقد كان متوسط عدد القطع في الحيازة الواحدة ١,٢ و١,١ في العامين المذكورين على التوالي. ويزداد تفتت الحيازة بشكل واضح في المناطق الجنوبية الغربية من المملكة حيث كان متوسط عدد القطع في الحيازة

---

(١) راجع جدول (٦-١-١٠).

الزراعية الواحدة في عسير عام ١٩٧٤م حوالي ٥ , ٤ قطعة، وفي الباحة ٢ , ٤ قطعة وفي نجران ٨ , ٢ قطعة.(١)

جدول (٦-١-١٦-أ) تقسيم الحيازات في المملكة وفي منطقة الرياض تبعاً لتفتت الحيازة "عدد القطع" لعامي ١٩٧٤م، ١٩٨٢م (المساحة بالهكتار)

البيـــــــــان	إجمالي المملكة		منطقة الرياض	
	١٩٧٤	١٩٨٢	١٩٧٤	١٩٨٢
عدد الحيازات	١٨٠٦٧٠	٢١٢١٥٧	١٠٨٦٣	١٦٥٦٧
عدد القطع	٤٩١٦٦٥	٣٥٣٦٥٦	١٢٥٥٧	١٨٩٤٤
متوسط عدد القطع في الحيازة الواحدة	٢,٧	١,٧	١,٢	١,١
إجمالي مساحة الحيازات	١٢١٣٤٦٢	٢١٣٥٠٣٣	٢١٠٣٨٠	٧٧٣١٨٥
متوسط حجم الحيازة	٦,٧	١٠,١	١٩,٤	٤٦,٧

جدول (٦-١-١٦-ب) تقسيم الحيازات في المملكة وفي منطقة الرياض تبعاً لعدد القطع في الحيازة الواحدة لعامي ١٩٧٤م، ١٩٨٢م

تقسيم الحيازات حسب عدد القطع في الحيازة	إجمالي المملكة				منطقة الرياض			
	١٩٧٤		١٩٨٢		١٩٧٤		١٩٨٢	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
قطعة واحدة	٨٠٩٧٨	٤٤,٨	١٣٢٩٤٣	٦٢,٧	٩٦٩١	٨٩,٢	١٤٨٠٣	٨٩,٤
٢-٣ قطعة	٦١٠٣٥	٣٣,٨	٦١٦٤٩	٢٩,٠	١٠٦٠	٩,٨	١٦٢٦	٩,٨
٤ قطعة فأكثر	٣٧٩٧٩	٢١,٠	١٧٥٦٥	٨,٣	١٠١	٠,٩	١٣٨	٠,٨
غير مبين	٦٧٨	٠,٤	-	-	١١	٠,١	-	-

مصادر الجدولين: اعتماداً على بيانات أوليـــة مـــن:

وزارة الزراعة والمياه، (١٩٧٤م)، **نتائج التعـــداد الزراعـــي الشـــامل** لعـــام ٧٣-١٩٧٤م، ج١، ص ص٣-٤.

وزارة الزراعة والمياه، (١٩٨٢م)، **نتائج التعـــداد الزراعـــي الشـــامل** لعـــام ٨١-١٩٨٢م، ج١، ص٤٧.

(١) شعبة الإحصاء الزراعي، (١٩٧٤م)، **نتائج التعداد الزراعي الشامل لعام ٧٣/ ١٩٧٤م**، ج١، وزارة الزراعة والمياه، الرياض، ص٣.

ويظهر من بيانات جدول (٦-١-١٦-ب) أنه لم يحدث اختلاف يذكر في تركيب الحيازة الزراعية في منطقة الرياض بين عامي ١٩٧٤ و١٩٨٢م حيث تشكل الحيازات الزراعية ذات القطعة الواحدة أكثر من ٨٩٪ من عدد الحيازات، وتندرج معظم الحيازات الباقية ضمن فئة ٢-٣ قطعة، في حين لا تشكل الحيازات ذات الأربع قطع فأكثر سوى ٨, ٠٪ من الحيازات. أما على مستوى المملكة فمن الواضح الزيادة المطردة في أعداد الحيازات ذات القطعة الواحدة حيث ارتفعت نسبة هذه الفئة من حوالي ٤٥٪ إلى ٦٣٪ من إجمالي الحيازات بينما انخفضت نسبة الحيازات بقطعتين أو ثلاث من ٣٤٪ إلى ٢٩٪ والحيازات بأربع قطع أو أكثر من ٢١٪ إلى ٨٪ فقط في العامين المذكورين على التوالي.

وترجع أهمية وحدة الحيازة الزراعية وعدم تفتتها في الزراعة الحديثة في تخفيض التكلفة الاقتصادية للعمليات الزراعية حيث يسهل استخدام الميكنة الزراعية والطرق الزراعية الحديثة. أما في الحيازات الصغيرة أو التي تتألف من قطع صغيرة متشتتة فإن استخدام المعدات الزراعية الحديثة يتعذر في معظم الأحيان، أو يصبح استخدامها مكلفاً من الناحية الاقتصادية، وبالتالي فليس أمام المزارع في هذه الحالة سوى الاعتماد على الطرق الزراعية التقليدية ذات الكفاءة المنخفضة. ومن الواضح أن ارتفاع معدل تفتت الحيازة يرتبط بشكل كبير بالحيازات التقليدية "القديمة"، أما الحيازات الحديثة ففي الغالب تتكون الحيازة من قطعة واحدة فقط، وتبعاً لذلك نجد ارتفاع معدل تفتت الحيازة في المناطق التي لا تزال تسود فيها الحيازات التقليدية كمعظم المناطق الجنوبية الغربية والغربية من البلاد. وعلى سبيل المثال؛ فقد بلغت نسبة الحيازات التي تبلغ فيها عدد القطع أربعاً فأكثر زهاء ٤٧٪ من عدد الحيازات في عسير و٤١٪ من عدد الحيازات في الباحة عام ١٩٧٤م في حين لم تشكل الحيازات ذات القطعة الواحدة سوى ١٦٪ و١٨٪ في المنطقتين المذكورتين على التوالي.[١]

ثانياً: الملكية الزراعية ونوع الحيازة:

الحائز هو الشخص العادي أو الاعتباري الذي تقع عليه مسؤولية إدارة الحيازة "المزرعة" ويضع خطة الاستثمار ويتخذ القرارات اليومية بشأن الحيازة كما يتحمل المسؤولية الفنية والاقتصادية لتشغيل هذه الحيازة واستغلال أرضها.[٢] والحائز قد يكون المالك نفسه، سواء كان فرداً أو هيئة أو مؤسسة

(١) شعبة الإحصاء الزراعي، (١٩٧٤م)، مرجع سابق، ص ص٣-٤.

(٢) إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٨٢م)، مرجع سابق، ص٧

حكومية أو أهلية، أو قبيلة أو فخذ من قبيلة، أو جمعية تعاونية، وقد يكون مستأجراً لهذه الأرض لقاء أجر نقدي أو عيني أو مشاركة، وقد تخضع الحيازة الواحدة لأكثر من نوع واحد من نظم الحيازة. وتشير أرقام جدول (٦-١-١٧) أن هناك اتجاهاً واضحاً لانخفاض نسبة الحيازات التي تدار وتستغل بواسطة ملاكها أنفسهم مقارنة بالأوضاع التي كانت سائدة في الزراعة التقليدية حتى انخفضت نسبة هذا النوع من ٣, ٩٢٪ من إجمالي الحيازات في المملكة عام ١٩٧٤م إلى زهاء ٨٦٪ عام ١٩٨٢م، كما انخفضت هذه النسبة على مستوى منطقة الرياض من حوالي ٨١٪ عام ١٩٧٤م إلى ٧٧٪ عام ١٩٨٢م. ورغم أنه لا توجد بيانات أحدث عن نوع الحيازة الزراعية إلا أن الاتجاه العام خلال الثلاثين سنة الماضية على الأقل يشير إلى أن هذه النسبة في انخفاض مستمر سواء على مستوى المملكة أو منطقة الرياض.

جدول (٦-١-١٧) توزيع الحيازات في المملكة وفي منطقة الرياض تبعاً لنوع الحيازة في عامي ١٩٧٤م، ١٩٨٢م

البيان	إجمالي المملكة				منطقة الرياض			
	١٩٧٤		١٩٨٢		١٩٧٤		١٩٨٢	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
حيازات مملوكة	١٦٦٧٥٢	٩٢,٣	١٨٢٣٠٣	٨٥,٩	٨٧٦٣	٨٠,٧	١٢٨٢٩	٧٧,٤
حيازات مستأجرة	٧٦٢٥	٤,٢	٥٥٤٨	٢,٦	١٣٥٦	١٢,٥	١١٤٢	٦,٩
شكل آخر	٣٨٦	٠,٢	٢٥٣٣	١,٢	٤٩	٠,٤	١٠٨	٠,٧
أكثر من نوع	٥٨٨٠	٣,٣	٢١٧٧٣	١٠,٣	٦٩٥	٦,٤	٢٤٨٨	١٥,٠
الإجمالي	**١٨٠٦٧٠**	**١٠٠**	**٢١٢١٥٧**	**١٠٠**	**١٠٨٦٣**	**١٠٠**	**١٦٥٦٧**	**١٠٠**

المصدر: مستخلص من بيانات أولية من:

وزارة الزراعة والمياه، (١٩٧٤م)، **نتائج التعداد الزراعي الشامل لعام ٧٣-١٩٧٤م**، ج١، ص ص٧.

وزارة الزراعة والمياه، (١٩٨٢م)، **نتائج التعداد الزراعي الشامل لعام ٨١-١٩٨٢م**، ج١، ص٤٥.

ويعود الانخفاض المستمر لنسبة الملاك الحائزين على مستوى المملكة بشكل عام إلى عاملين رئيسين: أحدهما أن نسبة من ملاك المزارع القديمة في مختلف أنحاء المملكة قد هجروا أراضيهم بحكم تحول مهنهم إلى أنشطة اقتصادية أخرى أو وظائف حكومية أو أهلية تكون في الغالب في مدن بعيدة عن مناطقهم الأصلية. ولما كان من الصعب عليهم الإشراف على مزارعهم من أماكن إقامتهم الجديدة فإن أفضل الحلول أمامهم في معظم الأحوال هو تأجير هذه الأراضي لغيرهم من المزارعين الذين لازالوا يمارسون الزراعة في هذه المناطق. أما العامل الآخر فهو أن الدعم الحكومي الهائل للزراعة، خاصة خلال العقدين الماضيين قد شجع كثيراً من المواطنين، بما فيهم سكان المدن، على الاستفادة من الفرص المتاحة وامتلاك أراض زراعية واستثمارها. وقد وجد نسبة من هؤلاء أيضاً مع مرور الوقت صعوبة كبيرة في التوفيق بين أعمالهم الرئيسة وبين الزراعة، خاصة أن معظمهم ليست له خبرة زراعية، ثم إن مزارعهم أحياناً قد تبعد مئات الكيلومترات عن أماكن إقامتهم. ولذلك فقد وجد بعض من هؤلاء أيضاً أن من الأفضل لهم تأجير مزارعهم لمن يرغب استثمارها من مزارعي المنطقة.

وعلى ضوء ما يشير إليه الجدول السابق من انخفاض في نسبة الحيازات المستأجرة أيضاً من زهاء ٤٪ إلى ٦ ,٢٪ على مستوى المملكة ومن ٥ ,١٢٪ إلى حوالي ٧٪ في منطقة الرياض في عامي ١٩٧٤م و١٩٨٢م على التوالي فمن الواضح أن غالبية المستأجرين لهذه الأراضي في كلا الحالتين السابقتين ليسوا من المستثمرين الجدد بل هم من المزارعين في نفس المنطقة الذين ضموا هذه الأراضي إلى الأراضي التي يمتلكونها للحصول على عائد اقتصادي أكبر. ويعزز هذا التفسير الارتفاع الواضح في نسب الحيازات التي تدار بأكثر من نوع من أنواع الحيازة حيث ارتفعت نسبتها على مستوى المملكة من ٣ ,٣٪ عام ١٩٧٤م إلى ٣ ,١٠٪ عام ١٩٨٢م، كما زادت نسبة هذا النوع في منطقة الرياض من ٤ ,٦٪ إلى ١٥٪ في العامين المذكورين على التوالي. ومن المرجح ارتفاع نسبة هذه الشريحة بشكل أكبر في الوقت الحاضر، في منطقة الرياض وفي مناطق المملكة الأخرى على حد سواء.

ثالثاً: مصادر مياه الري وأساليبه:

١- مصادر مياه الري:

كانت الآبار اليدوية (القلبان) تشكل حتى عام ١٩٧٤م مصدراً رئيساً لمياه الري في منطقة الرياض وفي مختلف مناطق المملكة الأخرى على حد سواء، رغم أن طريقة رفع الماء منها قد تحولت من الطريقة

التقليدية القديمة المعتمدة على استخدام الحيوانات في رفع الماء (السواني) إلى استخدام المضخات الحديثة. وقد بلغ عدد الحيازات التي كانت تعتمد على هذا المصدر كلياً أو جزئياً في العام المشار إليه زهاء ٧١٢٨ حيازة، أو ما يعادل ٦,٦٥٪ من مجمل الحيازات في منطقة الرياض، كما بلغ عدد الحيازات التي تستخدم هذا المصدر على مستوى المملكة ٧٧٥٤٤ حيازة، أي ما يعادل حوالي ٤٣٪ من إجمالي الحيازات. أما الحيازات التي كانت تستخدم آباراً أنبوبية فقد بلغ عددها ٢٦١٦ و٩٧٢٢ أي ما يعادل ٢٤٪ و٤,٥٪ من إجمالي الحيازات في كلٍ من منطقة الرياض والمملكة على التوالي، وهذا مؤشر على أن منطقة الرياض قد سبقت غيرها في استخدام هذا النوع الحديث من الآبار وبدرجة تفوق بشكل واضح مناطق المملكة الأخرى.

وإلى جانب هذين المصدرين فإن هناك زهاء ٣٦٠ حيازة في منطقة الرياض في نفس العام، معظمها (٢٨٤ حيازة) توجد في منطقة الأفلاج كانت تعتمد في ريها على مياه العيون، كما أن ١٢٣١٣ حيازة أو ما يعادل ٦,٨٪ من إجمالي الحيازات في المملكة كانت تعتمد على نفس المصدر.[١] وبالإضافة إلى ذلك كانت السيول والأمطار تستخدم في ري بعض الحيازات، سواء كمصدر وحيد، كما هو الحال في مناطق جنوب غرب المملكة، أو كمصدر مساند للمصادر الأخرى، وهو الشائع في معظم المناطق. وعلى سبيل المثال فقط بلغ إجمالي الحيازات التي تستفيد من مياه السيول في منطقة الرياض، جزئياً أو كلياً في عام ١٩٧٤م زهاء ٤٩٤٢ حيازة، أي حوالي ٤٥٪ من مجموع الحيازات، كما بلغ عدد الحيازات التي تستفيد من هذا المصدر على مستوى المملكة ٨٩٣١٦ حيازة، أي نصف عدد الحيازات تقريباً.[٢]

وتشير نتائج الإحصاء الشامل لعام ١٩٨٢م إلى التوسع الكبير في استخدام الآبار الأنبوبية في مختلف مناطق المملكة، ولكن الآبار اليدوية "القلبان" ظلت هي الأخرى تشكل مصدراً رئيساً من مصادر الري في بعض المناطق، ومنها منطقة الرياض. وقد ارتفعت أعداد الحيازات التي تستخدم آباراً أنبوبية في منطقة الرياض إلى زهاء ٧٧٣٠ حيازة، تشكل حوالي ٤٦,٧٪ من عدد الحيازات في المنطقة. أما على مستوى المملكة فقد بلغ عدد الحيازات المعتمدة على هذا النوع من الآبار ٢٦٢٦١ حيازة، أي حوالي ١٢,٤٪ من إجمالي الحيازات.[٣] وتدل هذه الأرقام مرة أخرى على أن نسبة تزايد استخدام

(١) شعبة الإحصاء الزراعي، (١٩٧٤م)، مرجع سابق، ص٤٣.

(٢) المرجع السابق، ص٤٣.

(٣) إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٨٢م)، مرجع سابق، ص٦٥.

الآبار الأنبوبية في منطقة الرياض يفوق بشكل كبير مثيله بالنسبة للمملكة وهو مؤشر آخر على أن مزارعي منطقة الرياض قد استجابوا لاستخدام الطرق الحديثة في الزراعة بدرجة تفوق مزارعي المناطق الأخرى.

وعلى خلاف ما يتبادر للذهن من الوهلة الأولى فإن نسبة كبيرة من الحيازات لا زالت حتى عام ١٩٨٢م تستخدم الآبار اليدوية كمصدر لمياه الري، بل إن عدد الحيازات من هذا النوع في منطقة الرياض قد ارتفع من ٧١٢٨ حيازة عام ١٩٧٤م إلى ٨٥٠٠ حيازة عام ١٩٨٢م.[١] كما شهد عقد الثمانينات الميلادية زيادة واضحة في عدد الآبار اليدوية في منطقة الرياض وفي مناطق المملكة الأخرى على حد سواء. فقد زادت أعداد الآبار المستعملة من هذا النوع في منطقة الرياض من زهاء ٨٠٠٠ بئر عام ١٩٨٢م إلى ٩٨٠٠ بئر عام ١٩٨٨م، كما زادت على مستوى المملكة من حوالي ٧٢٠٠٠ بئر إلى زهاء ٨٠٠٠٠ بئر في عامي ١٩٨٢م و١٩٨٨م على التوالي (جدول: ٦-١-١٨).

جدول (٦-١-١٨) عدد الآبار المستعملة في المملكة وفي منطقة الرياض في الأعوام (١٩٨٢، ١٩٨٨، ١٩٩٤م)

البيان	آبار يدوية "قلبان"			آبار أنبوبية		
	١٩٨٢ (١)	١٩٨٨ (٢)	١٩٩٤ (٣)	١٩٨٢ (١)	١٩٨٨ (٢)	١٩٩٤ (٣)
المملكة	٧٢١٥١	٧٩٦٠٩	غ.م	٣٣١٤٨	٤٨٢٨٩	٧٢٨٣٣
الرياض	٨٠١٢	٩٨٢٥	غ.م	١٠٨٤٨	١٩٢٧٦	٣٢٠٣٠
٪ الرياض من إجمالي المملكة	١١,١	١٢,٣	غ.م	٣٢,٧	٣٩,٩	٤٤,٠

المصدر:

إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٨٢م)، **التعداد الزراعي الشامل لعام ٨١-١٩٨٢م**، ج١، وزارة الزراعة والمياه، ص٦٥.

إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٨٨م)، **بيانات غير منشورة عن تصحيح إطار القرى والحائزين في المملكة**، وزارة الزراعة والمياه.

إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٩٦م)، **الكتاب الإحصائي الزراعي**، العدد التاسع، وزارة الزراعة والمياه، ص٣٥٩.

---

(١) إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٨٢م)، مرجع سابق، ص٦٥.

وإذا كان التزايد الكبير في أعداد الآبار الأنبوبية أمر واضح في ظل الإقبال الكبير على الأساليب الحديثة، نظراً لأن هذا النوع من الآبار أكثر كفاءة وأكثر إنتاجية في معظم الأحوال من الآبار اليدوية، إضافة إلى إمكانية الحفر إلى أعماق كبيرة، وهو أمر غير متاح بالنسبة للآبار اليدوية، فإن تزايد عدد الآبار اليدوية في منطقة الرياض وعموم المملكة على حد سواء يمكن إرجاعه لسببين رئيسين: أحدهما أن هذا النوع من الآبار قد يكون الأنسب من الناحية الهيدرولوجية لاستغلال المياه الجوفية الضحلة، خاصة في المناطق الواقعة ضمن الدرع العربي، كعسير والباحة ومكة المكرمة، والأجزاء الغربية من منطقة الرياض (عفيف، الدوادمي، القويعية)، أو تلك المعتمدة على تجمعات المياه السطحية في الأودية كبعض مناطق سدير والمحمل والوشم والحوطة والحريق والدرعية وغيرها. ويعزز هذا الاستنتاج نمط توزيع الآبار التقليدية في منطقة الرياض حيث يظهر جدول (٦-١-١٩) تركزاً واضحاً لهذه الآبار في مناطق الدوادمي والمناطق التابعة لمديرية الزراعة والمياه بالرياض التي تضم القويعية والمزاحمية وضرما والمناطق المحيطة بمدينة الرياض، ثم مديرية الزراعة في الوشم حيث يوجد بها مجتمعة زهاء ٨٠٪ من عدد الآبار اليدوية في منطقة الرياض، بينما لا يوجد في مناطق الخرج والأفلاج والزلفي سوى ١٪ و٣٪ و٤٪ من عدد الآبار اليدوية في منطقة الرياض على التوالي. أما السبب الثاني فقد يكون عامل التكلفة الاقتصادية خاصة في الحيازات التقليدية الصغيرة، حيث يجد المزارع من الأوفر له حفر بئر يدوية لا يزيد عمقها عن بضعة أمتار على أن يحفر بئراً أنبوبية، رغم فارق الإنتاجية بين البئرين ولكن إنتاجية الأولى رغم محدوديته يمكن أن يكفي احتياجات المزرعة.

ويدل التزايد الهائل في عدد الآبار الأنبوبية في العقدين الماضيين في منطقة الرياض والمملكة على حد سواء على أهمية هذا المصدر من جهة وعلى التوسع الكبير في الأراضي المروية من جهة أخرى. ففي حين كان عدد المستعمل من هذه الآبار في منطقة الرياض زهاء ١١٠٠٠ بئر عام ١٩٨٢م فقد تزايدت أعدادها بسرعة لتبلغ حوالي ١٩٣٠٠ بئر عام ١٩٨٨م، أي أن عددها قد تضاعف تقريباً خلال ست سنوات فقط. ويشكل العدد الأخير ٤٠٪ من عدد الآبار الأنبوبية المستعملة في المملكة في العام نفسه والبالغ عددها زهاء ٤٨٣٠٠ بئر (جدول: ٦-١-١٨). وعلى خلاف نمط توزيع الآبار اليدوية، فإن توزيع الآبار الأنبوبية يتناسب إلى حد كبير مع حظوظ كل منطقة من التنمية الزراعية الحديثة، ولذلك فأكثر من ٢٨٪ من هذه الآبار توجد في منطقة الخرج، وحوالي ٢٠٪ في مديرية الرياض، معظمها يتركز

في مناطق مثل ضرما والمزاحمية، وزهاء ١٥٪ في الدوادمي، جلها في منطقة السر الزراعية، و١٠٪ في وادي الدواسر، وهي من المناطق التي شهدت تنمية زراعية كبيرة في السنوات الماضية، (جدول: ٦-١-١٩) و(شكل: ٦-١-١٠)، وقد صاحب النمو المستمر في عدد الحيازات الزراعية الحديثة خلال العقد الأخير نمو مماثل في عدد الآبار الأنبوبية بحكم كونها المصدر الرئيس الذي تعتمد عليه الزراعة الحديثة. ويظهر ذلك جلياً من تطور أعداد الآبار الأهلية المرخصة من قبل وزارة الزراعة والمياه في منطقة الرياض وسائر مناطق المملكة الأخرى على حد سواء، حيث بلغ عددها في منطقة الرياض حتى عام ١٤١٤هـ (١٩٩٤م) زهاء ٣٢٠٠٠ بئر، أي ما يعادل حوالي ٤٤٪ من إجمالي عدد الآبار الأنبوبية المرخصة في المملكة والبالغ ٧٢٨٣٣ بئراً.[١] والجدير بالذكر أن هذا العدد لا يعكس كل الحقيقة، فالعدد الحقيقي للآبار يفوق ذلك بكثير، لأن هناك عدداً غير قليل من الآبار غير المرخصة إما لأنها حفرت قبل إصدار نظام المحافظة على المياه أو لأنها حفرت بدون رخصة.[٢]

جدول (٦-١-١٩) توزيع الآبار الزراعية في منطقة الرياض عام ١٩٨٨م حسب المديريات الزراعية (المناطق الزراعية)

المنطقة "المديرية الزراعية"	آبار يدوية "قلبان"		آبار أنبوبية	
	العدد	٪	العدد	٪
الرياض	٣٠٢٥	٣٠,٨	٣٨٧٨	٢٠,١
الخرج	١٠٧	١,١	٥٤٦٦	٢٨,٣
الوشم "شقراء"	٣٢٠	٣,٣	٩٨٤	٥,١
سدير "المجمعة"	١٤٥٤	١٤,٨	١٣٢٨	٦,٩
الدوادمي	٣٣٩٧	٣٤,٦	٢٧٦٧	١٤,٤
الزلفي	٣٩٤	٤,٠	١١٠٧	٥,٧
الأفلاج	٣٠٤	٣,٠	١٧٨٩	٩,٣
وادي الدواسر	٨٢٤	٨,٤	١٩٥٧	١٠,٢
مجموع منطقة الرياض	٩٨٢٥	١٠٠	١٩٢٧٦	١٠٠

المصدر:

إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٨٨م)، **بيانات غير منشورة عن تصحيح إطار القرى الزراعية والحائزين في المملكة**، وزارة الزراعة والمياه.

---

(١) وزارة الزراعة والمياه، (١٩٩٦م)، مرجع سابق، ص٣٥٩.

(٢) المرجع السابق، نفس الصفحة.

شكل (٦-١-١٠) توزيع الآبار الزراعية في منطقة الرياض عام ١٩٨٨م حسب المناطق الزراعية

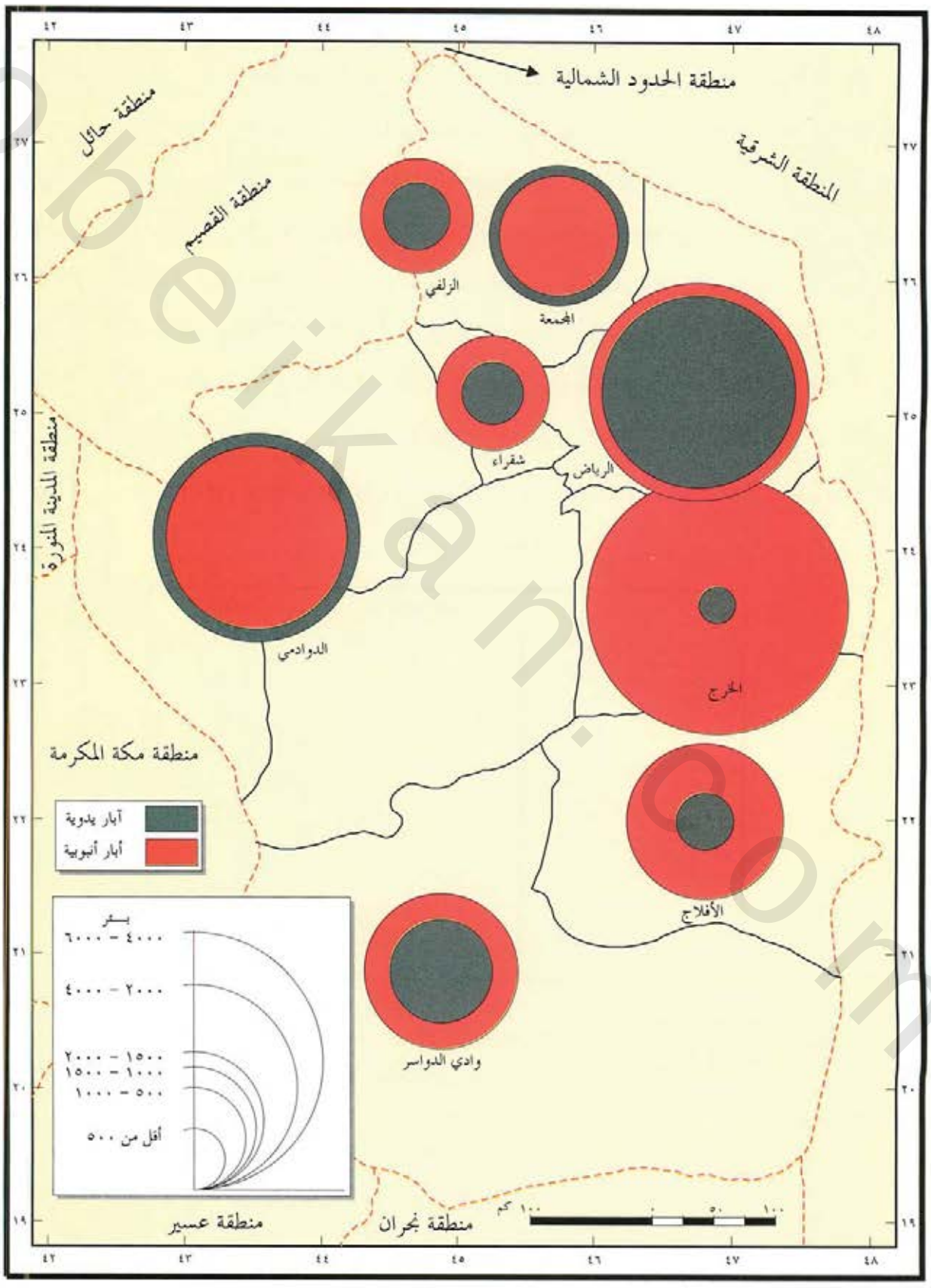

٢- طرق الري وأساليبه:

ظلت الزراعة في المملكة حتى وقت قريب تعتمد اعتماداً كلياً على أساليب الري التقليدية، أي استخدام القنوات الترابية "السواقي" والأحواض، وهو ما يعرف بأسلوب الري بالغمر. ومن أهم خصائص هذا الأسلوب صغر المساحة المروية، والحاجة إلى الاستواء التام في سطح الأرض المروية، وانخفاض كفاءة الري، بسبب أن جزءاً من مياه الري يضيع بالتسرب عبر القنوات الترابية أو بالبخر، إضافة إلى ما يصاحب هذا الأسلوب من مشكلات أهمها تملح التربة. ولم تشر نتائج الإحصاء الزراعي لعام ١٩٧٤م إلى استخدام أساليب ري أخرى خلاف هذا الأسلوب، عدا ما يعمله بعض المزارعين من محاولات لرفع كفاءة الري مثل تبطين قنوات الري بشرائح بلاستيكية، أو عمل القنوات من الأحجار والطوب والإسمنت، أو حتى استخدام قنوات أنبوبية.

وقد حدث تحول كبير في أساليب الري خلال العقدين الماضيين نحو استخدام أساليب الري الحديثة كالري بالرش أو التنقيط. وإذا كانت نتائج الإحصاء الزراعي لعام ٨١-١٩٨٢م تشير فقط إلى استخدام الري بالرش بأنواعه المختلفة في ٣٥٤ حيازة زراعية في المملكة منها ١٩٨ حيازة، أو ما يعادل حوالي ٥٦٪ في منطقة الرياض، واستخدام الري بالتنقيط في ٧٧ حيازة في المملكة، منها ٣٦ حيازة (٤٧٪) في منطقة الرياض،[١] فإنه يمكن القول أن الحيازات الزراعية والمساحة المزروعة التي أضيفت بعد ذلك جلها يعتمد على أساليب الري الحديثة، خاصة الري بالرش المحوري لري المحصولات الحقلية كالقمح والشعير وأعلاف البرسيم والرودس. ويكفي أن نشير هنا إلى تطور أعداد أجهزة الري المحوري بين عامي ١٩٨٢م و١٩٨٨م للدلالة على حجم التوسع في استخدام أجهزة الري الحديثة. فقد قفز عدد أجهزة الري المحورية المستخدمة في المملكة وفي منطقة الرياض على التوالي من ٩٥٤ و٥٧٣ جهازاً عام ١٩٨٢م إلى ١٧٢٠٨ أجهزة محورية في المملكة و٨٣٨٤ في منطقة الرياض عام ١٩٨٨م. وتتضح ريادة وأهمية منطقة الرياض في استخدام أساليب الري الحديثة في احتوائها على ٦٠٪ من إجمالي هذه الأجهزة في المملكة عام ١٩٨٢م وحوالي ٤٩٪ منها عام ١٩٨٨م.

ويتناسب توزيع أجهزة الري المحورية في منطقة الرياض كما يتضح من جدول (٦-١-٢٠)، كما هو الحال بالنسبة لتوزيع الآبار الأنبوبية مع توزيع المزارع الحديثة. وتبعاً لذلك نجد أن حوالي ٥٦٪ من

---

(١) إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٨٢م)، مرجع سابق، ص٦٤.

العدد الإجمالي لهذه الأجهزة توجد في منطقتي الخرج والدوادمي وهما من أول المناطق التي انتشرت فيها المزارع الحديثة نظراً لضخامة حجم مواردهما المائية. ويلي هاتين المنطقتين المناطق القريبة من الرياض، وبوجه خاص المزاحمية وضرما حيث يوجد زهاء ١٤٪ من هذه الأجهزة، ثم منطقة وادي الدواسر الزراعية الهامة بحوالي ١٠٪ من هذه الأجهزة. ويعطي تنامي المساحة المحصولية في السنين التالية، كما يظهرها جدول (٦-١-١٢) مؤشراً واضحاً على زيادة كبيرة في أعداد هذه الأجهزة بحكم أن جل المساحة المحصولية تشغلها الحبوب والأعلاف التي تروى بواسطة أجهزة الري المحورية.

جدول (٦-١-٢٠) توزيع أجهزة الري بالرش المحوري في منطقة الرياض عام ١٩٨٨م حسب المديريات الزراعية (المناطق الزراعية)

المنطقة "المديرية الزراعية"	عدد أجهزة الري المحوري	٪
الرياض	١١٧٠	١٤,٠
الخرج	٢١٢٧	٢٥,٤
الوشم "شقراء"	٥١٨	٦,٢
سدير "المجمعة"	٥٣٦	٦,٤
الدوادمي	٢٥٥٧	٣٠,٥
الزلفي	١٤٥	١,٧
الأفلاج	٥١٢	٦,١
وادي الدواسر	٨١٩	٩,٨
منطقة الرياض	٨٣٨٤	١٠٠

المصدر:

إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٨٨م)، **بيانات غير منشورة عن تصحيح إطار القرى الزراعية والحائزين في المملكة**، وزارة الزراعة والمياه.

ويوازي التوسع في استخدام أجهزة الري المحورية نمواً كبيراً أيضاً في استخدام أنظمة الري بالرش الأخرى كالري بأجهزة الرش الثابت أو المدفعي، والري بالتنقيط. وبينما تستخدم أجهزة الرش الثابتة أو المدفعية في ري المحصولات الحقلية، خاصة في المساحات الصغيرة أو غير المنتظمة التي لا تحتمل أو لا يناسب فيها استخدام الأجهزة المحورية، فإن الري بالتنقيط يقتصر استخدامه على ري المحصولات الشجرية "النخيل وأشجار الفاكهة" والخضروات المزروعة في البيوت المحمية. ونظراً للكفاءة العالية لنظام الري بالتنقيط قياساً بأنظمة الري الأخرى فقد بدأ استخدامه ينتشر بسرعة خاصة لري المحصولات الشجرية سواء في منطقة الرياض أو في المملكة بشكل عام. كما أن نمو مشاريع إنتاج الخضروات في البيوت المحمية التي بلغ عددها في عام ١٩٩٥م زهاء ٤٣٣ مشروعاً، منها ١٠٥ مشروعات، أو ما يعادل حوالي ٢,٤٪ في منطقة الرياض[١] يدل أيضاً على التوسع الملحوظ في استخدام الري بالتنقيط في إنتاج الخضروات.

رابعاً: الغرض الرئيس من الإنتاج:

إن من أهم التحولات الكبرى التي صاحبت ظهور التنمية الزراعية الحديثة في المملكة تغير الهدف الرئيس من الإنتاج. ففي حين كان من أهم خصائص الزراعة القديمة أنها زراعة معاشية، أي أن هدف المزارع الرئيس هو سد احتياجات أسرته من الغذاء، وتوفير بعض النقود لسد الاحتياجات الأخرى ومتطلبات الزراعة في السنة التالية، فإن هذا الهدف بدأ يتوارى مع بزوغ شمس التنمية الحديثة حيث المزارع الكبيرة والإنتاج الضخم الموجه للبيع والتجارة. وتبعاً لذلك يمكن القول أن المزارع التي أنشئت خلال العقدين الماضيين جميعها تهدف لأغراض تجارية سواء جزئياً أو كلياً.

ويتبين من جدول (٦-١-٢١) أن عدد الحيازات التي تهدف لسد احتياجات الأسرة شهدت انخفاضاً ملحوظاً، خاصة خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٨٢م في حين نمت أعداد الحيازات التجارية بشكل كبير سواء على مستوى المملكة أو منطقة الرياض. فعلى مستوى المملكة انخفضت أعداد الحيازات التي تنتج لاستهلاك الأسرة فقط من زهاء ١٢٩٠٠٠ حيازة عام ١٩٧٤م إلى نصف هذا العدد تقريباً عام ١٩٨٢م كما انخفضت نسبة هذا النوع من أكثر من ٧١٪ إلى ٣١٪ فقط من إجمالي عدد الحيازات في

---

(١) إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٩٨م)، **الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي**، العدد (١٠)، وزارة الزراعة والمياه، الرياض، ص٢٧٠.

العامين المذكورين على التوالي. أما في منطقة الرياض فقط انخفضت أعداد الحيازات المعاشية من حوالي ٤١٠٠ حيازة إلى ٣٥٠٠ تقريباً وانخفضت تبعاً لذلك نسبة هذا النوع من الحيازات من ٣٨٪ إلى ٢١٪ فقط في عامي ١٩٧٤م و١٩٨٢م على التوالي. أما الحيازات المنتجة لغرض البيع كلياً أو جزئياً فقد ارتفعت نسبتها خلال هذه الفترة من ٢٩٪ إلى ٦٩٪ على مستوى المملكة، ومن ٦٢٪ إلى ٧٩٪ في منطقة الرياض.

وبتقدير أن الحيازات الزراعية التي أنشئت بعد عام ١٩٨٢م جميعها تقريباً مزارع تجارية سواء جزئياً أو كلياً، وأن أعداد المزارع المعاشية لم تتبدل كثيراً فمن الواضح أن نسبة المزارع التجارية في تنامٍ مستمر سواء على مستوى المملكة أو في منطقة الرياض. فقد ارتفعت نسبة هذا النوع من المزارع على مستوى المملكة إلى حوالي ٧٠٪ من المزارع عام ١٩٨٨م و٧٧٪ عام ١٩٩٥م. أما في منطقة الرياض فقد بلغت نسبة المزارع التجارية ٨١٪ عام ١٩٨٨م وحوالي ٨٣٪ عام ١٩٩٥م. ويشير ارتفاع نسبة المزارع التجارية في منطقة الرياض، مقارنة مع مثيلاتها في المملكة، خاصة في عام ١٩٧٤م على أن منطقة الرياض قد سبقت غيرها من مناطق المملكة الأخرى في ظهور التنمية الزراعية الحديثة وانتشارها.

جدول (٦-١-٢١) توزيع الحيازات الزراعية في المملكة وفي منطقة الرياض حسب الغرض الرئيس من الإنتاج (١٩٧٤-١٩٩٥م)

السنة	إجمالي المملكة				منطقة الرياض			
	استهلاك الأسرة		للبيع (*)		استهلاك الأسرة		للبيع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
١٩٧٤ (١)	١٢٨٦٠٧	٧١,٢	٥٢٠٦٣	٢٨,٨	٤٠٨٨	٣٧,٦	٦٧٧٥	٦٢,٤
١٩٨٢ (٢)	٦٦٣٥١	٣١,٣	١٤٥٨٠٦	٦٨,٧	٣٤٨٢	٢١,٠	١٣٠٨٥	٧٩
١٩٨٨ (٣)	٦٦٣٥١	٣٠,١	١٥٣٨٩٧	٦٩,٩	٣٤٨٢	١٨,٩	١٤٨٩٤	٨١,١
١٩٩٥ (٣)	٦٦٣٥١	٢٢,٨	٢٢٤٥٥٨	٧٧,٢	٣٤٨٢	١٦,٨	١٧٢٢٧	٨٣,٢

(*) للبيع جزئياً أو كلياً.

المصدر: مستخلص من بيانات أولية من:

إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٧٤م)، **نتائج التعداد الزراعي الشامل لعام ٧٣-١٩٧٤م**، ج١، وزارة الزراعة والمياه، ص ص١٤.

إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٨٢م)، **نتائج التعداد الزراعي الشامل لعام ٨١-١٩٨٢م**، ج١، وزراة الزراعة والمياه، ص٤٨.

تقديرات الباحث اعتماداً على أرقام جدول (٦-١-١٠) وعلى تقدير أن الحيازات التي استحدثت بعد عام ١٩٨٢م جميعها تنتج لغرض البيع جزئياً أو كلياً.

المبحث السادس
التركيب المحصولي في منطقة الرياض

تطرقنا في مبحث سابق لتطور المساحة المحصولية في منطقة الرياض وفي المملكة على حد سواء. والواقع أن من أهم التغيرات التي صاحبت الزيادة الهائلة في المساحة المحصولية كما يظهر من جدول (٦-١-١٢) تغير نمط التركيب المحصولي والمساهمة النسبية للمحصولات المختلفة. ففي حين كان هناك نوع من التوازن النسبي بين المساحة التي تشغلها المجموعات المحصولية الرئيسة في الزراعة القديمة، خاصة في منطقة الرياض (راجع جدول: ٦-١-٨)، فإن التركيب المحصولي في السنين الأخيرة يتصف بسيطرة محصولات الحبوب الغذائية، على معظم المساحة المحصولية. ويتضح هذا النمط من التوزيع بشكل خاص في المناطق التي توطنت بها معظم التنمية الزراعية الحديثة، كمنطقة الرياض، وبعض المناطق الأخرى التي تشاركها نفس الظروف، كالقصيم وحائل وتبوك. ففي منطقة الرياض ارتفعت حصة محصولات الحبوب الغذائية من إجمالي المساحة المحصولية من ٣٤٪ عام ١٩٨٠م إلى ٧٨٪ عام ١٩٨٥م ثم ٨١٪ عام ١٩٩٠م قبل أن تنخفض إلى ٧٨٪ عام ١٩٩٤م و٦٦٪ عام ١٩٩٥م، في حين انخفض نصيب الخضروات من المساحة المحصولية من ٢٣٪ عام ١٩٦٣م إلى ٢١٪ عام ١٩٨٠م و٥٪ فقط عام ١٩٩٠. وقد ساعد انخفاض مساحة الحبوب الغذائية في السنوات التالية على زيادة نسبة الخضروات لتصل إلى ١٢٪ من المساحة المحصولية عام ١٩٩٥م، كما سارت على نفس النمط المحصولات الأخرى. أما النخيل وأشجار الفاكهة فقد كانت تشغل زهاء ٣٢٪ من المساحة المحصولية عام ١٩٨٠م بينما تدنت نسبتها إلى ٥٪ فقط عام ١٩٨٥م و٦٪ في عامي ١٩٩٠م و١٩٩٤م قبل أن تستقر عند ٩٪ عام ١٩٩٥م، كما انخفضت نسبة المساحة التي تشغلها محصولات الأعلاف من ١٣٪ عام ١٩٨٠م إلى ٧٪ و٨٪ في عامي ١٩٨٥م و١٩٩٠م على التوالي، قبل أن ترتفع هي الأخرى إلى زهاء ١٤٪ من المساحة المحصولية عام ١٩٩٥م.[١]

---

(١) استخلصت هذه الأرقام بناء على بيانات الجداول (٦-١-١٢)، (٦-١-٢٢)، (٦-١-٢٤)، (٦-١-٢٥)، (٦-١-٢٦).

والواقع أن هذا التذبذب في المساهمة النسبية لهذه المحصولات لا يعود إلى تناقص أو تذبذب المساحة التي تشغلها، فجميعها بوجه عام قد شهدت تزايداً ملحوظاً، بقدر ما يعود إلى تذبذب المساحة التي تشغلها الحبوب الغذائية بحكم كونها المحصولات الرئيسة في العقدين الماضيين، وأي تذبذب في مساحتها ينعكس بشكل واضح على المساهمة النسبية للمحصولات الأخرى. وسنحاول خلال الصفحات التالية التعرف على أهم المجموعات المحصولية وتطور إنتاجها في السنوات الماضية:

أولاً: الحبوب الغذائية:

تعد الحبوب الغذائية أهم المجموعات المحصولية التي أفادت من السياسات والبرامج الحكومية الداعمة للقطاع الزراعي، وانعكس ذلك في التوسع الكبير في المساحة المخصصة لها، خاصة بعد إنشاء مؤسسة الغلال ومطاحن الدقيق في عام ١٣٩٧هـ (١٩٧٧م). ولذلك فقد زادت المساحة المزروعة بالحبوب على مستوى المملكة من ١٥٦٠٠٠ هكتار عام ١٩٧٢م إلى ٤٥٥٠٠٠ هكتار عام ١٩٨٠م وإلى زهاء ٩٧٨٠٠٠ هكتار عام ١٩٩٠م لتبلغ ذروتها عام ١٩٩٣م حيث وصلت إلى ١,١٣٣,٠٠٠ هكتار، جدول (٦-١-٢٢) وشكل (٦-١-١١). وقد صاحب هذه الزيادة في المساحة زيادة أكبر في الإنتاج حيث ارتفع إنتاج الحبوب في المملكة من ١١٠٠٠٠ طن فقط عام ١٩٧٢م إلى ٢,٢ مليون طن عام ١٩٨٥م ثم إلى أكثر من ٥ مليون طن عام ١٩٩٣. ونتيجة أن الإنتاج أصبح يفوق كثيراً احتياجات المملكة، ولما صاحب هذا التوسع الكبير في إنتاج الحبوب من سلبيات خاصة على موارد المياه الجوفية فقد نحت خطط الدولة، خاصة منذ بدء خطة التنمية الخامسة في عام ١٩٩٠م إلى الحد من توسع المحصولات الحقلية التي تحتاج إلى كميات كبيرة من المياه وانتهاج سياسة التنوع المحصولي، خاصة باختيار المحصولات والأساليب الزراعية الموفرة للمياه، مثل زراعة الخضروات في البيوت المحمية، وأشجار الفاكهة والنخيل باستخدام الري بالتنقيط. وتبعاً لذلك فقد انخفضت المساحة المخصصة للحبوب إلى حوالي مليون هكتار في عام ١٩٩٤م وزهاء ٨٠٠٠٠٠ هكتار عام ١٩٩٥م، وانخفض تبعاً لذلك إنتاج المملكة من الحبوب من ٤,٥ مليون طن إلى ثلاثة ملايين طن في العامين المذكورين على التوالي.

ونظراً لأن زراعة الحبوب، خاصة القمح والشعير، تحتاج إلى كميات كبيرة من المياه فقد تركزت زراعتها بشكل أساسي في المناطق ذات الإمكانات المائية الكبيرة وفي مقدمتها منطقة الرياض. ولذلك

فإن مساحة إنتاج الحبوب في منطقة الرياض قد تأثرت بمجمل الظروف السالف ذكرها فارتفعت مساحتها من حوالي ٥٥٠٠ هكتار عام ١٩٧٢م و١٧٠٠٠ هكتار عام ١٩٨٠م إلى ٢٩٠٠٠٠ هكتار عام ١٩٨٥م و٣٧٣٠٠٠ هكتار عام ١٩٩٠م ثم إلى أكثر من ٥٠٠٠٠٠ هكتار عام ١٩٩٢م. وتناسباً مع الاتجاه العام لزراعة الحبوب في المملكة انخفضت المساحة المخصصة للحبوب في منطقة الرياض في السنين التالية لتصل إلى حوالي ٣٠٦٠٠٠ هكتا عام ١٩٩٥م. وتبعاً لذلك فقد ارتفع نصيب منطقة الرياض من أقل من ٤٪ من إجمالي مساحة الحبوب في المملكة عام ١٩٨٠م وما قبله إلى ٤٦٪ من مساحة الحبوب عام ١٩٨٥م وما بين ٣٨ و٤٥٪ في السنوات التالية ليستقر أخيراً عند ٣٨٪ من مساحة الحبوب في المملكة عام ١٩٩٥م.

جدول (٦-١-٢٢) تقدير المساحة والإنتاج لمحصولات الحبوب في المملكة ومنطقة الرياض خلال الفترة ١٩٧٢-١٩٩٥م.

السنة	المساحة			الإنتاج		
	إجمالي المملكة	منطقة الرياض	٪ للرياض من المملكة	إجمالي المملكة	منطقة الرياض	٪ للرياض من المملكة
١٩٧٢	١٥٥٥٧٤	٥٥٣١	٣,٦	١١٠٢٩٢	١٠٦٣٤	٩,٦
١٩٧٥	٣٤٦٧٠٤	١٣٣٩٧	٣,٩	٢٨٩٤٤٦	٣٩٣٥٦	١٣,٦
١٩٨٠	٤٥٤٧١٧	١٦٨٤٦	٣,٧	٢٦٧٢٨٩	٤٣١٩١	١٦,٢
١٩٨٥	٦٣٣٦٣٤	٢٩٠١٦٦	٤٥,٨	٢١٩٠٥٧٤	١١٦١٢٢٥	٥٣,٠
١٩٨٦	٦٤٣٤٦٧	٢٧٧٩٤٤	٤٣,٢	٢٤٦٢٩٦٧	١١٣٠٧٤٠	٤٥,٩
١٩٨٧	٧١٧٦٤٩	٣٠٥٧٨٩	٤٢,٦	٢٩٣٤٦٦٩	١٢٩٤٨٦٩	٤٤,١
١٩٨٨	٨٩٧٩٠٢	٣٧٠٧٦٦	٤١,٣	٣٦٩٥٩٨٢	١٦٧٧٢١١	٤٥,٤
١٩٨٩	٩٦٧٦٦١	٣٨٤٧٠٨	٣٩,٨	٣٩٥٠٤٣٠	١٦٨٤٥٠٦	٤٢,٦
١٩٩٠	٩٧٨٣٣٦	٣٧٣١٠٦	٣٨,١	٤١٣٨٤٦٦	١٦٧١٤٢٠	٤٠,٤
١٩٩١	١٠٩٠٣٣٣	٤٩٠١٩٤	٤٥,٠	٤٥٧٥٥٢٥	٢١٨٩٠٩٩	٤٧,٨
١٩٩٢	١١٢٤٥٩٧	٥٠٠٥٩٠	٤٤,٥	٤٧٠٤٨٣٨	٢٢٢٣١٤٨	٤٧,٣
١٩٩٣	١١٣٢٦١٦	٤٩٤٢٩٠	٤٣,٦	٥٠٤٤٦٧٧	٢٢٦٨٤٠٢	٤٥,٠
١٩٩٤	١٠٧١١٦٢	٤٥٢٨٩١	٤٢,٣	٤٨٣٣٣١١	٢١٢٨١٢٤	٤٤,٠
١٩٩٥	٨٠٣٢٣١	٣٠٦٠٧٨	٣٨,١	٢٩٨٣٦٤٧	١٢٩٦٦٦٠	٤٣,٦

المصدر: اعتماداً على أرقام مصدرها:

إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، نتائج الإحصاءات الزراعية الشاملة، والجارية بالعينة، وزارة الزراعة والمياه، حسب التفصيل التالي:

١٩٧٢، ١٩٧٥م عن إحصاءات العينة (١٩٧١/٧٠-١٩٧٥/٧٤م)، ص ص٥٣-٥٤.

١٩٨٠م عن إحصاءات العينة (١٩٧٦/٧٥-١٩٨٠/٧٩م)، عدة صفحات.

١٩٨٥، ١٩٨٦م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد الخامس، ١٩٨٧م، جدول: ١-٢، ص٤.

١٩٨٧، ١٩٨٨م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد السابع، ١٩٩٢م، جدول: ١-٢، ص٤.

١٩٨٩، ١٩٩٠م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد الثامن، ١٩٩٤م، جدول: ١-٢، ص٤.

١٩٩١، ١٩٩٢م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد التاسع، ١٩٩٦م، جدول: ١-٢، ص٤.

١٩٩٣-١٩٩٥م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد العاشر، ١٩٩٨م، جدول: ١-٢، ص٤.

شكل (٦-١-١١) تطور المساحة المزروعة بالحبوب في المملكة وفي منطقة الرياض خلال الفترة ١٩٧٢-١٩٩٥م

obeikan.com

وتدل أرقام ونسب الإنتاج كما يوضحها جدول (٦-١-٢٢) على زيادة أكبر في نصيب منطقة الرياض من إنتاج الحبوب في المملكة. فقد ارتفع نصيبها من حوالي ١٠٪ من إنتاج الحبوب في المملكة عام ١٩٧٢، إلى ٥٣٪ عام ١٩٨٥م وما بين ٤٠ و٤٨٪ في السنين العشر التالية، ليستقر في عام ١٩٩٥م عند حوالي ٤٤٪ من إجمالي إنتاج الحبوب في المملكة. ويدل التفوق الواضح لنصيب منطقة الرياض من الإنتاج على نصيبها من المساحة على ارتفاع إنتاجية الأرض فيها مقارنة بالمناطق الأخرى. ويعود ذلك إلى سببين رئيسين على الأقل، أحدهما أن جزءاً كبيراً من مساحة الحبوب في المملكة هو من الدخن والذرة الرفيعة التي تزرع في المناطق الجنوبية الغربية بأسلوب الزراعة المطرية، وهي بطبيعتها تتصف بانخفاض إنتاجيتها مقارنة بالزراعة المروية. أما السبب الثاني فهو أن إنتاجية الأرض في منطقة الرياض حتى بالنسبة للقمح والشعير التي تعد أهم محصولات الحبوب في المملكة تفوق غيرها من المناطق وهو ما يمكن إرجاعه لمجموعة من العوامل كتفاوت الخبرة الزراعية والاستخدام الأمثل للمخصبات والأسمدة والأساليب الزراعية الحديثة واختلاف الموارد الزراعية وغيرها.

ويعد القمح أهم محصولات الحبوب على الإطلاق في المملكة حيث يشغل معظم المساحة المخصصة لها، خاصة في منطقة الرياض والمناطق الأخرى المشابهة لها في توفر المياه، كالقصيم وحائل وتبوك والجوف والمنطقة الشرقية، حيث بلغت مساحته على مستوى المملكة في عام ١٩٩٠م على سبيل المثال زهاء ٧٩٪ من إجمالي مساحة الحبوب و٥٦٪ من إجمالي المساحة المحصولية. أما في منطقة الرياض فترتفع مساحة القمح إلى حوالي ٩٣٪ من مساحة الحبوب و٧٥٪ من إجمالي المساحة المحصولية في نفس العام. ويتضح من هذه الأرقام الأهمية الكبيرة لمحصول القمح في التنمية الزراعية الحديثة بحكم كونه أهم المحصولات الاستراتيجية التي دعمتها الدولة بقوة عن طريق شراء إنتاج المزارعين بأسعار مجزية.

ويبين جدول (٦-١-٢٣) وشكل (٦-١-١٢) أن مساحة القمح وإنتاجه بدأت تتطور بشكل ملحوظ منذ بدء خطة التنمية الأولى حيث ارتفعت مساحته على مستوى المملكة من زهاء ٣٩٠٠٠ هكتار عام ١٩٧٢م إلى ٦٢٠٠٠ هكتار عام ١٩٧٥م وحوالي ٦٥٠٠٠ هكتار عام ١٩٨٠م، ولكن الانطلاق الحقيقي لزراعة القمح والتوسع في زراعته ارتبط إلى حد كبير، كما سبق أن ذكرنا، بإنشاء مؤسسة الغلال ومطاحن الدقيق في عام ١٩٧٨م وممارسة نشاطها في تشجيع زراعة القمح على نطاق واسع بعد ذلك. ولذلك فقد زادت المساحة المزروعة بالقمح على مستوى المملكة إلى حوالي ٥٨٧٠٠٠ هكتار عام ١٩٨٥م أي حوالي عشرة أضعاف ما كانت عليه قبل خمس سنوات.

جدول (٦-١-٢٣) تقدير المساحة والإنتاج لمحصول القمح في المملكة ومنطقة الرياض خلال الفترة ١٩٧٢-١٩٩٥م.

السنة	المساحة			الإنتاج		
	إجمالي المملكة	منطقة الرياض	٪ للرياض من المملكة	إجمالي المملكة	منطقة الرياض	٪ للرياض من المملكة
١٩٧٢	٣٨٧٢١	٥٤٩٣	١٤,٢	٣٨٩٥٤	١٠٥٥٧	٢٧,١
١٩٧٥	٦٢١٠١	١٢٢٢٦	١٩,٧	١٣٢٠٣٨	٣٧٤٩٧	٢٨,٤
١٩٨٠	٦٧٢٢٦	١٥٣٣٩	٢٢,٨	١٤١٧٣٢	٤٢٨٨٣	٣٠,٣
١٩٨٥	٥٨٧٤٢١	٢٩٠٠٩٨	٤٩,٤	٢١٣٤٩٣٠	١١٦٠٩٧٠	٥٤,٤
١٩٨٦	٥٦٦٤١٨	٢٦٧٦٢٦	٤٧,٢	٢٢٨٩٩٩٥	١٠٩٨٦٦٤	٤٨,٠
١٩٨٧	٦٠١٧٠٣	٢٩٥٨٩٩	٤٩,٢	٢٦٤٨٧٧٣	١٢٤٧٩٨٣	٤٧,١
١٩٨٨	٧٢٦٣٧٠	٣٥٢٥٣٢	٤٨,٥	٣٢٦٧٣٩١	١٥٦٣٣٣٧	٤٧,٨
١٩٨٩	٧٨٠٤٠٣	٣٥٩٣٣٠	٤٦,٠	٣٤٥٢٤٢٩	١٥٥٣٦٤٣	٤٥,٠
١٩٩٠	٧٧٠٦١٦	٣٤٦٣١٥	٤٤,٩	٣٥٨٠٣٤٤	١٥٢٦٣٣٥	٤٢,٦
١٩٩١	٨٩٦١٨٥	٤٥٩٧٦١	٥١,٣	٤٠٣٥٤٩٨	٢٠٢٣٥٧٧	٥٠,١
١٩٩٢	٩٢٤٤٠٧	٤٦٩٢٣٢	٥٠,٨	٤١٢٣٦٥٦	٢٠٥٤٤١٠	٤٩,٨
١٩٩٣	٧٦٤١٥٠	٣٩٠٨٦٧	٥١,٢	٣٤٢٩٩٨٢	١٧١٤٤٣٦	٥٠,٠
١٩٩٤	٥٨١٥٠٩	٢٩٩٢٤٦	٥١,٥	٢٦١٨٠٢٣	١٣١٥٧٦٦	٥٠,٣
١٩٩٥	٤٣٩٩٠٩	٢٢٦٥٧٦	٥١,٥	١٨٩١٨٧٠	٩٦٢٤٢١	٥٠,٩

المصدر: اعتماداً على أرقام مصدرها:

إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، **نتائج الإحصاءات الزراعية الشاملة، والجارية بالعينة**، وزارة الزراعة والمياه، حسب التفصيل التالي:

١٩٧٢، ١٩٧٥م عن إحصاءات العينة (١٩٧١/٧٠-١٩٧٥/٧٤م)، ص١٥.

١٩٨٠م عن إحصاءات العينة (١٩٧٦/٧٥-١٩٨٠/٧٩م)، ص١.

١٩٨٥، ١٩٨٦م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد الخامس، ١٩٨٧م، جدول: ١-٣، ص٦.

١٩٨٧، ١٩٨٨م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد السابع، ١٩٩٢م، جدول: ١-٣، ص٦.

١٩٨٩، ١٩٩٠م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد الثامن، ١٩٩٤م، جدول: ١-٣، ص٦.

١٩٩١، ١٩٩٢م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد التاسع، ١٩٩٦م، جدول: ١-٣، ص٦.

١٩٩٣-١٩٩٥م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد العاشر، ١٩٩٨م، جدول: ١-٣، ص٦.

شكل (٦-١-١٢) تطور المساحة المزروعة بالقمح في المملكة وفي منطقة الرياض في الفترة ١٩٧٢-١٩٩٥م

obeikan.com

وقد كانت الزيادة في منطقة الرياض بحكم إمكاناتها الزراعية الكبيرة، أكبر من ذلك بكثير حيث قفزت المساحة المزروعة بهذا المحصول من حوالي ١٥٠٠٠ هكتار عام ١٩٨٠م إلى أكثر من ٢٩٠٠٠٠ هكتار عام ١٩٨٥م، أي أنها تضاعفت حوالي ٢٠ ضعفاً خلال هذه الفترة، وزاد تبعاً لذلك نصيب منطقة الرياض من حوالي ١٤٪ من مساحة القمح في المملكة عام ١٩٧٢م و٢٠٪ عام ١٩٧٥م إلى أكثر من ٤٩٪ عام ١٩٨٥م.

وقد واصلت المساحة المزروعة بالقمح الزيادة خلال السنوات التالية لتبلغ ذروتها في عام ١٩٩٢م حيث بلغت على مستوى المملكة أكثر من ٩٢٤٠٠٠ هكتار منها حوالي ٤٦٩٠٠٠ أو ما يعادل زهاء ٥١٪ في منطقة الرياض. وقد صاحب هذه الزيادة في المساحة زيادة أكبر في الإنتاج حيث ارتفع إنتاج المملكة من القمح من حوالي ٣٩٠٠٠ طن فقط عام ١٩٧٢م إلى حوالي ٤,١ مليون طن عام ١٩٩٢م، نصفها تقريباً ينتج في منطقة الرياض.

ونتيجة لهذه الزيادة الهائلة في إنتاج القمح والتي تفوق كثيراً احتياجات البلاد البالغة حوالي ٩٠٠٠٠٠ طن عام ١٩٨٥م وزهاء ١,٤ مليون طن عام ١٩٩٣م.[1] فقد رأت الدولة تحديد المساحة المزروعة لهذا المحصول والتركيز على التنوع المحصولي، خاصة منذ بداية خطة التنمية الرابعة عام ١٩٩٠م. وتبعاً لذلك انخفضت المساحة المزروعة بالقمح على مستوى المملكة عام ١٩٩٥م لتبلغ زهاء ٤٤٠٠٠٠ هكتار وهو ما يعادل زهاء ٤٨٪ من مساحة هذا المحصول عام ١٩٩٢م، كما انخفض إنتاجه في نفس السنة إلى حوالي ٩٦٢٠٠٠ طن، أكثر من نصفها ينتج في منطقة الرياض.

ويأتي محصول الشعير كثاني أهم محصولات الحبوب في منطقة الرياض بعد القمح، خاصة خلال السنوات العشر الأخيرة. والواقع أن إنتاج هذا المحصول قد شهد تحولاً كبيراً منذ منتصف الثمانينات الميلادية بعد أن بدأت صوامع الغلال - وتطبيقاً لسياسة تنويع المحصولات الزراعية - بشراء إنتاج المزارعين بأسعار تشجيعية في محاولة لتحفيزهم لزيادة الإنتاج. وتبعاً لذلك فقد قفزت المساحة المزروعة بهذا المحصول من زهاء ٢٠٤٣ هكتار عام ١٩٨٥م، منها هكتارين فقط في منطقة الرياض، إلى ٣٢٢٧٦ هكتار في العام التالي، ثلثها تقريباً في منطقة الرياض. وارتفع إنتاج المملكة من الشعير تبعاً لذلك من ٤٣٩٣ طناً إلى ١٢٠٥١٩ طن في عامي ١٩٨٥م، و١٩٨٦م على التوالي، كما ارتفع إنتاج منطقة

---

(١) إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٩٦م)، مرجع سابق، ص٣٠٦.

الرياض من تسعة أطنان فقط عام ١٩٨٥م، إلى ٣١٥٠٥ أطنان[١] أو ما يعادل حوالي ٢٦٪ من إنتاج المملكة في العام التالي.

ونتيجة لتزايد الطلب على محصول الشعير نتيجة لزيادة مشاريع الثروة الحيوانية وللإقبال المتزايد عليه من مربي الماشية كعلف رئيس للحيوانات فقد تزايدت المساحة المزروعة بهذا المحصول وإنتاجه خلال السنوات التالية لتبلغ ذروتها في عام ١٩٩٤م حيث بلغت مساحته على مستوى المملكة ٣١٥٩٤٠ هكتار، منها ١٥٣٣٩٣ أو ما يعادل حوالي ٤٩٪ في منطقة الرياض، كما بلغ إنتاجه في نفس السنة أكثر من ٢ مليون طن،[٢] ٤٠٪ منها أنتجت في منطقة الرياض.

أما الحبوب الأخرى، كالذرة الرفيعة، والذرة الشامية، والدخن فأهميتها محدودة جداً في منطقة الرياض، رغم أهميتها في بعض مناطق المملكة الأخرى خاصة المناطق الجنوبية الغربية من البلاد. وعلى سبيل المثال فلم تتجاوز المساحة المزروعة بهذه المحصولات في منطقة الرياض أكثر من ٢٥٢ هكتار عام ١٩٩٤م و٢٨٢ هكتار في العام التالي.[٣]

ثانياً: الخضروات:

تضم هذه المجموعة عدداً كبيراً من المحصولات أهمها الطماطم والخيار والبطاطس والكوسا والباميا والقرع والبصل الجاف، إضافة إلى البطيخ والشمام. وقد أفادت هذه المحصولات من خطط التنمية الزراعية المتعاقبة، خاصة منذ عام ١٩٩٠م الرامية لتنوع المحصولات، وتشجيع المزارعين على الاستثمار في مشاريع إنتاج الخضروات، خاصة داخل البيوت المحمية نظراً لكفاءتها العالية وارتفاع إنتاجيتها وتوفيرها لمياه الري.

ولذلك فقد تطورت المساحة المزروعة بالخضروات تطوراً ملحوظاً خلال العقود القليلة الماضية، كما يتبين من جدول (٦-١-٢٤) وشكل (٦-١-١٣)، في المملكة وفي منطقة الرياض على حد سواء، فارتفعت مساحتها على مستوى المملكة من حوالي ٢٩٠٠٠ هكتار عام ١٩٧٢م إلى أكثر من ٥٧٠٠٠

---

(١) راجع الملحق رقم (١).

(٢) إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٩٨م)، مرجع سابق، ص١٤.

(٣) المرجع السابق، ص ص٤، ٦، ١٤.

هكتار عام ١٩٧٥م ثم إلى حوالي ٩٣٠٠٠ هكتار عام ١٩٨٥م وزهاء ١٠٩٠٠٠ هكتار عام ١٩٩٠م. ونتيجة لمجمل الخطوات التي تبنتها الدولة منذئذ للحد من زراعة الحبوب والمحصولات الحقلية وتشجيع زراعة المحصولات الأخرى، خاصة الخضروات والفاكهة، فقد شهدت زراعة الخضروات في المملكة نمواً بنسب متصاعدة خلال السنوات القليلة الماضية لتبلغ المساحة المزروعة بها زهاء ١٢٥٠٠٠ هكتار عام ١٩٩٣م ثم ١٥٩٠٠٠ هكتار عام ١٩٩٥م.

جدول (٦-١-٢٤) تقدير المساحة والإنتاج لجميع الخضروات في المملكة ومنطقة الرياض خلال الفترة ١٩٧٢-١٩٩٥م.

السنة	المساحة			الإنتاج		
	إجمالي المملكة	منطقة الرياض	٪ للرياض من المملكة	إجمالي المملكة	منطقة الرياض	٪ للرياض من المملكة
١٩٧٢	٢٩٤٢٢	٨٦٤٩	٢٩,٤	٦٠٨٦٩١	١٠٤٤١٩	١٧,٢
١٩٧٥	٥٧٣٨٧	١١٢٥٢	١٩,٦	٧١٨٠٧٤	١٧٦١٩٣	٢٤,٥
١٩٨٠	٥٢٩٥٤	١٠٤٤٩	١٩,٧	غ.م	غ.م	غ.م
١٩٨٥	٩٢٥١٢	٣٢٦٢١	٣٥,٣	غ.م	غ.م	غ.م
١٩٨٦	٨٦٦٢٨	٢٨٧٠٢	٣٣,١	غ.م	غ.م	غ.م
١٩٨٧	٩٩١٠٠	٢٧٥٢٥	٢٧,٨	غ.م	غ.م	غ.م
١٩٨٨	٩٧٦٦٣	٢٨٦١٧	٢٩,٤	١٩٥٢٦٩٨	٦١٦٦٦٠	٣١,٦
١٩٨٩	١٠٤٥٦٨	٢٧١٨٢	٢٦,٠	١٨٩٤٥٢٦	٥٩٣٦٩٤	٣١,٣
١٩٩٠	١٠٨٩١٤	٢٣٣١٤	٢١,٤	١٩٠٠٧٢٣	٤٨٩٠٠٢	٢٥,٧
١٩٩١	١٠٥٩٠٦	٣١٠٩٤	٢٩,٤	١٩٠٣٦٥٤	٥٣٩٢٨١	٢٨,٣
١٩٩٢	١٢٤٢٢٢	٣٥٩٢٢	٢٨,٩	٢٠٧٣٥٤٦	٦٢٦٨٦٩	٣٠,٢
١٩٩٣	١٢٤٧١١	٣٤٧٤٠	٢٧,٩	٢١٨١٨٥١	٦٢٧٤٤٩	٢٨,٨
١٩٩٤	١٣٣٦٨٤	٣٦٧٠٩	٢٧,٥	٢٢٨٩٠١١	٦٦٦٥٧٦	٢٩,١
١٩٩٥	١٥٩٠٠١	٥٤١٣٨	٣٤,٠	٢٦٩٢٥٤٩	٩٦١٩٦٣	٣٥,٧

المصدر: اعتماداً على أرقام مصدرها:

إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، **نتائج الإحصاءات الزراعية الشاملة، والجارية بالعينة**، وزارة الزراعة والمياه، حسب التفصيل التالي:

١٩٧٢، ١٩٧٥م عن إحصاءات العينة (١٩٧١/٧٠-١٩٧٥/٧٤م)؛ ص ص٥٣-٥٤ وصفحات أخرى متفرقة.

١٩٨٠م عن إحصاءات العينة (١٩٧٦/٧٥-١٩٨٠/٧٩م)، ص ص١٧، ٣٣.

١٩٨٥، ١٩٨٦م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد الخامس، ١٩٨٧م، جدول: ١-٩، ص١٨.

١٩٨٧، ١٩٨٨م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد السابع، ١٩٩٢م، جدول: ١-٩، ص١٨.

١٩٨٩، ١٩٩٠م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد الثامن، ١٩٩٤م، جدول: ١-٩، ص١٨.

١٩٩١، ١٩٩٢م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد التاسع، ١٩٩٦م، جدول: ١-٩، ص١٨.

١٩٩٣-١٩٩٥م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد العاشر، ١٩٩٨م، جدول: ١-٩، ص١٨.

شكل (٦-١-١٣) تطور مساحة الخضروات في المملكة وفي منطقة الرياض خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٩٥م

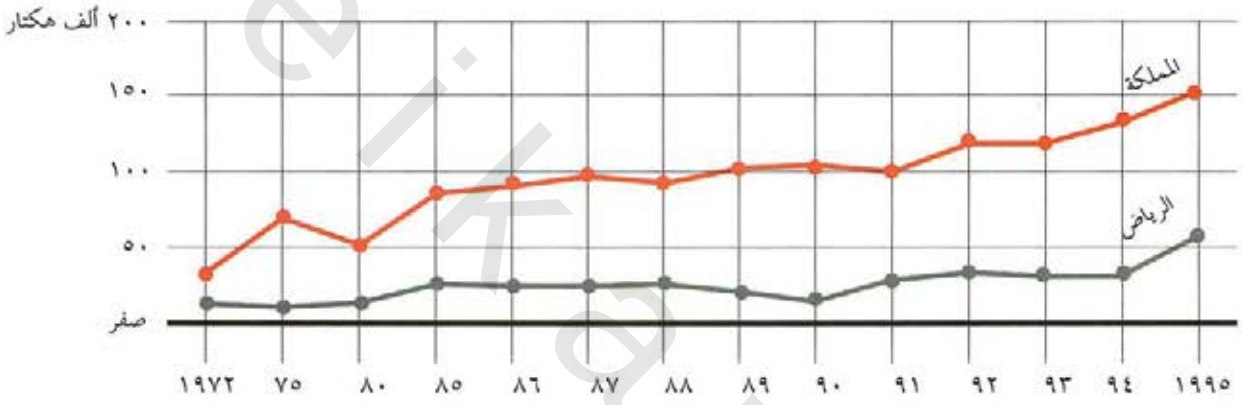

obeikan.com

وقد صاحب هذه الزيادة في المساحة زيادة بنسب أكبر في الإنتاج حيث ارتفع إجمالي إنتاج المملكة من الخضروات من حوالي ٧١٨٠٠٠ طن فقط عام ١٩٧٥م إلى ١,٩ مليون طن عام ١٩٩٠م وزهاء ٢,٧ مليون طن عام ١٩٩٥م. ونتيجة لتطور أساليب الإنتاج سواء باستخدام تقنيات البيوت المحمية، أو بالتوسع في استخدام الأسمدة المختلفة والمخصبات فقد انعكس ذلك في زيادة إنتاجية الأرض، أي متوسط إنتاج الهكتار الواحد من الخضروات، حيث ارتفعت من حوالي ١٢,٥ طن للهكتار عام ١٩٧٥م إلى ١٧ طناً للهكتار عام ١٩٩٥م.

وكما هو الحال بالنسبة لإجمالي المساحة المحصولية، ومساحة وإنتاج الحبوب، تأتي منطقة الرياض في صدارة مناطق المملكة في إنتاج الخضروات، كما يتبين من الجدول السابق، حيث ارتفع نصيبها من إجمالي مساحة الخضروات في المملكة من ٢٠٪ عام ١٩٧٥م إلى ٣٤٪ عام ١٩٩٥م، وارتفع نصيبها من الإنتاج من ٢٥٪ إلى ٣٦٪ من إنتاج المملكة في السنتين المذكورتين على التوالي. ونتيجة لأن منطقة الرياض من أكثر المناطق التي انتشرت بها زراعة الخضروات بالطرق الحديثة "البيوت المحمية" حيث يوجد بها ١٠٥ مشاريع من هذا النوع،[1] أو ما يعادل ربع المشاريع المحمية في المملكة، فقد انعكس ذلك في ارتفاع متوسط إنتاجية الهكتار الواحد من الخضروات مقارنة بالمتوسط العام للمملكة حيث ارتفع من ١٥,٧ طن للهكتار عام ١٩٧٥م إلى ١٧,٨ طن للهكتار عام ١٩٩٥م.

وتعد الطماطم من أهم الخضروات التي توسع في إنتاجها خلال العقود الثلاثة الأخيرة، كما تعد أهم الخضروات التي أفادت من تطور أساليب الإنتاج داخل البيوت المحمية. وعلى سبيل المثال فقد زادت المساحة المخصصة لها على مستوى المملكة من حوالي ٢١٠٠٠ هكتار عام ١٩٧٥م إلى ٢٥٠٠٠ هكتار عام ١٩٨٥م وأكثر من ٢٨٠٠٠ هكتار عام ١٩٩٥م. وقد تراوح نصيب منطقة الرياض بين ٢٥٪ من مساحة هذا المحصول عام ١٩٧٥م إلى ٤٢٪ عام ١٩٨٥م ثم استقر نصيبها في السنوات الخمس الأخيرة في حدود ٣٦٪ من إجمالي مساحته في المملكة. ونتيجة للزيادة الملحوظة في المساحة المزروعة بهذا المحصول، ولتطور أساليب الإنتاج فقد انعكس ذلك في زيادة أكبر في الإنتاج حيث ارتفع إجمالي إنتاج المملكة من زهاء ٣٠٠٠٠٠ طن عام ١٩٧٥م إلى ٣٣١٠٠٠ طن عام ١٩٨٥م ثم إلى ٤٨٩٠٠٠ طن عام ١٩٩٥م. كما زاد إنتاج منطقة الرياض من حوالي ٦٣٠٠٠٠ طن، أو ما يعادل ٢١٪ من إنتاج

(١) إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٩٨م)، مرجع سابق، ص٢٧٠.

المملكة عام ١٩٧٥م إلى ١٧١٠٠٠ طن أو حوالي ٣٥٪ من إنتاج المملكة عام ١٩٩٥م.[١] الجدير بالذكر أن جزءاً متصاعداً من الإنتاج في السنوات الأخيرة أصبح ينتج من مشاريع البيوت المحمية خاصة في منطقة الرياض. وعلى سبيل المثال فقط بلغ نصيب البيوت المحمية من إنتاج الطماطم على مستوى المملكة في عام ١٩٩٥م زهاء ٧٧٠٠٠ طن أو ما يعادل ١٥,٧٪ من إجمالي الإنتاج. أما في منطقة الرياض فقد بلغ إنتاج البيوت المحمية في السنة الآنفة الذكر ٢٩٤٢٣ طناً أو ما يعادل ١٧,٢٪ من إجمالي إنتاج الطماطم في المنطقة. وقد بلغ إنتاج البيوت المحمية في منطقة الرياض زهاء ٣٨٪ من إجمالي إنتاج البيوت المحمية في نفس السنة.[٢]

ومن أهم الخضروات التي شهدت تطوراً كبيراً في مساحتها وأساليب إنتاجها محصول الخيار، حيث ارتفعت المساحة المزروعة به في المملكة من ٨٢٢ هكتار عام ١٩٧٩م إلى حوالي ٢٧٨٠ هكتار عام ١٩٨٥م ثم إلى ٥٢٨٠ هكتار عام ١٩٩٥م. وارتفع تبعاً لذلك إنتاج هذا المحصول من ٥٨٦٥ طناً عام ١٩٧٩م إلى أكثر من ١٤٢٠٠٠ طن عام ١٩٩٥م. أما في منطقة الرياض فقد ارتفعت مساحته من ٢٧٨ هكتار فقط، أو ما يعادل ٣٤٪ من مساحته في المملكة عام ١٩٧٩م إلى ١٦٧١ هكتار أو حوالي ٣٢٪ من مساحة الخيار في المملكة عام ١٩٩٥م. أما إنتاج هذا المحصول في منطقة الرياض فقد ارتفع من حوالي ٢٢٠٠ طن فقط عام ١٩٧٩م إلى ٥٦٢٧٤ طناً عام ١٩٩٥م وارتفعت تبعاً لذلك مساهمة منطقة الرياض في إنتاج الخيار في المملكة من ٣٧٪ إلى حوالي ٤٠٪ في العامين المذكورين على التوالي.[٣] ويعتبر الخيار أكثر الخضروات المنتجة داخل البيوت المحمية حيث بلغ إنتاجه بهذه الطريقة زهاء ٦٧٪ من إجمالي إنتاج الخيار في المملكة و٦٩٪ من إنتاجه في منطقة الرياض في عام ١٩٩٥م.[٤]

ومن الخضروات التي كانت تزرع على نطاق ضيق جداً في الماضي ولكنها شهدت نمواً كبيراً في السنوات العشر الأخيرة محصول البطاطس. ففي حين لم تتجاوز المساحة المزروعة به في عام ١٩٧٥م أكثر من ١٨٢ هكتار على مستوى المملكة، منها هكتار واحد فقط في منطقة الرياض، فقد بلغت

---

(١) راجع ملحق رقم (٢).

(٢) إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٩٨م)، مرجع سابق، ص٢٧٤.

(٣) راجع ملحق رقم (٣).

(٤) إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٩٨م)، مرجع سابق، ص٢٧٢.

مساحته في المملكة عام ١٩٩٠ أكثر من ٣٢٠٠ هكتار، كما تزايدت بشكل كبير في السنوات القليلة الماضية لتبلغ أكثر من ١٩٠٠٠ هكتار عام ١٩٩٥م، منها زهاء ٥٠٠٠ هكتار أو ما يعادل حوالي ٢٧٪ في منطقة الرياض. أما الإنتاج فقد زاد على مستوى المملكة من ٤٧٨ طناً فقط عام ١٩٧٥م ليبلغ أكثر من ٣٧٥٠٠٠ طن عام ١٩٩٥م، منها حوالي ١٠٢٠٠٠ طن أو ما يعادل ٢٧٪ من إنتاج المملكة ينتج من منطقة الرياض.[١] وتعود هذه الزيادة الهائلة في إنتاج البطاطس للإقبال المتزايد على استهلاكه ثم إلى نجاح زراعته تحت أجهزة الري المحورية التي أنشئت أصلاً لزراعة الحبوب. ولذلك فإن إنتاج هذا المحصول يتركز بدرجة أساسية في المناطق التي تزرع فيها الحبوب على نطاق واسع، كالرياض، والقصيم وحائل وتبوك والجوف والمنطقة الشرقية، حيث تخصص بعض هذه الأجهزة ما بين فترة وأخرى لإنتاج البطاطس، أما المناطق الأخرى فلا تنتج إلا كميات محدودة.

أما الكوسا وهو من الخضروات التقليدية فقد تبع نفس نمط الإنتاج للخضروات السابقة فزادت مساحته وإنتاجه بشكل ملحوظ في العشرين سنة الماضية. ففي حين كان إجمالي المساحة المزروعة به على مستوى المملكة لا تتجاوز ٣٧٦ هكتار عام ١٩٧٢م و٩١٩ هكتار عام ١٩٧٥م ارتفعت إلى أكثر من ٤١٠٠ هكتار عام ١٩٨٥م و٨١٠٠ هكتار عام ١٩٩٥م. كما زاد إنتاجه من ٧٤٦٨ طناً عام ١٩٧٥م إلى حوالي ٤٣٠٠٠ طن عام ١٩٨٥م و٧٨٠٠٠ طن عام ١٩٩٥م. وكما هو الحال بالنسبة للخضروات الأخرى فإن منطقة الرياض تأتي في صدارة مناطق المملكة في إنتاجه، حيث يوجد بها على مدى السنوات الخمس الأخيرة حوالي ٢٧٪ من المساحة المزروعة، وتنتج زهاء ٢٦٪ من إجمالي إنتاجه في المملكة.[٢]

ومن المحصولات المتميزة التي شهد إنتاجها تطوراً ملحوظاً في العقود القليلة الماضية محصولي البطيخ والشمام حيث يستحوذان على نسبة كبيرة من المساحة المخصصة للخضروات وصلت إلى ٢٦٪ عام ١٩٩٠م و٢١٪ عام ١٩٩٥م. ويعد هذان المحصولان من المحصولات التي استفادت هي الأخرى من تجهيزات الري الحديثة التي أنشئت أصلاً لزراعة الحبوب، خاصة أن موعد زراعتهما يتزامن مع نهاية موسم القمح والشعير، وبالتالي يمكن للمزارع بعد فراغه من حصاد القمح أو الشعير استخدام نفس

---

(١) راجع ملحق رقم (٤).

(٢) راجع ملحق رقم (٥).

الأرض ونفس جهاز الري لزراعة البطيخ أو الشمام أو كليهما معاً في الموسم الصيفي وجني محصولهما قبل موسم زراعة الحبوب التالي. وتبعاً لذلك فإن معظم إنتاجهما تركز في السنين الأخيرة أيضاً في نفس مناطق إنتاج الحبوب كالرياض والقصيم وحائل وتبوك وغيرها.

وقد ارتفعت المساحة المزروعة بهذين المحصولين على مستوى المملكة من ١٤٤٠١ هكتار عام ١٩٧٥م إلى ٢٤٤٦٠ هكتاراً عام ١٩٨٥م ثم إلى ٣٣٥٤٤ هكتار عام ١٩٩٥م. أما الإنتاج فقد زاد من حوالي ٢٩٨٠٠٠ طن عام ١٩٧٥م إلى ٥٣٥٠٠٠ طن عام ١٩٨٥م ثم إلى ٥٨٣٠٠٠ طن عام ١٩٩٥م. وقد تصاعدت المساحة المزروعة بالبطيخ والشمام في منطقة الرياض من ٢٦١٢ هكتار أو ما يعادل ١٨٪ من مساحتها الإجمالية في المملكة عام ١٩٧٥م إلى ١٠٥٦٥ هكتاراً (٤٣٪ من مساحتهما في المملكة) عام ١٩٨٥م. ثم إلى حوالي ١٣٠٠٠ هكتار عام ١٩٩٥م وهو ما يعادل ٣٨,٥٪ من إجمالي مساحتهما في المملكة. كما تزايد إنتاجهما في منطقة الرياض بنسب أكبر حيث ارتفع نصيبهما من إجمالي إنتاج المملكة من ١١٪ عام ١٩٧٢م و٢٨٪ عام ١٩٧٥م ليصل إلى أكثر من ٤٣٪ في عام ١٩٨٥م و٤٤٪ عام ١٩٩٥م.[١]

وبالإضافة إلى ما سبق ذكره فقد تطور إنتاج الخضروات الأخرى كالباذنجان والباميا والقرع والبصل وغيرها تطوراً ملحوظاً خلال الفترة الماضية سواء على مستوى المملكة، أو في منطقة الرياض بوجه خاص.

ثالثاً: محصولات الأعلاف:

تضم محصولات الأعلاف في منطقة الرياض محصول البرسيم، الذي يعد محصول الأعلاف الرئيس في المنطقة، ثم حشائش الرودس التي بدأ التوسع في زراعتها مؤخراً، إضافة إلى كميات محدودة من الدخن وبعض أنواع الذرة خاصة الذرة الرفيعة. وقد أخذت المساحة المزروعة بالأعلاف المختلفة في المملكة بالزيادة المستمرة في السنوات الماضية نظراً لتزايد الاحتياجات العلفية لقطعان الثروة الحيوانية المتنامية سواء التي تربى داخل المزارع العادية أو في مشاريع الثروة الحيوانية المتخصصة، أو حتى حيوانات البادية، خاصة في السنين التي يقل فيها المطر وتتدهور فيها المراعي الطبيعية.

---

(١) راجع ملحق رقم (٦).

ويبين جدول (٦-١-٢٥) وشكل (٦-١-١٤) أن إجمالي المساحة المزروعة بالأعلاف قد زادت من حوالي ٣٢٠٠٠ هكتار عام ١٩٧٥م إلى أكثر من ١٤٥٠٠٠ هكتار عام ١٩٨٥م ثم إلى زهاء ٣٠٥٠٠٠ هكتار عام ١٩٩٥م. وتشغل محصولات الدخن والذرة الرفيعة التي تزرع بشكل أساسي في منطقة جازان وأجزاء من منطقة مكة المكرمة نسبة كبيرة من هذه المساحة.

جدول (٦-١-٢٥) تقدير المساحة لجميع محصولات الأعلاف في المملكة ومنطقة الرياض خلال الفترة ١٩٧٢-١٩٩٥م.

السنة	المساحة الإجمالية			مساحة البرسيم		
	إجمالي المملكة	منطقة الرياض	٪ للرياض من المملكة	إجمالي المملكة	منطقة الرياض	٪ للرياض من المملكة
١٩٧٢	٣٢٣٤٢	٢٧٥٣	٨,٥	٨٣٢٣	٢٤٣٩	٢٩,٣
١٩٧٥	٤٤٦٦٩	٨٥١٣	١٩,١	١٨٩١٥	٧١٤٦	٣٧,٨
١٩٨٠	٢٩٠٠٨	٦٤٥٣	٢٢,٢	٢٦٩١٦	٦٣٧٧	٢٣,٧
١٩٨٥	١٤٥٠٨٦	٢٧٥٣٩	١٩,٠	٤٣٩٣٣	٢٠٤٢٢	٤٦,٥
١٩٨٦	١٣٩٠٥٠	٢٩٣٤٢	٢١,١	٤٦١١٨	٢١٥٣١	٤٦,٧
١٩٨٧	١٦٣٣٢٢	٣٣٨٣٨	٢٠,٧	٤٨٢٤٧	٢٢٣٨٨	٤٦,٤
١٩٨٨	١٦٧٨٦٩	٣٥٩٩١	٢١,٤	٥٠٨٩٤	٢٣٤٩٤	٤٦,٢
١٩٨٩	١٦٦٥٠٤	٣٥٢٨٨	٢١,٢	٥٢٧٤٦	٢٤٠٤٥	٤٥,٦
١٩٩٠	٢٠٠٩٩٣	٣٧٤٣٢	١٨,٦	٥٤٨٤٠	٢٦٦٥٤	٤٨,٦
١٩٩١	٢٢٧٣٢٥	٤٩٦٧٥	٢١,٩	٧٩٤٩٨	٣٤٠٠٤	٤٢,٨
١٩٩٢	٢١٩٤٢٣	٥٥٩٦٥	٢٥,٥	٧٦٠٨٥	٣٣١١٨	٤٣,٥
١٩٩٣	٢٢٦٣٣٢	٥٠٤٢٢	٢٢,٣	٨٨٤٣٢	٣٢٣٢٣	٣٦,٦
١٩٩٤	٢٧٢٩٥٩	٦١٢٩٨	٢٢,٥	٩٧٩٨٠	٣٩١٣٠	٣٩,٩
١٩٩٥	٣٠٥٢٥٥	٦٧٠٣٨	٢٢,٠	١٠٩٠٦٣	٤٣٠٨٦	٣٩,٥

المصدر: اعتماداً على أرقام مصدرها:

إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، **نتائج الإحصاءات الزراعية الشاملة، والجارية بالعينة**، وزارة الزراعة والمياه، حسب التفصيل التالي:

١٩٧٢، ١٩٧٥م عن إحصاءات العينة (١٩٧١/٧٠-١٩٧٥/٧٤م)، ص ص٣٠، ٤٢، ٤٤.

١٩٨٠م عن إحصاءات العينة (١٩٧٦/٧٥-١٩٨٠/٧٩م)، ص ص١٨، ٣٠، ٣٢.

١٩٨٥، ١٩٨٦م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد الخامس، ١٩٨٧م، جدول: ١-٢٣/٢٢، ص ص٤٤، ٤٦.

١٩٨٧، ١٩٨٨م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد السابع، ١٩٩٢م، جدول: ١-٢٣/٢٢، ص ص٤٤، ٤٦.

١٩٨٩، ١٩٩٠م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد الثامن، ١٩٩٤م، جدول: ١-٢٣/٢٢، ص ص٤٤، ٤٦.

١٩٩١، ١٩٩٢م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد التاسع، ١٩٩٦م، جدول: ١-٢٣/٢٢، ص ص٤٤، ٤٦.

١٩٩٣-١٩٩٥م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد العاشر، ١٩٩٨م، جدول: ١-٢٣/٢٢، ص ص٤٤، ٤٦.

شكل (٦-١-١٤) تطور المساحة لمحصولات الأعلاف في المملكة وفي منطقة الرياض خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٩٥م

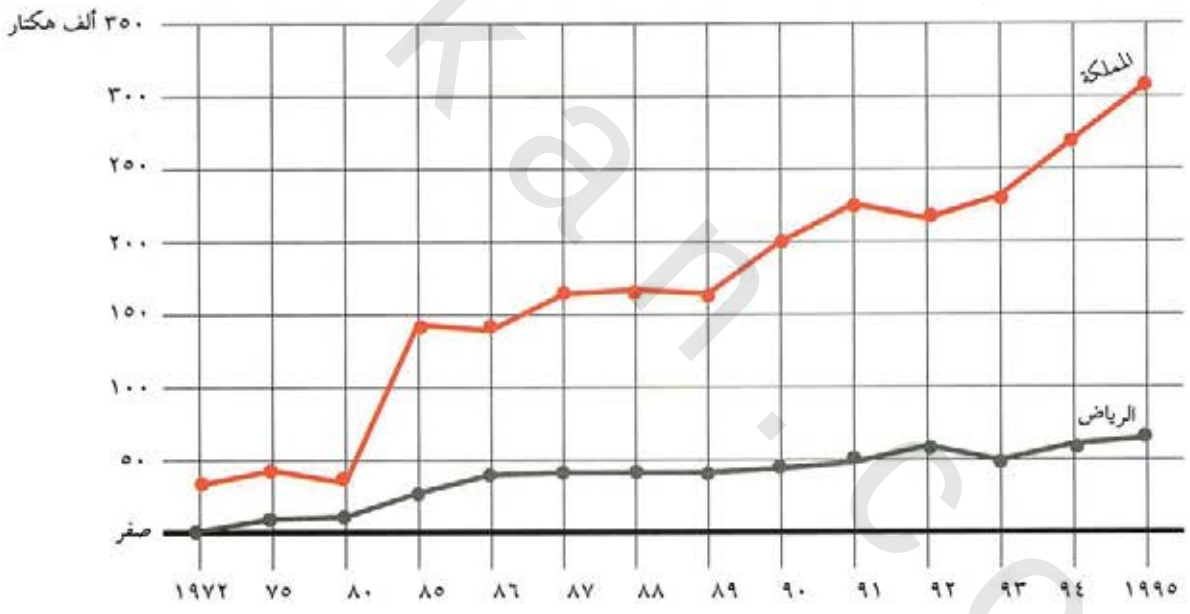

obeikan.com

وعلى سبيل المثال فقد بلغت المساحة المزروعة بالأعلاف في منطقة جازان عام ١٩٩٥م حوالي ١٢١٠٠٠ هكتار[١] وهي تشكل ٦٢٪ تقريباً من إجمالي مساحة الأعلاف في المملكة، باستثناء البرسيم، وجميع هذه المساحة مزروعة بالدخن والذرة الرفيعة اعتماداً على الأمطار والسيول. ولعل ذلك يفسر التدني النسبي لنصيب منطقة الرياض من إجمالي مساحة الأعلاف في المملكة حيث لم يتجاوز ١٩٪ في سنتي ١٩٧٥م و١٩٨٥م وزهاء ٢٢٪ من هذه المساحة عام ١٩٩٥م.

أما بالنسبة لمحصول البرسيم، الذي يعد أهم محصولات الأعلاف في مختلف مناطق المملكة، باستثناء بعض المناطق الجنوبية الغربية، فقد ارتفعت المساحة المزروعة به على مستوى المملكة من حوالي ١٩٠٠٠ هكتار عام ١٩٧٥م إلى ٤٤٠٠٠ هكتار عام ١٩٨٥م ثم أكثر من ١٠٩٠٠٠ هكتار عام ١٩٩٥م. وتدل الزيادة الهائلة في المساحة المزروعة خلال السنوات الأخيرة على الإقبال المتزايد على زراعته خاصة بعد الاتجاه لتحديد مساحة الحبوب الغذائية، والذي بدأ تطبيقه بشكل خاص منذ عام ١٩٩٠م.

ويوضح جدول (٦-١-٢٥) أن منطقة الرياض تأتي في صدارة مناطق المملكة المنتجة لهذا المحصول حيث زادت مساحته من ٧١٤٦ هكتار عام ١٩٧٥م إلى ٢٠٤٢٢ هكتار عام ١٩٨٥م ثم تضاعفت مساحته لتصل إلى أكثر من ٤٣٠٠٠ هكتار عام ١٩٩٥م. وقد ارتفعت نسبة المساحة المزروعة به في منطقة الرياض من إجمالي مساحته في المملكة تبعاً لذلك من ٣٨٪ عام ١٩٧٥م إلى ٤٧٪ عام ١٩٨٥م ثم استقرت عند حدود ٤٠٪ في السنوات الأخيرة. وتدل المؤشرات المبنية على تحديد مساحة الحبوب وزيادة قطعان الثروة الحيوانية على استمرار تصاعد المساحة المزروعة بالبرسيم في منطقة الرياض وفي بعض المناطق الأخرى كالقصيم وحائل والجوف وتبوك.

رابعاً: المحصولات الشجرية "الدائمة":

تضم هذه المجموعة بشكل رئيس أشجار النخيل التي تعد اللبنة الأساسية التي قامت عليها الزراعة في معظم مناطق المملكة لقرون عديدة، ويليها مجموعة من أنواع الفواكه المختلفة أهمها الحمضيات والعنب والتين والخوخ والزيتون وغيرها. ونتيجة للجهود التي تبذلها وزارة الزراعة والمياه لزيادة الإنتاج من هذه المحصولات، كإعانة فسائل النخيل وتوزيع شتلات الفاكهة المحسنة على المزارعين بأسعار

(١) إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٩٨م)، مرجع سابق، ص٤٨.

رمزية، فقد تزايدت المساحة المزروعة بها بشكل ملحوظ خلال العقود الثلاثة الأخيرة، وخاصة في السنوات القليلة الماضية.

ويبين جدول (٦-١-٢٦) وشكل (٦-١-١٥) أنه في حين كانت المساحة المزروعة بالمحصولات الشجرية الدائمة في المملكة لا تتجاوز ٣٦٤٢٣ هكتار عام ١٩٧٢م فقد تضاعفت هذه المساحة خلال ثلاث سنوات تقريباً لتبلغ ٦٤١٤٨ هكتار عام ١٩٧٥م. وقد استمرت المساحة المزروعة بهذه المحصولات بالزيادة المستمرة بعد ذلك، رغم المنافسة الحادة من المحصولات الأخرى، خاصة الحبوب، لتبلغ أكثر من ٧٥٠٠٠ هكتار عام ١٩٨٥م وزهاء ٩١٠٠٠ هكتار عام ١٩٩٠م ثم أكثر من ١٣٠٠٠٠ هكتار عام ١٩٩٥م. ورغم أن جزءاً كبيراً من هذه الزيادة راجع إلى التوسع في زراعة أشجار الفاكهة في المناطق الشمالية كالجوف وتبوك وبعض المناطق الأخرى كنجران وعسير فقد واكبت زراعة هذه المحصولات في منطقة الرياض هذا التطور فارتفعت المساحة المزروعة بها من ٨٠٠٠ هكتار عام ١٩٧٢م إلى ٢٠٠٠٠ هكتار عام ١٩٨٥م ثم إلى أكثر من ٣٦٠٠٠ هكتار عام ١٩٩٥م. وارتفع تبعاً لذلك نصيب منطقة الرياض من المساحة الإجمالية لهذه المحصولات من ٢٢٪ عام ١٩٧٢م إلى ٢٧٪ عام ١٩٨٥م ثم إلى ٢٨٪ عام ١٩٩٥م.

وقد صاحب التطور الملحوظ في مساحة هذه المجموعة من المحصولات تطوراً مشابهاً في إنتاجها على مستوى المملكة وعلى مستوى منطقة الرياض على حد سواء. فارتفع إنتاجها الإجمالي في المملكة من حوالي ٨١٨٠٠٠ طن عام ١٩٨٨م إلى زهاء ١,١ مليون طن عام ١٩٩٥م، كما ارتفع إنتاج منطقة الرياض من حوالي ١٦٤٠٠٠ طن إلى ٢٠٩٠٠٠ طن في العامين المذكورين على التوالي.

ورغم هذه الزيادة الملحوظة في إنتاج منطقة الرياض من التمور والفاكهة إلا أن من الواضح أن نصيبها من الإنتاج يقل بشكل ملحوظ عن نصيبها من المساحة. وفي ظل كون منطقة الرياض من أهم مناطق المملكة المنتجة للتمور، قديماً وحديثاً، فإن هذا الانخفاض يعود بشكل رئيس إلى انخفاض نصيبها من إنتاج الفواكه مقارنة مع المناطق الأخرى.

جدول (٦-١-٢٦) تقدير المساحة والإنتاج للمحصولات الشجرية الدائمة في المملكة ومنطقة الرياض خلال الفترة ١٩٧٢-١٩٩٥م.

السنة	المساحة			الإنتاج		
	إجمالي المملكة	منطقة الرياض	٪ للرياض من المملكة	إجمالي المملكة	منطقة الرياض	٪ للرياض من المملكة
١٩٧٢	٣٦٤٢٣	٨٠٨٠	٢٢,٢	غ.م	غ.م	غ.م
١٩٧٥	٦٤١٤٨	١٧٩٣٨	٢٨,٠	غ.م	غ.م	غ.م
١٩٨٠	٧١٩٧٦	١٥٩٧٧	٢٢,٢	غ.م	غ.م	غ.م
١٩٨٥	٧٥١٢٧	٢٠٠٩٨	٢٦,٨	غ.م	غ.م	غ.م
١٩٨٦	٧٨٢٣٨	٢٤١٦٣	٣٠,٩	غ.م	غ.م	غ.م
١٩٨٧	٨١٧٠٦	٢٣٧٤٣	٢٩,١	غ.م	غ.م	غ.م
١٩٨٨	٨١٦٢٨	٢٢٧٤٢	٢٧,٩	٨١٧٧٧٠	١٦٣٥٢٧	٢٠,٠
١٩٨٩	٨٧٥٢٢	٢٤٣٥٠	٢٧,٨	٨٤٨٦٩١	١٦٩٣٥٩	٢٠,٠
١٩٩٠	٩٠٩٤٣	٢٨٤٥٩	٣١,٣	٨٠٣٨٩٠	١٩٦٥٥١	٢٤,٤
١٩٩١	٩٦١٩٢	٢٧٥٧٨	٢٨,٧	٨٣٣٩٩٤	١٦٧٢٣٩	٢٠,١
١٩٩٢	١٠٢٥٧٤	٢٩٠٠٥	٢٨,٣	٨٩٩١٦٩	١٨٥٧٦٠	٢٠,٧
١٩٩٣	١١٢٧٤٤	٣٢١٨٥	٢٨,٥	٩٥١٣٩٠	١٩٥٣٤٠	٢٠,٥
١٩٩٤	١١٧٧٤٢	٣٢٩٧٩	٢٨,٠	٩٨٧٩٤١	٢٠٠٧٠٢	٢٠,٣
١٩٩٥	١٣٠٢١٠	٣٦٤٥٥	٢٨,٠	١٠٥٢٩٨٩	٢٠٩٢٦٢	١٩,٩

المصدر: اعتماداً على أرقام مصدرها:

إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، **نتائج الإحصاءات الزراعية الشاملة، والجارية بالعينة**، وزارة الزراعة والمياه، حسب التفصيل التالي:

١٩٧٢، ١٩٧٥م عن إحصاءات العينة (١٩٧١/٧٠-١٩٧٥/٧٤م)، ص٥٢.

١٩٨٠م عن إحصاءات العينة (١٩٧٦/٧٥-١٩٨٠/٧٩م)، ص٣٩.

١٩٨٥، ١٩٨٦م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد الخامس، ١٩٨٧م، جدول: ١-٢٥، ص٥٠.

١٩٨٧، ١٩٨٨م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد السابع، ١٩٩٢م، جدول: ١-٢٥، ص٥٠.

١٩٨٩، ١٩٩٠م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد الثامن، ١٩٩٤م، جدول: ١-٢٥، ص٥٠.

١٩٩١، ١٩٩٢م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد التاسع، ١٩٩٦م، جدول: ١-٢٥، ص٥٠.

١٩٩٣-١٩٩٥م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد العاشر، ١٩٩٨م، جدول: ١-٢٥، ص٥٠.

شكل (٦-١-١٥) تطورالمساحة للمحصولات الشجرية في المملكة وفي منطقة الرياض خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٩٥م

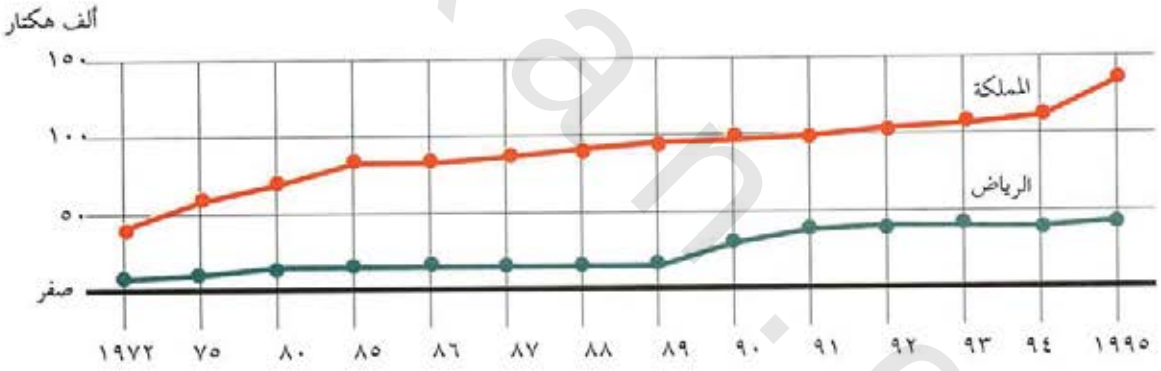

obeikan.com

ويتضح من جدول (٦-١-٢٧) وشكل (٦-١-١٦) الأهمية النسبية لأشجار النخيل وإنتاج التمور في هيكل إنتاج المحصولات الشجرية الدائمة، رغم ما توحي به هذه الأرقام من أهمية متزايدة لأشجار الفاكهة. فقد بلغت نسبة المساحة المزروعة بالنخيل في المملكة زهاء ٩٠٪ من مساحة المحصولات الشجرية عام ١٩٧٢م و٨٠٪ عام ١٩٨٥م ثم ٧٢٪ عام ١٩٩٥م. كما بلغ إنتاج التمور حوالي ٦٣٪ و٥٦٪ من إجمالي إنتاج هذه المجموعة من المحصولات في عامي ١٩٨٨م و١٩٩٥م على التوالي. أما في منطقة الرياض فقد تراوحت نسبة المساحة المخصصة لأشجار النخيل من إجمالي مساحة المحصولات الشجرية بين ٩٨٪ عام ١٩٧٢م و٨١٪ و٨٠٪ في عامي ١٩٨٥م و١٩٩٥م على التوالي. من جهة أخرى فقد تراوحت نسبة إنتاج التمور من إجمالي هذه المحصولات بين ٩٢٪ عام ١٩٨٨م و٨٢٪ عام ١٩٩٥م.

ويبين جدول (٦-١-٢٧) التطور المستمر في المساحة المخصصة لأشجار النخيل وإنتاج التمور في المملكة وفي منطقة الرياض على حد سواء. فقد تزايدت المساحة المزروعة بأشجار النخيل على مستوى المملكة من زهاء ٣٣٠٠٠ هكتار عام ١٩٧٢م إلى أكثر من ٥٣٠٠٠ هكتار عام ١٩٧٥م وإلى حوالي ٦٠٠٠٠ هكتار عام ١٩٨٠م ثم ٦٤٠٠٠ هكتار عام ١٩٨٨م. ومن الملاحظ أن نسبة زيادة المساحة المزروعة بأشجار النخيل خلال عقد الثمانينات الميلادية كانت محدودة قياساً بالفترة السابقة لها، ويعود ذلك إلى أن جل جهود المزارعين خلال تلك الفترة كانت موجهة لزراعة الحبوب نتيجة لربحيتها العالية وسرعة دوران رأس المال والحصول على العوائد على خلاف الاستثمار بالمحصولات الشجرية الذي يحتاج لعدة سنوات حتى يجني المزارع ثمار ما غرس. وقد تبدل الوضع بشكل واضح خلال السنوات العشر الماضية، وبوجه خاص منذ عام ١٩٩٠م، نتيجة لمجمل السياسات التي تبنتها الدولة ممثلة بوزارة الزراعة للحد من زراعة الحبوب وتشجيع زراعة المحصولات الأخرى، ومنها النخيل وأشجار الفاكهة، فانعكس ذلك في زيادة ملحوظة في المساحة المزروعة بأشجار النخيل لتصل إلى أكثر من ٧٢٠٠٠ هكتار عام ١٩٩٠م وإلى ٨٤٠٠٠ هكتار عام ١٩٩٣م ثم إلى حوالي ٩٤٠٠٠ هكتار عام ١٩٩٥م. ومن الجدير ذكره أن عدد أشجار النخيل في المملكة في تلك الفترة قدر بحوالي ١٣ مليون شجرة في عام ١٩٩٠م، منها حوالي ٢٨٢٠٠٠ شجرة من الأشجار غير المثمرة.[١]

---

(١) إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٩٦م)، مرجع سابق، ص٣١١.

جدول (٦-١-٢٧) تقدير مساحة النخيل وإنتاج التمور في المملكة ومنطقة الرياض خلال الفترة ١٩٧٢-١٩٩٥م.

السنة	المساحة			الإنتاج		
	إجمالي المملكة	منطقة الرياض	٪ للرياض من المملكة	إجمالي المملكة	منطقة الرياض	٪ للرياض من المملكة
١٩٧٢	٣٢٩٥٦	٧٩١٠	٢٤,٠	١٨٧٨٤٦	٤٦٥٠٤	٢٤,٨
١٩٧٥	٥٣١٢١	١٦٥٣٣	٣١,١	٣٣٧٢٨٣	١٣٨٩٧٠	٤١,٢
١٩٨٠	٦٠٣٥٣	١٣٧٤٦	٢٢,٨	٣٤٢٢٨٦	٨٨٩٦٠	٢٦,٠
١٩٨٥	٥٩٧٨٧	١٦٢٩١	٢٧,٢	٤٥٥٧٣٠	١٢١٣٧٠	٢٦,٦
١٩٨٦	٦٣٠٣٣	٢٠٧٣٧	٣٢,٩	٤٥٧٤٤٣	١٣٠٨٩٨	٢٨,٦
١٩٨٧	٦٤٣٢٨	٢٠٨٦٥	٣٢,٤	٥٠٢٨١٠	١٤٥٧٦١	٢٩,٠
١٩٨٨	٦٤٠٧٣	١٩٨٨٧	٣١,٠	٥١٣٦١٣	١٥٠٢١٩	٢٩,٢
١٩٨٩	٦٨٣٠٥	٢١٢٥١	٣١,١	٥٢١٨٤٦	١٤٨٦٧٥	٢٨,٥
١٩٩٠	٧٢٣٧٩	٢٢٦١٤	٣١,٢	٥٢٧٨٨١	١٥١٤٩٩	٢٨,٧
١٩٩١	٧٧٤٤٨	٢٤٣١٨	٣١,٤	٥٢٨٠٧٤	١٥٢٠٤٢	٢٨,٨
١٩٩٢	٧٩٥٧٥	٢٤٤٦٢	٣٠,٧	٥٥٢٤٩٣	١٥٩١٢٤	٢٨,٨
١٩٩٣	٨٣٧٠٣	٢٥٧٧٣	٣٠,٨	٥٦٣٠٠٨	١٦٣٩١٢	٢٩,١
١٩٩٤	٨٥٧٩٠	٢٦٢٠٠	٣٠,٥	٥٦٧٧٦٢	١٦٤٠٧٨	٢٨,٩
١٩٩٥	٩٣٨٢٥	٢٩١٢٥	٣١,٠	٥٨٩٢٦١	١٧٠٥٨٥	٢٨,٩

المصدر: اعتماداً على أرقام مصدرها:

إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، **نتائج الإحصاءات الزراعية الشاملة، والجارية بالعينة**، وزارة الزراعة والمياه، حسب التفصيل التالي:

١٩٧٢، ١٩٧٥م عن إحصاءات العينة (١٩٧١/٧٠-١٩٧٥/٧٤م)، ص٤٨.

١٩٨٠م عن إحصاءات العينة (١٩٧٦/٧٥-١٩٨٠/٧٩م)، ص٣٥.

١٩٨٥، ١٩٨٦م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد الخامس، ١٩٨٧م، جدول: ١-٢٦، ص٥٢.

١٩٨٧، ١٩٨٨م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد السابع، ١٩٩٢م، جدول: ١-٢٦، ص٥٢.

١٩٨٩، ١٩٩٠م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد الثامن، ١٩٩٤م، جدول: ١-٢٦، ص٥٢.

١٩٩١، ١٩٩٢م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد التاسع، ١٩٩٦م، جدول: ١-٢٦، ص٥٢.

١٩٩٣-١٩٩٥م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد العاشر، ١٩٩٨م، جدول: ١-٢٦، ص٥٢.

شكل (٦-١-١٦) تطور مساحة النخيل وإنتاج التمور في المملكة وفي منطقة الرياض خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٩٥م

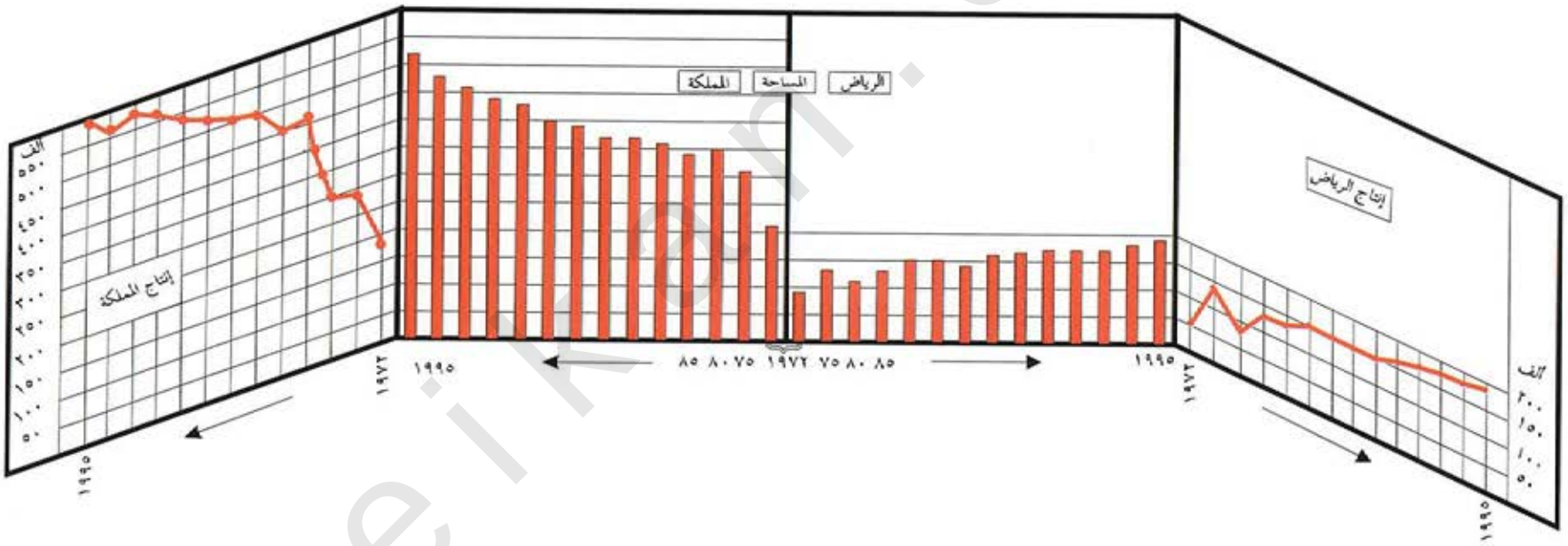

obeikan.com

ولما كانت منطقة الرياض تأتي في صدارة مناطق المملكة التي انتشرت فيها التنمية الزراعية الحديثة فقد تأثرت زراعة النخيل فيها إيجاباً وسلباً بمجمل الظروف السابقة. وعليه فقد ارتفعت المساحة المخصصة لأشجار النخيل من حوالي ٨٠٠٠ هكتار عام ١٩٧٢م إلى ١٦٥٣٣ هكتار عام ١٩٧٥م، أي أنها تضاعفت تقريباً خلال فترة ثلاث سنوات فقط. أما خلال الفترة التالية، حتى منتصف الثمانينات فقد تراجعت المساحة المزروعة بالنخيل نتيجة لمجمل الظروف السالف ذكرها، بل إن منطقة الرياض كانت أكثر تأثراً من باقي المناطق نتيجة لأنها أهم مناطق المملكة المنتجة للحبوب خلال تلك الفترة، وهو ما يوحي بأن جزءاً من الأراضي المزروعة بالنخيل قد أهملت حتى ماتت نخيلها بل قد تكون حولت لزراعة الحبوب وبعض المحصولات الأخرى. وتبعاً لذلك فقد انخفضت المساحة المزروعة بالنخيل في منطقة الرياض إلى حوالي ١٤٠٠٠ هكتار عام ١٩٨٠م ثم زادت قليلاً لتصل إلى ١٦٣٠٠ هكتار عام ١٩٨٥م ولكنها رغم هذه الزيادة لم تصل إلى مستواها الذي كانت عليه قبل عشر سنوات.

وقد بدأت المساحة المزروعة بالنخيل بالزيادة التدريجية خلال النصف الثاني من الثمانينات لتصل إلى زهاء ٢١٠٠٠ هكتار خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٨٩م قبل أن تتصاعد بشكل واضح منذ عام ١٩٩٠م لتصل إلى أكثر من ٢٩٠٠٠ هكتار عام ١٩٩٥م. وتبعاً لذلك أصبح نصيب منطقة الرياض من إجمالي المساحة المزروعة بأشجار النخيل منذ عام ١٩٨٦م حوالي ٣١٪ بعد أن كان لا يتجاوز ٢٤٪ عام ١٩٧٢م. أما بالنسبة لعدد أشجار النخيل في منطقة الرياض فقد بلغ زهاء ٢,٦ مليون شجرة، أو حوالي ٢٠٪ من إجمالي أشجار النخيل في المملكة عام ١٩٩٠م. ومن هذه الأشجار حوالي ٦٧١٠٠٠ شجرة من الأشجار غير المثمرة في ذلك العام، وهو ما يعادل حوالي ٢٦٪ من إجمالي أشجار النخيل في المنطقة.[١]

وقد تأثر إنتاج المملكة ومنطقة الرياض من التمور بشكل أساسي بدرجة نمو المساحة المزروعة بالنخيل وعدد أشجارها، كما تأثر بعوامل أخرى كنسبة النخيل المثمر والتفاوت في إنتاجية النخلة وغيرها. وعموماً فقد شهد إنتاج التمور تصاعداً ملحوظاً خلال الثلاثين سنة الماضية، عدا استثناءات قليلة، فارتفع إجمالي الإنتاج بالمملكة من حوالي ١٨٨٠٠٠ طن عام ١٩٧٢م إلى ٤٥٦٠٠٠ طن عام ١٩٨٥م ثم إلى حوالي ٥٨٩٠٠٠ طن عام ١٩٩٥م. أما في منطقة الرياض فقد ارتفع الإنتاج من حوالي

(١) إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٩٦م)، مرجع سابق، ص٣١١.

٤٧٠٠٠ طن، أو ما يعادل حوالي ربع إنتاج المملكة من التمور في عام ١٩٧٢م، إلى ١٢١٠٠٠ طن، أو زهاء ٢٧٪ من إنتاج المملكة عام ١٩٨٥م. وقد شهد الإنتاج في السنين التالية نمواً أكبر ليصل إجمالي منطقة الرياض من التمور إلى حوالي ١٥١٠٠٠ طن عام ١٩٩٠م ثم ١٧١٠٠٠ طن عام ١٩٩٥م. وزادت تبعاً لذلك المساهمة النسبية لمنطقة الرياض إلى زهاء ٢٩٪ من إجمالي إنتاج التمور في المملكة في السنوات العشر الأخيرة.

وإذا انتقلنا من إنتاج التمور لإنتاج الفاكهة فإن أهم ما ينتج منها في منطقة الرياض الموالح والعنب، ولكن من الملاحظ أن إنتاج منطقة الرياض من الفواكه، على خلاف المحصولات الأخرى، لا يشكل إلا نسبة قليلة من إجمالي إنتاج الفواكه في المملكة خاصة خلال السنين الأخيرة رغم الزيادة المطردة في المساحة المزروعة بأشجار الفاكهة. فقد تطورت المساحة المزروعة بالموالح[1] على مستوى المملكة من ١٣٦٨ هكتار فقط عام ١٩٧٢م إلى أكثر من ٢٠٠٠ هكتار عام ١٩٨٥م، ثم قفزت مساحتها بسبب التشجيع الكبير من وزارة الزراعة والمياه للإكثار منها في الآونة الأخيرة لتبلغ أكثر من ١٢٠٠٠ هكتار عام ١٩٩٥م. كما تصاعد إنتاج المملكة من الموالح، تبعاً لذلك، من حوالي ٨٠٠٠ طن عام ١٩٧٢م إلى ١١٠٠٠ طن عام ١٩٨٥م ثم إلى حوالي ٧٥٠٠٠ طن عام ١٩٩٥م.

وفي حين سايرت منطقة الرياض الاتجاه العام في زيادة المساحة المزروعة بأشجار الحمضيات حيث ارتفعت مساحتها من ٦٥ هكتار فقط عام ١٩٧٢م إلى ٥٠٠ هكتار عام ١٩٨٥م ثم بلغت ٣٢٥٨ هكتار عام ١٩٩٥م، فإن إنتاجها ظل يتنامى ببطء شديد من زهاء ٧٧٠ طناً عام ١٩٧٢م إلى ١٣٤٤ طناً عام ١٩٨٥م ثم إلى ٦٨٣٧ طناً عام ١٩٩٥م. ولذلك ففي حين تصاعد نصيب منطقة الرياض من المساحة المزروعة بالحمضيات بالمملكة من ٥٪ عام ١٩٧٢م إلى ٢٧٪ عام ١٩٩٥م فإن نصيبها من الإنتاج في عام ١٩٩٥م ظل مقارباً لما كان عليه في عام ١٩٧٢م رغم أن مساهمتها في إنتاج الحمضيات قد شهدت بعض التحسن خلال فترة الثمانينات الميلادية.

ويبدو هذا التفاوت الواضح بين المساحة والإنتاج أكثر وضوحاً في محصول العنب[2] حيث ارتفع إجمالي المساحة المزروعة به في منطقة الرياض من ٧٧ هكتار فقط عام ١٩٧٢م إلى زهاء ١٢٠٠ هكتار

---

(١) راجع ملحق رقم (٧).

(٢) راجع ملحق رقم (٨).

عام ١٩٨٠م، ثم أخذت المساحة بالتطور خاصة في السنين الأخيرة لتصل إلى ٢٧٢٦ هكتار عام ١٩٩٥م. أما إنتاج المنطقة من العنب فقد تزايد من حوالي ١٢٠٠٠ طن عام ١٩٧٢م إلى زهاء ٢١٠٠٠ طن عام ١٩٨٠م ولكنه شهد هبوطاً شديداً بعد ذلك ليصل إلى ٢٥٥٨ طناً فقط عام ١٩٨٦م. ولم يلبث الإنتاج أن أخذ بالتحسن التدريجي بعد ذلك، خاصة منذ عام ١م ليستقر أخيراً في حدود ١٠٠٠٠ طن عام ١٩٩٥م. وتبعاً لذلك فبينما كان نصيب منطقة الرياض من المساحة المزروعة بالعنب في المملكة في تصاعد بشكل عام حيث زاد من ٩٪ عام ١٩٧٢م إلى ٢٩٪ عام ١٩٨٠ ثم إلى ٣٧٪ عام ١٩٩٠م قبل أن يستقر أخيراً عند ٢٦٪ عام ١٩٩٥م، فإن نصيبها من الإنتاج انحدر من ٤٣٪ من إنتاج العنب في المملكة عام ١٩٧٢م إلى ٣٧٪ عام ١٩٨٠م ثم إلى ما بين ٧-٨٪ في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥م.

إن هذا التفاوت بين نصيب منطقة الرياض من المساحة المزروعة بالفواكه بالمملكة ونصيبها من الإنتاج، بل التصاعد التدريجي في نصيبها من المساحة في نفس الوقت الذي يتناقص نصيبها من الإنتاج يمكن تفسيره بعدة عوامل منها:

١- إن تركيز مزارعي منطقة الرياض خلال فترة الطفرة الزراعية في الثمانينات كان منصباً بدرجة أساسية على زراعة الحبوب، خاصة القمح، وقد صحب ذلك إهمال لبعض المحصولات الأخرى، وأهمها أشجار الفاكهة. ولعل ذلك يفسر انخفاض إنتاج العنب في منطقة الرياض من حوالي ٢١٠٠٠ طن عام ١٩٨٠م، وهو ما يشكل حوالي ٣٧٪ من إنتاج المملكة، إلى ٣٠٨٤ طناً فقط في ذروة الطفرة الزراعية عام ١٩٨٥م، وانخفض تبعاً لذلك نصيبها من إنتاج العنب في المملكة إلى حوالي ٤٪ فقط. وما ينطبق على العنب ينطبق أيضاً على الموالح حيث انخفض إنتاجها من ٦٤٣٤ طناً عام ١٩٨٠م إلى ١٣٤٤ طناً عام ١٩٨٥م، كما ينطبق على سائر الفواكه الأخرى.

٢- إن الظروف المناخية والبيئية العامة في منطقة الرياض أقل ملاءمة لزراعة بعض أشجار الفاكهة من بعض مناطق المملكة الأخرى، خاصة المناطق الشمالية (تبوك والجوف وحائل)، ومنطقة نجران، التي انتشرت فيها زراعة الفواكه في السنين الأخيرة على نطاق واسع، أو حتى مناطق زراعة الفواكه التقليدية في المملكة كالطائف والباحة وعسير. وتبعاً لتفاوت هذه الظروف تتفاوت الإنتاجية، حيث بلغت إنتاجية الهكتار الواحد من الموالح في عام ١٩٩٥م، على سبيل المثال، ١٠,٢ طن في تبوك و٦,٢ طن في الجوف بينما لم تتجاوز ٢ طن للهكتار في منطقة الرياض. (١١٣) وقد لا يعود

(١) إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٩٨م)، مرجع سابق، ص ٥٤.

ارتفاع الإنتاجية في المناطق المذكورة آنفاً لملائمة الظروف البيئية فقط، بل لتقنيات الإنتاج المتقدمة المستخدمة هناك، حيث تبنت زراعة الفواكه في هذه المناطق، وخاصة المناطق الشمالية، شركات زراعية عملاقة تطبق أحدث أساليب الإنتاج، كشركة أسترا وشركة تبوك وشركة الجوف وشركة حائل للتنمية الزراعية.

٣- إن المتتبع لبيانات الملحقين (٧، ٨) ليلحظ بوضوح أنه بعد مرحلة الهبوط الشديد في مساحة وإنتاج الفواكه خلال عقد الثمانينات نتيجة لتركيز المزارعين على محصولات الحبوب فإن جزءاً كبيراً من المساحة المزروعة بأشجار الفاكهة تم خلال السنوات القليلة الماضية، وهو ما يعني أن نسبة منها لم تدخل مرحلة الإثمار بعد. وقد يكون ذلك مؤشراً لتوقع زيادة إنتاج منطقة الرياض من الفواكه خلال السنوات القليلة القادمة، خاصة في ضوء سياسة الدعم والتشجيع الذي يلقاه المزارعون للإكثار من زراعة وإنتاج الفواكه تطبيقاً لأهداف التنمية الزراعية الشاملة والمتوازنة.

ملحوظات ختامية:

إن استعراض أوضاع الزراعة في منطقة الرياض قديماً وحديثاً يظهر بكل جلاء الأهمية الزراعية الكبيرة لهذه المنطقة ومساهمتها النسبية العالية في إنتاج المملكة من معظم المنتجات الزراعية. ولعل من أهم ما يميز الزراعة القديمة في منطقة الرياض وفي سائر مناطق المملكة الأخرى هو التنوع المحصولي والتوازن في إنتاج المحصولات المختلفة، وهو نمط يتناسب مع الأهداف الرئيسة من الزراعة في ذلك الوقت، كونها المهنة الرئيسة للسكان المستقرين، ولذا فكان هدف المزارع حينئذ إنتاج ما يلبي مستلزمات أسرته من المواد الغذائية طوال العام في المقام الأول ثم بيع ما يفيض عن ذلك في الأسواق المحلية، أو دفعه للتاجر الذي يتعامل معه الفلاح في مقابل ما يأخذه منه من بضائع وحاجيات طوال الموسم الزراعي.

ومع بزوغ شمس التنمية الزراعية الحديثة ظهر نوع آخر من الزراعة أصبح مع مرور الوقت يشكل معظم الحيازات والأراضي الزراعية، هذا النمط الجديد لا يهدف كما هو النمط القديم إلى سد احتياجات الأسرة بل ينحو منحىً جديداً هدفه زراعة الغلات والمحصولات الزراعية المطلوبة في الأسواق والتي تدر على المزارع أرباحاً كبيرة. ولذلك فإن التنمية الزراعية الحديثة وبتأثير من تشجيع الدولة لإنتاج بعض السلع الاستراتيجية، وخاصة الحبوب، اتجهت في معظمها للتخصص في إنتاج هذه الغلات وكان

الحافز الرئيس للتركيز عليها هو ضمان التسويق المربح للإنتاج حيث تستقبل مؤسسة الغلال إنتاج المزارعين من القمح والشعير وتدفع مقابل ذلك أسعاراً مجزية. وتبعاً لذلك فقد طغت الحبوب الغذائية على معظم المساحة المحصولية في المملكة، وخاصة في المناطق التي انتشرت فيها المزارع الواسعة وأهمها منطقة الرياض. وكانت النتيجة أن إنتاج المملكة من الحبوب، وخاصة القمح، لم يتوقف عند حدود تلبية احتياجات سكانها بل أصبحت تنتج في بعض الفترات ما يفوق ثلاثة أضعاف احتياجاتها من القمح ودخلت منذ عام ١٩٨٥م نادي الدول المصدرة لهذه الغلة.

إن المتمعن في الأوضاع البيئية للمملكة ولمواردها المائية والأرضية ليدرك لأول وهلة أنه إذا كان من الممكن تفهم أن تسعى الدولة لإنتاج ما يكفيها من أهم السلع الزراعية الاستراتيجية، ومنها القمح، للحفاظ على أمنها الغذائي من تقلبات الأسواق العالمية أو ضغوط الدول المنتجة، خاصة في أوقات الأزمات، وهو ما فعلته الدولة مشكورة عبر برامج الدعم العديدة للقطاع الزراعي فإنه ليس من مصلحة دولة صحراوية كالمملكة ذات إمكانات مائية محدودة أن تتوسع في إنتاج هذه المحصولات إلى ما يفوق مستوى الاكتفاء الذاتي، في حين أن هناك محصولات أخرى لا زال الإنتاج الوطني منها محدوداً، ومنها معظم أنواع الخضروات والفاكهة.

لقد ظهرت هذه الحقيقة واضحة أمام المخططين عند مراجعتهم لإيجابيات وسلبيات التجربة الزراعية الحديثة، ولذا فقد ركزت خطط التنمية الثلاث الأخيرة على الحد من المحصولات الحقلية كالحبوب والأعلاف وتشجيع سياسة التنوع المحصولي، واختيار المحصولات والأساليب الزراعية الموفرة للمياه كإنتاج الخضروات داخل البيوت المحمية وزراعة النخيل وأشجار الفاكهة بأسلوب الري بالتنقيط. وقد بدأت بوادر نجاح هذه التجربة منذ عام ١٩٩٠م في زيادة المساحة المخصصة للخضروات والفاكهة وفي الزيادة الملحوظة في الإنتاج الوطني من هذه الغلات ليسد جزءاً من احتياجات البلاد المتنامية، ولكن النجاح المأمول لسياسة التنوع المحصولي والإكثار من إنتاج الخضروات والفاكهة والمحصولات الأخرى لا يتوقف فقط على برامج التشجيع الحكومية التي وصلت إلى توزيع شتلات الفاكهة المحسنة على المزارعين بأسعار رمزية، بل يحتاج في المقام الأول إلى تحسين نظام تسويق هذه المنتجات ليحصل المزارع المنتج على أرباح معقولة.

إن من الواضح أن أهم الأسباب وراء التوسع الهائل في زراعة الحبوب خلال العقدين الماضيين هو

ضمان المزارع لتسويق إنتاجه بأسعار مربحة عبر ما تقدمه مؤسسة الغلال من أسعار تشجيعية، ولكي يتجه المزارعون لإنتاج غلات أخرى مثل الخضروات والفاكهة فيجب أولاً التركيز على تحسين وتطوير ظروف التسويق الحالي لهذه المنتجات الذي يسيطر عليه الوسطاء والدلالون ويتحكمون بأسعارها فيفرضون أسعاراً متدنية على المزارع في حين تصل نفس السلعة للمستهلك النهائي بسعر عال. والنتيجة أن هؤلاء الوسطاء يجنون الكثير من الأرباح في جميع الأحوال ودون أن يضيفوا أي خدمات تذكر لتحسين خصائص المنتج الزراعي في حين يتكبد المزارع في معظم الأحوال خسائر طائلة في الوقت الذي يدفع المستهلك أضعاف السعر الأساسي لنفس السلعة.

إن الوضع الصحيح لتسويق هذه المنتجات الزراعية يقضي أن تنتقل السلعة من المزارع إلى المستهلك النهائي بأقصر الطرق وهو ما يجعل المزارع يحصل بالفعل على الجزء الأكبر من ثمن المنتج في الوقت الذي يدفع المستهلك سعراً أقل وهو أمر يصعب تحقيقه في ظل نظام التسويق الحالي. ولذلك فإن تطوير نظام تسويق المنتجات الزراعية يحتاج إلى فتح قنوات جديدة لتسويق هذه المنتجات كالتوسع في إنشاء شركات التسويق الزراعي التي بدأت أعداد منها في مزاولة هذا النشاط مؤخراً، وإنشاء الجمعيات التعاونية المتخصصة في تسويق وتصنيع المنتجات الزراعية، كما قد يتطلب أيضاً تنظيم استيراد السلع الزراعية من الخارج بالحدود التي تتناسب مع النهج الاقتصادي للدولة والتزاماتها الدولية وفي نفس الوقت لا يؤثر على الإنتاج الوطني من هذه المحصولات عبر تطبيق دقيق للروزنامة الزراعية التي وافق عليها مجلس الوزراء مؤخراً. إن تطبيق مثل هذه الخطوات قد يساعد البلاد في تبني تنمية زراعية متوازنة تلبي احتياجات الوطن وتخدم المزارع والمستهلك.

من جانب آخر فإن التوسع الزراعي الهائل الذي شهدته البلاد في العقدين الماضيين على وجه الخصوص رغم إيجابياته العديدة قد أفرز بالإضافة إلى استنزاف موارد المياه الجوفية عدداً من السلبيات الأخرى منها على سبيل المثال المشكلات البيئية الناتجة عن الإفراط في استخدام الأسمدة الكيميائية والمبيدات المختلفة، خاصة ما يتعلق بتلويث المياه الجوفية وتدهور التربة وتغيير خصائصها. هذه المشكلات وغيرها تحتاج إلى دراسات متخصصة لتحديد أبعادها، واقتراح الحلول الناجعة لها.

obeikan.com

صور الفصل الأول

obeikan.com

صوامع الغلال ومطاحن الدقيق بمنطقة الرياض

زراعة القمح في منطقة الرياض

obeikan.com

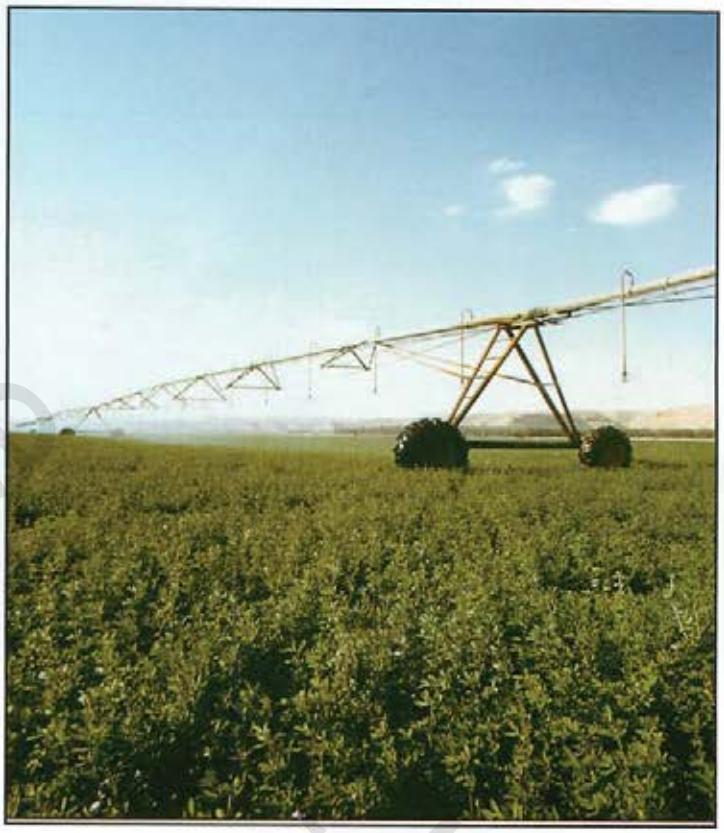

إحدى المزراع الحديثة في منطقة الرياض

الزراعة الحديثة في منطقة الرياض

نماذج لأساليب الري الحديثة، الري بالرش للمحاصيل الحقلية والري بالتنقيط للمحاصيل الشجرية

obeikan.com

عين الصوينع في منطقة السر، نموذج للزراعة المعتمدة على العيون في منطقة الرياض في الماضي، ويرى المجرى الرئيس للعين في الصورة الأولى، والسواقي المتفرعة من المجرى الرئيس «السجور» في الصورة الثانية

نمط زراعة الأودية أحد أشهر أنماط الزراعة في منطقة الرياض قديماً وحديثاً

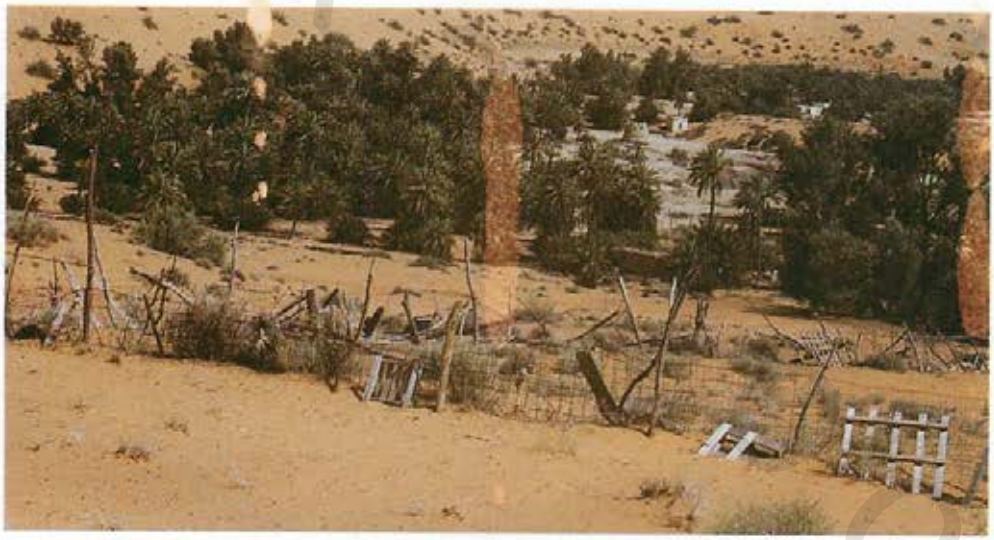

الزراعة في المنخفضات البيئية وسط الكثبات الرملية «العقل»، واحد من الأنماط الموجودة بكثرة في منطقة الزلفي

السواني

المضخات الميكانيكية

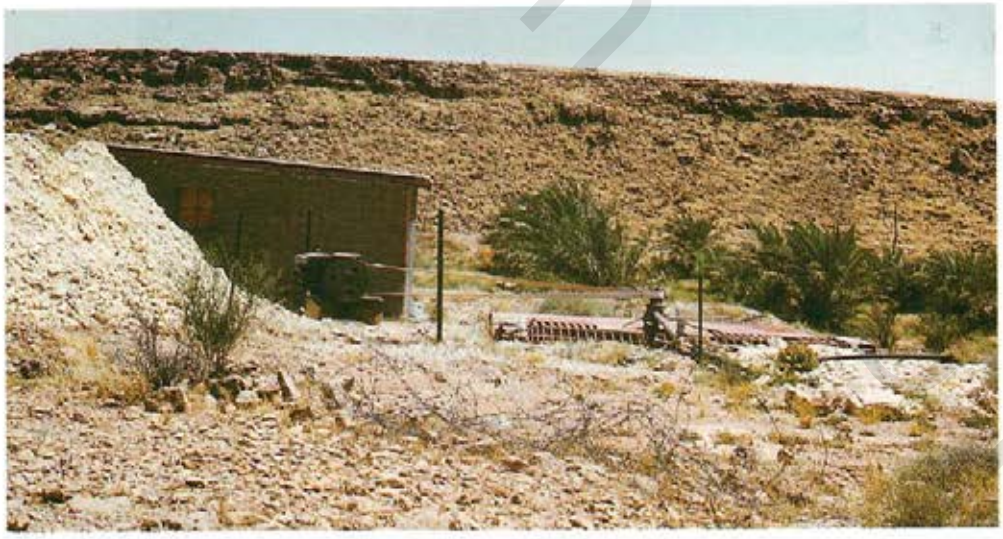

طريقتان لرفع الماء من الآبار العادية

obeikan.com

الآبار اليدوية القديمة بالدرعية

obeikan.com

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية:

ابن خميس، عبدالله، (١٩٧٨م)، **معجم اليمامة**، ج١، الفرزدق، الرياض.

البنك الزراعي السعودي، (١٤٠٥هـ)، **التقرير السنوي**، (٢١)، المركز الرئيس، الرياض.

البنك الزراعي السعودي، (١٤٠٦هـ)، **التقرير السنوي**، (٢٢)، المركز الرئيس، الرياض.

البنك الزراعي السعودي، (١٤١٤هـ)، **التقرير السنوي**، (٣٠)، المركز الرئيس، الرياض.

البنك الزراعي السعودي، (١٤١٥هـ)، **التقرير السنوي**، (٣١)، المركز الرئيس، الرياض.

البنك الزراعي السعودي، (١٤١٦هـ)، **التقرير السنوي**، (٣٢)، المركز الرئيس، الرياض.

البنك الزراعي السعودي، (د. ت)، **البنك الزراعي في عشرين عاماً**، المركز الرئيس، الرياض.

دراز، عمر، (١٩٦٥م)، **التنمية الزراعية في المملكة العربية السعودية**، وزارة الزراعة والمياه، الرياض.

الربدي، محمد، (تحت النشر)، **السكان في المملكة العربية السعودية، في الموسوعة الجغرافية للعالم الإسلامي**، عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

السدحان، عبدالله والغامدي عبدالعزيز، (١٩٨٥م)، **الزراعة والمياه في عهد الملك عبدالعزيز**، وزارة الزراعة والمياه، الرياض.

الشويعر، محمد، (١٤٠٥هـ)، **شقراء**، دار الناصر للنشر، الرياض.

عثمان، مصطفى نوري، (١٩٨٤م)، **الماء ومسيرة التنمية في المملكة العربية السعودية**، تهامة، جدة.

العمار، عبدالعزيز، (١٩٨٥م)، **الزراعة في منطقة الرياض**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الجغرافيا، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

obeikan.com

الفوزان، فوزان والخلف، عبدالله والزهراني، عبدالله، (تحت النشر)، **الزراعة التقليدية في المملكة العربية السعودية**، موسوعة الثقافة التقليدية، دار الدائرة للنشر والتوثيق، الرياض.

قسم الجغرافيا، (١٩٨١م)، **أطلس السكان للمملكة العربية السعودية**، كلية الآداب، جامعة الرياض، الرياض.

مصلحة الإحصاءات العامة، (١٩٧٧م)، **التعداد العام للسكان، البيانات التفصيلية لمنطقة الرياض**، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، الرياض.

مصلحة الإحصاءات العامة، (١٩٦٥م)، **الكتاب الإحصائي السنوي**، (١)، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، الرياض.

مصلحة الإحصاءات العامة، (١٩٦٦م)، **الكتاب الإحصائي السنوي**، (٢)، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، الرياض.

مصلحة الإحصاءات العامة، (١٩٦٧م)، **الكتاب الإحصائي السنوي**، (٣)، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، الرياض.

مصلحة الإحصاءات العامة، (١٩٦٨م)، **الكتاب الإحصائي السنوي**، (٤)، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، الرياض.

مصلحة الإحصاءات العامة، (١٩٩٠م)، **الكتاب الإحصائي السنوي**، (٢٦)، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، الرياض.

مصلحة الإحصاءات العامة، (١٩٩٣م)، **الكتاب الإحصائي السنوي**، (٢٩)، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، الرياض.

مصلحة الإحصاءات العامة، (١٩٩٥م)، **الكتاب الإحصائي السنوي**، (٣١)، وزارة التخطيط، الرياض.

obeikan.com

مصلحة الإحصاءات العامة، (د. ت)، **النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن لعام ١٤١٣هـ**، وزارة التخطيط، الرياض.

مصلحة الإحصاءات العامة، (١٩٩٧م)، **النتائج التفصيلية للتعداد العام للسكان والمساكن لعام ١٤١٣هـ**، وزارة التخطيط، الرياض.

المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق، (١٤١١هـ)، **التقريري السنوي**، مؤسسة الصوامع، الرياض.

النشوان، عبدالرحمن، (١٤١٠هـ)، **منطقة الأفلاج: دراسة جغرافية ميدانية**، مكتبة الرشد، الرياض.

وزارة التخطيط، (د. ت)، **خطط التنمية الأولى-السادسة**، وزارة التخطيط، الرياض.

وزارة التخطيط، (١٩٩٦م)، **منجزات خطط التنمية**، وزارة التخطيط، الرياض.

شعبة الإحصاء والاقتصاد الزراعي، (د. ت)، **نتائج الحصر الزراعي لبعض مناطق الجنوب عام ١٣٨٣/ ١٣٨٤هـ**، وزارة الزراعة والمياه، الرياض.

شعبة الإحصاء والاقتصاد الزراعي، (١٩٦٦م)، **نشرة الإحصاء والاقتصاد الزراعي**، العدد الثالث، مارس، (١٩٦٦م)، وزارة الزراعة والمياه، الرياض.

شعبة الإحصاء والاقتصاد الزراعي، (١٩٦٨م)، **الإحصاءات الزراعية الأساسية**، وزارة الزراعة والمياه، الرياض.

وزارة الزراعة والمياه، (١٣٩٥هـ)، **اللائحة التنفيذية لنظام توزيع الأراضي البور**، وزارة الزراعة والمياه، الرياض.

وزارة الزراعة والمياه، (١٩٧٩م)، **الصحاري الخضر**، وزارة الزراعة والمياه، الرياض.

شعبة الإحصاء الزراعي، (١٩٧٤م)، **نتائج التعداد الزراعي الشامل لعام ٧٣/ ١٩٧٤م**، عدة أجزاء، وزارة الزراعة والمياه، الرياض.

obeikan.com

شعبة الإحصاء الزراعي، (١٩٧٥م)، **نشرة الإحصاءات الزراعية الجارية بالعينة، (١٩٧٠-١٩٧٥م)**، وزارة الزراعة والمياه، الرياض.

إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٨٠م)، **نشرة الإحصاءات الزراعية الجارية بالعينة، (١٩٧٦-١٩٨٠م)**، وزارة الزراعة والمياه، الرياض.

إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٨٢م)، **النتائج العامة للتعداد الزراعي الشامل لعام ١٩٨١/ ١٩٨٢م**، وزارة الزراعة والمياه، الرياض.

وزارة الزراعة والمياه، (١٩٨٤م)، **أطلس المياه**، وزارة الزراعة والمياه، الرياض.

وزارة الزراعة والمياه، (١٩٨٦م)، **خريطة التربة العامة للمملكة العربية السعودية**، وزارة الزراعة والمياه، الرياض.

إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٨٧م)، **الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي**، العدد (٥)، وزارة الزراعة والمياه، الرياض.

إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٩٢م)، **الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي**، العدد (٧)، وزارة الزراعة والمياه، الرياض.

إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٩٤م)، **الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي**، العدد (٨)، وزارة الزراعة والمياه، الرياض.

إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٩٦م)، **الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي**، العدد (٩)، وزارة الزراعة والمياه، الرياض.

إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٩٨م)، **الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي**، العدد (١٠)، وزارة الزراعة والمياه، الرياض.

إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٨٨م)، **بيانات غير منشورة عن تصحيح إطار القرى الزراعية والحائزين في المملكة**، وزارة الزراعة والمياه، الرياض.

obeikan.com

إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٩٧م)، **بيانات غير منشورة عن أعداد المستفيدين وحجم الأراضي الموزعة وفق برنامج توزيع الأراضي البور**، وزارة الزراعة والمياه، الرياض.

إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (د. ت)، **بيانات غير منشورة عن تقدير أعداد الحيازات ومساحتها بناءً على مؤشر توزيع الأراضي البور**، وزارة الزراعة والمياه، الرياض.

اليوسف، عبد الرزاق، (١٤٠٥هـ)، **الزلفي**، الرئاسة العامة لرعاية الشباب، الرياض.

obeikan.com

ثانياً : المراجع الأجنبية:

Crary, D. D., (1951), Recent agricultural development in Saudi Arabia in **Geographical Review**, 41 (5), 366-383.

El-Mallakh, R., (1982), **Saudi Arabia: Rush to development,** Croom Helm, London.

Hajrah, H. H., (1982), **Public Land distribution in Saudi Arabia**, Longman, London.

obeikan.com

ملحق رقم (١)

تقدير المساحة والإنتاج لمحصول الشعير في المملكة ومنطقة الرياض خلال الفترة ١٩٧٢-١٩٩٥م.

السنة	المساحة			الإنتاج		
	إجمالي المملكة	منطقة الرياض	٪ للرياض من المملكة	إجمالي المملكة	منطقة الرياض	٪ للرياض من المملكة
١٩٧٢	١٥٢٨٤	٣٨	٠,٢	٩٣١٨	٧٧	٠,٨
١٩٧٥	٧٠٥٨	١٠٤	١,٥	١٦٧١٠	١٤٩	٠,٩
١٩٨٠	٤٤٠٣	١٤٨	٣,٤	٥٤٦١	٢٠	٠,٤
١٩٨٥	٢٠٤٣	٢	٠,١	٤٣٩٣	٩	٠,٢
١٩٨٦	٣٢٢٧٦	١٠١٦٢	٣١,٥	١٢٠٥١٩	٣١٥٠٥	٢٦,١
١٩٨٧	٣٧٧٠٤	٩٦٣٩	٢٥,٦	١٥٤٣٣٧	٤٥٢٩٩	٢٩,٤
١٩٨٨	٤٤٧١١	١٧٩٩٦	٤٠,٢	٢٨٥٤٣٩	١١٢٤٣٠	٣٩,٤
١٩٨٩	٥٤٠٧٠	٢٥٠٤٤	٤٦,٣	٣٥٠٠٢٨	١٢٩٧٧٧	٣٧,١
١٩٩٠	٥٥٧٧١	٢٦٧٨٨	٤٨,٠	٣٧٢٢٩١	١٤٥٠٥٥	٣٩,٠
١٩٩١	٦٠٥٧٦	٣٠٠٨٧	٤٩,٧	٤٠٦٧٧٣	١٦٤٠٥٩	٤٠,٣
١٩٩٢	٦٢٢٣٩	٣١٠٨٧	٤٩,٩	٤١٦٦٤٧	١٦٧٩٣٢	٤٠,٣
١٩٩٣	٢١١٦٤١	١٠٣١٨٢	٤٨,٨	١٤٢٠٧٤٥	٥٥٣٤٤٢	٣٩,٠
١٩٩٤	٣١٥٩٤٠	١٥٣٣٩٣	٤٨,٦	٢٠١٠٥٠٠	٨١١٦٤٩	٤٠,٤
١٩٩٥	١٦٨٩٥٧	٧٩٢٢٠	٤٦,٩	٨٦٢٦٤٢	٣٣٣٤٤٦	٣٨,٧

المصدر: اعتماداً على أرقام مصدرها:

إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، **نتائج الإحصاءات الزراعية الشاملة، والجارية بالعينة**، وزارة الزراعة والمياه. حسب التفصيل التالي:

١٩٧٢، ١٩٧٥م عن إحصاءات العينة (١٩٧١/٧٠-١٩٧٥/٧٤م)، ص١٩.

١٩٨٠م عن إحصاءات العينة (١٩٧٦/٧٥-١٩٨٠/٧٩م)، ص٥.

١٩٨٥، ١٩٨٦م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد الخامس، ١٩٨٧م، جدول: ١-٧، ص١٤.

١٩٨٧، ١٩٨٨م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد السابع، ١٩٩٢م، جدول: ١-٧، ص١٤.

١٩٨٩، ١٩٩٠م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد الثامن، ١٩٩٤م، جدول: ١-٧، ص١٤.

١٩٩١، ١٩٩٢م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد التاسع، ١٩٩٦م، جدول: ١-٧، ص١٤.

١٩٩٣-١٩٩٥م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد العاشر، ١٩٩٨م، جدول: ١-٧، ص١٤.

ملحق رقم (٢)

تقدير المساحة والإنتاج لمحصول الطماطم في المملكة ومنطقة الرياض خلال الفترة ١٩٧٢-١٩٩٥م.

السنة	المساحة			الإنتاج		
	إجمالي المملكة	منطقة الرياض	٪ للرياض من المملكة	إجمالي المملكة	منطقة الرياض	٪ للرياض من المملكة
١٩٧٢	١٠٩٥٩	٣٨٣١	٣٥,٠	١١٠٩٥٠	٤٥٥٨٦	٤١,١
١٩٧٥	٢٠٨٧٠	٥٢٤٢	٢٥,١	٣٠١٤١٤	٦٣٠٥٠	٢٠,٩
١٩٨٠	١٧٦١٦	٢٦٨٧	١٥,٣	٢٠٠١٢١	٤٣٢١٠	٢١,٦
١٩٨٥	٢٥٠٦٩	١٠٤١٥	٤١,٥	٣٣٠٩٥٠	١٢٩٢٣٤	٣٩,٠
١٩٨٦	٢٤٣٥٩	١٠١٩٤	٤١,٨	٣٢٦٧٥٦	١٢٩٥٧٨	٣٩,٧
١٩٨٧	٢٣١١٨	٧٤٢٩	٣٢,١	٤٢٦٨٦٦	١٢٩٥٠٦	٣٠,٣
١٩٨٨	٢٢٥٢٨	٧٥٨٥	٣٣,٧	٤٠٠٨٠٩	١٣٦٣٣٨	٣٤,٠
١٩٨٩	٢٢٤٢٦	٧٢٢٦	٣٢,٢	٣٩٦٥١٦	١٣٩٢٥٧	٣٥,١
١٩٩٠	٢٤٥٩٣	٩٠٧٠	٣٦,٩	٣٨٧١٤٧	١٣٧١٥٨	٣٥,٤
١٩٩١	٢٣٣١٩	٨٤٠٤	٣٦,٠	٣٦٧٨١١	١٢٨١٣١	٣٤,٨
١٩٩٢	٢٤٧٧١	٨٦٣٣	٣٤,٩	٤١٦٨٤١	١٤٥٨١٩	٣٥,٠
١٩٩٣	٢٥٧٦٠	٩٢٩٠	٣٦,١	٤٣٣٣٩٣	١٤٧٤٦٥	٣٤,٠
١٩٩٤	٢٥١٧٢	٨٩٣٠	٣٥,٥	٤٤١٩٣٨	١٥٤٦٣٨	٣٥,٠
١٩٩٥	٢٨١١٣	٩٩٧٠	٣٥,٥	٤٨٨٨٦٦	١٧٠٥٩٠	٣٤,٩

المصدر: اعتماداً على أرقام مصدرها:

إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، **نتائج الإحصاءات الزراعية الشاملة، والجارية بالعينة**، وزارة الزراعة والمياه. حسب التفصيل التالي:

١٩٧٢، ١٩٧٥م عن إحصاءات العينة (١٩٧١/٧٠-١٩٧٥/٧٤م)، ص٢١، ٣٨.

١٩٨٠م عن إحصاءات العينة (١٩٧٦/٧٥-١٩٨٠/٧٩م)، ص٧، ٢٤.

١٩٨٥، ١٩٨٦م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد الخامس، ١٩٨٧م، جدول: ١-٢٦، ص٥٢.

١٩٨٧، ١٩٨٨م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد السابع، ١٩٩٢م، جدول: ١-١٠، ص٢٠.

١٩٨٩، ١٩٩٠م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد الثامن، ١٩٩٤م، جدول: ١-١٠، ص٢٠.

١٩٩١، ١٩٩٢م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد التاسع، ١٩٩٦م، جدول: ١-١٠، ص٢٠.

١٩٩٣-١٩٩٥م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد العاشر، ١٩٩٨م، جدول: ١-١٠، ص٢٠.

ملحق رقم (٣)

تقدير المساحة والإنتاج لمحصول الخيار في المملكة ومنطقة الرياض خلال الفترة ١٩٧٩-١٩٩٥م.

السنة	المساحة			الإنتاج		
	إجمالي المملكة	منطقة الرياض	٪ للرياض من المملكة	إجمالي المملكة	منطقة الرياض	٪ للرياض من المملكة
١٩٧٩	٨٢٢	٢٧٨	٣٣,٨	٥٨٦٥	٢١٩٤	٣٧,٤
١٩٨٥	٢٧٧٩	١٢٢٤	٤٤,٠	٦١٩٣٥	٣٤٨٠٥	٥٦,٢
١٩٨٦	٣١٤٠	١٠٨١	٣٤,٤	٧٠٤٢٠	٣٠٢٢٢	٤٢,٩
١٩٨٧	٣٣٨٠	٩٣٠	٢٧,٥	٩١٣٨١	٣٧٧٣٦	٤١,٣
١٩٨٨	٤١٢٤	١٠٦٥	٢٥,٨	٩٣٧٩٤	٣٤٧١٢	٣٧,٠
١٩٨٩	٤٠٥٦	١١١٥	٢٧,٥	٩٠٥٣٩	٣٦٢٧٢	٤٠,١
١٩٩٠	٣٠٣٧	٥٩٩	١٩,٧	٨٣٤١٨	٢٨٦٣٨	٣٤,٣
١٩٩١	٣٦٤١	١١٥٣	٣١,٧	٩٦٠٧٠	٤٠٣٩٢	٤٢,٠
١٩٩٢	٤٤٠٩	١٣٥٥	٣٠,٧	١١٠٠٩٦	٤٣١٧٩	٣٩,٢
١٩٩٣	٤٦٥٥	١٣٧٥	٢٩,٥	١٢٨٢٦١	٤٣٦٧٥	٣٤,١
١٩٩٤	٤٨٠٦	١٥٣٠	٣١,٨	١٣٢٣٠٤	٥٢٥١٠	٣٩,٧
١٩٩٥	٥٢٨٠	١٦٧١	٣١,٦	١٤٢٢٢٦	٥٦٢٧٤	٣٩,٧

المصدر: اعتمادًا على أرقام مصدرها:

إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، **نتائج الإحصاءات الزراعية الشاملة، والجارية بالعينة**، وزارة الزراعة والمياه. حسب التفصيل التالي:

١٩٧٩م عن إحصاءات العينة (١٩٧٦/٧٥-١٩٨٠/٧٩م)، ص١٥.

١٩٨٥، ١٩٨٦م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد الخامس، ١٩٨٧م، جدول: ١-١٧، ص٣٤.

١٩٨٧، ١٩٨٨م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد السابع، ١٩٩٢م، جدول: ١-١٧، ص٣٤.

١٩٨٩، ١٩٩٠م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد الثامن، ١٩٩٤م، جدول: ١-١٧، ص٣٤.

١٩٩١، ١٩٩٢م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد التاسع، ١٩٩٦م، جدول: ١-١٧، ص٣٤.

١٩٩٣-١٩٩٥م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد العاشر، ١٩٩٨م، جدول: ١-١٧، ص٣٤.

obeikan.com

ملحق رقم (٤)

تقدير المساحة والإنتاج لمحصول البطاطس في المملكة ومنطقة الرياض خلال الفترة ١٩٧٢-١٩٩٥م.

السنة	المساحة			الإنتاج		
	إجمالي المملكة	منطقة الرياض	٪ للرياض من المملكة	إجمالي المملكة	منطقة الرياض	٪ للرياض من المملكة
١٩٧٢	١٠٠	٨١	٨١,٠	٨١٠	٧٥٥	٩٣,٢
١٩٧٥	١٨٢	١	٠,٥	٤٧٨	١٠	٢,١
١٩٨٠	٣٢٦	٢٣	٧,١	٢٥٦٩	٤٢٩	١٦,٧
١٩٨٥	١٢٢١	٤٥٧	٣٧,٤	٢٤٦٣٣	٩١٤٨	٣٧,١
١٩٨٦	١٧٨٧	٥٤١	٣٠,٣	٢٧٦٧١	٨٨٧٢	٣٢,١
١٩٨٧	١٨٣١	٥٥٥	٣٠,٣	٣٥٧٠٠	١١١٠٢	٣١,١
١٩٨٨	١٨١٨	٧٤٦	٤١,٠	٣٦٣٦٨	١٤٩٢٨	٤١,٠
١٩٨٩	١٨٦٢	٦٢٨	٣٣,٧	٣٧٢٣٣	١٢٥٥٦	٣٣,٧
١٩٩٠	٣٢٠٩	٨٨٦	٢٧,٦	٦٣٦٣٨	١٧٨٠٦	٢٨,٠
١٩٩١	٤٣٦٤	٩٨٤	٢٢,٥	٧٦٥٢٥	١٩٣٩٤	٢٥,٣
١٩٩٢	٦٠٢٩	١٦٢٧	٢٧,٠	٩٦٥٣٠	٢٧٨٣٦	٢٨,٨
١٩٩٣	٩١٤٥	١٥٦٩	١٧,٢	١٦٧٢٤٤	٣٢١٨٤	١٩,٢
١٩٩٤	١٢٥٦٥	٢١٠٩	١٦,٨	٢٣٨٠٦٧	٤٦٠٥٨	١٩,٣
١٩٩٥	١٩٠٧٤	٥٠٦٥	٢٦,٦	٣٧٥٣١٧	١٠١٧٤٤	٢٧,١

المصدر: اعتماداً على أرقام مصدرها:

إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، **نتائج الإحصاءات الزراعية الشاملة، والجارية بالعينة**، وزارة الزراعة والمياه. حسب التفصيل التالي:

١٩٧٢، ١٩٧٥م عن إحصاءات العينة (١٩٧١/٧٠-١٩٧٥/٧٤م)، ص٢٢.

١٩٨٠م عن إحصاءات العينة (١٩٧٦/٧٥-١٩٨٠/٧٩م)، ص٨.

١٩٨٥، ١٩٨٦م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد الخامس، ١٩٨٧م، جدول: ١-١١، ص٢٢.

١٩٨٧، ١٩٨٨م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد السابع، ١٩٩٢م، جدول: ١-١١، ص٢٢.

١٩٨٩، ١٩٩٠م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد الثامن، ١٩٩٤م، جدول: ١-١١، ص٢٢.

١٩٩١، ١٩٩٢م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد التاسع، ١٩٩٦م، جدول: ١-١١، ص٢٢.

١٩٩٣-١٩٩٥م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد العاشر، ١٩٩٨م، جدول: ١-١١، ص٢٢.

ملحق رقم (٥)

تقدير المساحة والإنتاج لمحصول الكوسة في المملكة ومنطقة الرياض خلال الفترة ١٩٧٢-١٩٩٥م.

السنة	المساحة			الإنتاج		
	إجمالي المملكة	منطقة الرياض	٪ للرياض من المملكة	إجمالي المملكة	منطقة الرياض	٪ للرياض من المملكة
١٩٧٢	٣٧٦	٨٣	٢٢,١	٣٩٦٣	١١١٤	٢٨,١
١٩٧٥	٩١٩	٢٦٩	٢٩,٣	٧٤٦٨	٣٥٥٣	٤٧,٦
١٩٨٠	٣٩٤٠	١١٠٨	٢٨,١	٣٥٦٤١	١٥٠٧٢	٤٢,٣
١٩٨٥	٤١٠٥	١٣٧٤	٣٣,٥	٤٢٧١١	١٤٤٠٦	٣٣,٧
١٩٨٦	٤٠٦٣	١١٩٢	٢٩,٣	٤٥٠٤٥	١٢٥٨٨	٢٧,٩
١٩٨٧	٥٠٨٩	١٣٥٢	٢٦,٦	٦١٢٨٧	١٥٦٩٠	٢٥,٦
١٩٨٨	٥١٢٥	١٠٣٢	٢٠,١	٥٩٦٦٥	١٣٥٢٤	٢٢,٧
١٩٨٩	٥٠٨٩	٩٧٥	١٩,٢	٥٢٤١٩	١٢٣٥٦	٢٣,٦
١٩٩٠	٦٠٠٠	١٣٧٥	٢٢,٩	٥٧٦٣٧	١٣٢٣٧	٢٣,٠
١٩٩١	٦٠٨٨	١٦٨٩	٢٧,٦	٦٤٩٠٤	١٦٧٤٨	٢٥,٨
١٩٩٢	٦٣٦٤	١٧٣٨	٢٧,٣	٦٢٥٩٤	١٦٧٩٨	٢٦,٨
١٩٩٣	٦٨٥٢	١٨٥٩	٢٧,١	٦٧٧٦٣	١٧٤٥٠	٢٥,٨
١٩٩٤	٧٢٤٠	١٩٤٣	٢٦,٨	٦٩٦٨٧	١٧٨٤٤	٢٥,٦
١٩٩٥	٨١٠١	٢١٧٤	٢٦,٨	٧٧٩٧٢	١٩٩٦٥	٢٥,٦

المصدر: اعتماداً على أرقام مصدرها:

إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، **نتائج الإحصاءات الزراعية الشاملة والجارية بالعينة**، وزارة الزراعة والمياه. حسب التفصيل التالي:

١٩٧٢، ١٩٧٥م عن إحصاءات العينة (١٩٧١/٧٠-١٩٧٥/٧٤م)، ص٢٥.

١٩٨٠م عن إحصاءات العينة (١٩٧٦/٧٥-١٩٨٠/٧٩م)، ص٩، ٢٨.

١٩٨٥، ١٩٨٦م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد الخامس، ١٩٨٧م، جدول: ١-١٢، ص٢٤.

١٩٨٧، ١٩٨٨م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد السابع، ١٩٩٢م، جدول: ١-١٢، ص٢٤.

١٩٨٩، ١٩٩٠م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد الثامن، ١٩٩٤م، جدول: ١-١٢، ص٢٤.

١٩٩١، ١٩٩٢م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد التاسع، ١٩٩٦م، جدول: ١-١٢، ص٢٤.

١٩٩٣-١٩٩٥م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد العاشر، ١٩٩٨م، جدول: ١-١٢، ص٢٤.

ملحق رقم (٦)

تقدير المساحة والإنتاج لمحصولي الشمام والبطيخ في المملكة ومنطقة الرياض خلال الفترة ١٩٧٢-١٩٩٥م.

السنة	المساحة			الإنتاج		
	إجمالي المملكة	منطقة الرياض	٪ للرياض من المملكة	إجمالي المملكة	منطقة الرياض	٪ للرياض من المملكة
١٩٧٢	٧٨٧٩	٢٥٩٤	٣٢,٩	٤٣٦٠٧٥	٤٨١٨٦	١١,٠
١٩٧٥	١٤٤٠١	٢٦١٢	١٨,١	٢٩٧٧٢٥	٨٣٥٦٣	٢٨,١
١٩٨٠	١٧٩٨٥	٤٣٧٣	٢٤,٣	٣٥٩٥٥٢	١١٠٢١٢	٣٠,٧
١٩٨٥	٢٤٤٦٠	١٠٥٦٥	٤٣,٢	٥٣٤٨١٢	٢٣١٥٨٢	٤٣,٣
١٩٨٦	٢٤٣٢٧	٨٧٩٣	٣٦,١	٥٣٦٨٥٩	٢١٧٣٧٧	٤٠,٥
١٩٨٧	٢٢٢٥٣	٨٥٥١	٣٨,٤	٥٥٣٣٣٥	٢١٩٩٦٠	٣٩,٨
١٩٨٨	٢٥٣٧٨	٩٣٣٢	٣٦,٨	٥٦١٩٤٠	٢٢٥٢٩٧	٤٠,١
١٩٨٩	٣٠٥٢٤	٨٣٤٠	٢٧,٣	٥٢١٥٤٣	٢٠٦٩٢٤	٣٩,٧
١٩٩٠	٢٨٢٠٤	٧٢٥٠	٢٥,٧	٥٢٢٩١٣	٢١١٢١١	٤٠,٤
١٩٩١	٢٦٠١٣	٩٦٢٩	٣٧,٠	٤٩٠٧٣٥	٢١٢٠٩٧	٤٣,٢
١٩٩٢	٢٨٩٩٠	١١٤٣٢	٣٩,٤	٥٤١٥٠٩	٢٣٥١٠١	٤٣,٤
١٩٩٣	٢٨٨٦٩	١١١٣٨	٣٨,٦	٥٢٩٨٠٤	٢٠٨٥٥١	٣٩,٤
١٩٩٤	٢٩٩٧٩	١١٥٥٠	٣٨,٥	٥٢١١٨٨	٢٣٠٣١٤	٤٤,٢
١٩٩٥	٣٣٥٤٤	١٢٩٢٤	٣٨,٥	٥٨٣١٥٠	٢٥٧٦٩٥	٤٤,٢

المصدر: اعتماداً على أرقام مصدرها:

إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، **نتائج الإحصاءات الزراعية الشاملة، والجارية بالعينة**، وزارة الزراعة والمياه. حسب التفصيل التالي:

١٩٧٢، ١٩٧٥م عن إحصاءات العينة (١٩٧١/٧٠-١٩٧٥/٧٤م)، ص٣٩، ٤٠.

١٩٨٠م عن إحصاءات العينة (١٩٧٦/٧٥-١٩٨٠/٧٩م)، ص٢٥، ٢٦.

١٩٨٥، ١٩٨٦م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد الخامس، ١٩٨٧م، جدول: ١-١٨، ص٣٦.

١٩٨٧، ١٩٨٨م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد السابع، ١٩٩٢م، جدول: ١-١٨، ص٣٦.

١٩٨٩، ١٩٩٠م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد الثامن، ١٩٩٤م، جدول: ١-١٨، ص٣٦.

١٩٩١، ١٩٩٢م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد التاسع، ١٩٩٦م، جدول: ١-١٨، ص٣٦.

١٩٩٣- ١٩٩٥م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد العاشر، ١٩٩٨م، جدول: ١-١٨، ص٣٦.

ملحق رقم (٧)

تقدير المساحة والإنتاج لأشجار الموالح في المملكة ومنطقة الرياض خلال الفترة ١٩٧٢-١٩٩٥م.

السنة	المساحة			الإنتاج		
	إجمالي المملكة	منطقة الرياض	٪ للرياض من المملكة	إجمالي المملكة	منطقة الرياض	٪ للرياض من المملكة
١٩٧٢	١٣٦٨	٦٥	٤,٨	٧٩٥٣	٧٧٠	٩,٧
١٩٧٥	٣٥٥٨	٢٦٧	٧,٥	١٩٥١٦	١٢٦٠	٦,٥
١٩٨٠	٥٠٣١	٩٧٠	١٩,٣	٣٩٧١١	٦٤٣٤	١٦,٢
١٩٨٥	٢٠٠٢	٥٠١	٢٥,٠	١٠٩٠٥	١٣٤٤	١٢,٣
١٩٨٦	٢٠٨١	٤٨٤	٢٣,٣	١١١٤١	٢٤٦٤	٢٢,١
١٩٨٧	٣٦٠٢	٥٥٨	١٥,٥	٢٧٣٧٨	٣١٥٥	١١,٥
١٩٨٨	٣٩٣٨	٦٤٥	١٦,٤	٢٦٨٥٩	٣٧٣٨	١٣,٩
١٩٨٩	٤١١٧	٧٠١	١٧,٠	٢٧٠٦٩	٣٤٠٨	١٢,٦
١٩٩٠	٤٦٢٨	١٤٦٨	٣١,٧	٢٨٦١٩	١٥٥٠	٥,٤
١٩٩١	٤٥٩٦	١٥٦٩	٣٤,١	٣٠٩١٧	٢٨٨٤	٩,٣
١٩٩٢	٦١٤٩	١٨٢٦	٢٩,٧	٣٩١٣٤	٣٣١٢	٨,٥
١٩٩٣	٩١١٨	٢٨٠٦	٣٠,٨	٥٢١٠٦	٤٤٤٥	٨,٥
١٩٩٤	١٠١٦١	٣١٣٩	٣٠,٩	٥٩١٩٣	٦٣٧٩	١٠,٨
١٩٩٥	١٢٠٠٤	٣٢٥٨	٢٧,١	٧٤٩٢٥	٦٨٣٧	٩,١

المصدر: اعتمادًا على أرقام مصدرها:

إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، **نتائج الإحصاءات الزراعية الشاملة، والجارية بالعينة**، وزارة الزراعة والمياه. حسب التفصيل التالي:

١٩٧٢، ١٩٧٥م عن إحصاءات العينة (١٩٧١/٧٠-١٩٧٥/٧٤م)، ص٤٩.

١٩٨٠م عن إحصاءات العينة (١٩٧٦/٧٥-١٩٨٠/٧٩م)، ص٣٦.

١٩٨٥، ١٩٨٦م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد الخامس، ١٩٨٧م، جدول: ١-٢٧، ص٥٤.

١٩٨٧، ١٩٨٨م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد السابع، ١٩٩٢م، جدول: ١-٢٧، ص٥٤.

١٩٨٩، ١٩٩٠م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد الثامن، ١٩٩٤م، جدول: ١-٢٧، ص٥٤.

١٩٩١، ١٩٩٢م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد التاسع، ١٩٩٦م، جدول: ١-٢٧، ص٥٤.

١٩٩٣-١٩٩٥م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد العاشر، ١٩٩٨م، جدول: ١-٢٧، ص٥٤.

ملحق رقم (٨)

تقدير المساحة والإنتاج لمحصول العنب في المملكة ومنطقة الرياض خلال الفترة ١٩٧٢-١٩٩٥م.

السنة	المساحة			الإنتاج		
	إجمالي المملكة	منطقة الرياض	٪ للرياض من المملكة	إجمالي المملكة	منطقة الرياض	٪ للرياض من المملكة
١٩٧٢	٨٣٤	٧٧	٩,٢	٢٨٧٩٥	١٢٣٢٢	٤٢,٨
١٩٧٥	٤٢١٥	٩٠٤	٢١,٤	٦١٢٦٢	١٦٩٣٨	٢٧,٦
١٩٨٠	٤١٩٣	١١٩٤	٢٨,٥	٥٦٦٩٩	٢٠٧٢٤	٣٦,٦
١٩٨٥	٥٢٦٢	٢٧٠٢	٥١,٣	٨٠٠٧٣	٣٠٨٤	٣,٩
١٩٨٦	٥٣٦٧	٢٣٩٧	٤٤,٧	٨٢٧٩٧	٢٥٥٨	٣,١
١٩٨٧	٥٥٤٦	٢٠٢٧	٣٦,٥	٨٥٥٢٥	٤٢٦١	٥,٠
١٩٨٨	٥٥٢٥	١٩٦٠	٣٥,٥	٩٢٩٤٠	٣٨٥٠	٤,١
١٩٨٩	٦٢٣٥	١٨٥٢	٢٩,٧	٩٧٨٢٨	٤٨٣١	٤,٩
١٩٩٠	٧٥٣٣	٢٧٨٣	٣٦,٩	١٠١٢١٨	٧٢٦٠	٧,٢
١٩٩١	٦١٧٢	١٤٦٣	٢٣,٧	٩٣٤٠٦	٧١٣٠	٧,٦
١٩٩٢	٧٣٤٠	١٨٩٤	٢٥,٨	١٠٩٠٥٧	٨٢٣٢	٧,٥
١٩٩٣	٨٩١٨	٢٤٠٨	٢٧,٠	١٢٠١٤٠	١٠٥٦٨	٨,٨
١٩٩٤	٩٢٦٥	٢٤٣٦	٢٦,٣	١٢٤٤٢٠	١٠٨٠٣	٨,٧
١٩٩٥	١٠٣٦٧	٢٧٢٦	٢٦,٣	١٢٩٢١٢	١٠٠٨٧	٧,٨

المصدر: اعتماداً على أرقام مصدرها:

إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، **نتائج الإحصاءات الزراعية الشاملة، والجارية بالعينة**، وزارة الزراعة والمياه. حسب التفصيل التالي:

١٩٧٢، ١٩٧٥م عن إحصاءات العينة (١٩٧١/٧٠-١٩٧٥/٧٤م)، ص٥٠.

١٩٨٠م عن إحصاءات العينة (١٩٧٦/٧٥-١٩٨٠/٧٩م)، ص٣٧.

١٩٨٥، ١٩٨٦م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد الخامس، ١٩٨٧م، جدول: ١-٢٨، ص٥٦.

١٩٨٧، ١٩٨٨م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد السابع، ١٩٩٢م، جدول: ١-٢٨، ص٥٦.

١٩٨٩، ١٩٩٠م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد الثامن، ١٩٩٤م، جدول: ١-٢٨، ص٥٦.

١٩٩١، ١٩٩٢م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد التاسع، ١٩٩٦م، جدول: ١-٢٨، ص٥٦.

١٩٩٣-١٩٩٥م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد العاشر، ١٩٩٨م، جدول: ١-٢٨، ص٥٦.